الاتجاهات الحديثة فى بحوث تكلفة التعليم
ومتطلبات إثرائها فى مصر

إعداد

دكتور/ خلف محمد البحيرى

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادى

١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

محتويات البحث

الاتجاهات الحديثة فى بحوث تكلفة التعليم

ومتطلبات إثرائها فى مصر

أولا: الإطار العام للبحث

مقدمة:

تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم فى النصف الثانى من هذا القرن، حيث بدأ الربط بين الإنفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادى، كما اعتبر الإنفاق على التعليم نوعاً من الاستثمار بكل ما يترتب عليه من عوائد فى قدرات ومهارات الأفراد. واستثماراً لإنتاج العنصر البشرى المسئول عن عملية التنمية الشاملة فى المجتمع. وبقدر كفاءة الاستثمار فى هذه التنمية البشرية تكون كفاءة الاستثمار فى قطاعات التنمية الأخرى.

وفى البداية قاوم رجال التربية اعتبار مؤسسات التعليم مؤسسات لإعداد القوى العاملة، فرفضوا العلاقة بين التعليم والإنتاج خشية إضعاف الدور الثقافى والفكرى والجمالى للتربية. فكان التقتير فى رصد الموارد المالية للتعليم باعتبار أنه لا يغطى تكلفته[١]، وتبددت هذه المزاعم مع كثير من الدراسات كان منها دراسة شولتز ودينسون كل بمفرده التى أثبتت أن التعليم يسهم بنحو ٢٣% فى زيادة الدخل القومى الأمريكى عام ٦١-١٩٦٢[٢]، وتلت هذه الدراسات تقارير البنك الدولى التى أكدت أن الدولة التى تتمتع بمعدلات نمو اقتصادى مرتفع من دول العالم الثالث تتمتع بأعلى معدلات للتعليم.

وبدأت بعد هذه التقارير الدراسات التى اهتمت بحساب ما ينفق على التعليم وما يعود منه، وأصبح الإنفاق على التعليم يعكس مدى اهتمام المجتمع بالتنمية البشرية كمؤشر لما يوليه المجتمع من أولوية للتعليم[٣]. فكان علم اقتصاديات التعليم الذى اهتم بدراسة وتحليل ما ينفق على التعليم من تكاليف حقيقية وما يعود منها من منافع فى إطار أهداف المجتمع وتوجهاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ولقد اعتمد البحث التربوى فى مجال اقتصاديات التعليم حتى وقت قريب على الوصف والتحليل للتكاليف التعليمية ومحاولة وضع المعايير التى تضبط الإنفاق على التعليم، ويلاحظ الباحث أن كثيراً من البحوث فى هذا المجال أكثر من نتائج العمل الميدانى. دون أن تعبر عن رأى أو تصور خاص من جهة كتابها أو المؤسسة أو الجامعة التى ينشر عنها.

ومن بين القضايا التى لقيت اهتماماً بين بحوث التعلم فى العالم فى الآونة الأخيرة مثل: تمويل التعليم والتعليم والتنمية الاقتصادية وتحليل التكاليف التعليمية للمراحل التعليمية المختلفة لأغراض محاسبية أو تخطيطية، بينما لم تجد قضايا أخرى مكانها مثل التعليم والفوارق الاجتماعية وتعليم الفئات المحرومة، وتعليم الفئات الخاصة، وكأن الاهتمام بواحد من هذه القضايا مرتبط بتوجه فكرى سيطر على البحوث التربوية بوجه عام عبر مراحل تاريخية مرت.

وبرزت البحوث التى تدرس قضية التربية والتنمية الاقتصادية مؤكدة على دور التعليم فى تقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين أوضاع الفئات الفقيرة فى الستينيات من القرن العشرين، واصبح ينظر إلى التعليم من خلال نظرية رأس المال البشرى على أنه مدخل **Input**، وفى السبعينيات برز اتجاه يؤكد نظرية التبعية فى البحوث التربوية محاولاً أن يتلمس خطى البحوث التى تجرى فى الدول المتقدمة، وأصبح البحث الذى لا يتفق مع أو يعتمد على بحوث أجنبية لدول متقدمة اقل قيمة نظرية أو تطبيقية وأقل مصداقية. والمستطلع لبحوث اقتصاديات التعليم فى هذه الفترة يلحظ أنها قد رصدت التوزيع غير العادل لعائدات التعليم، وبينت أن الفئات المهيمنة فى المجتمع هى التى تحدد نوع وكم التعليم الذى يناسب مصالحها[٤]، وكان المتعلم هو موضوع هذه البحوث بعد أن كان الهدف منها.

وازداد الاتجاه نحو البحوث الميدانية فى منتصف السبعينيات، وأصبح البحث فى اقتصاديات التعليم أكثر ارتباطاً بالنمو الاقتصادى المحلى والعالمى، وازداد الميل نحو التحليل التاريخى النقدى خاصة من خلال بحوث مشتركة بين أفراد أو جهات بحثية،

وشهدت الثمانينيات مبادرات عالمية مثيرة حول مشروعات خدمة المجتمع وتطوير التعليم.

وتعددت مجالات البحث فى العقد الأخير من القرن العشرين فى ميدان اقتصاديات التعليم، وبرز التحول نحو بحوث الإنتاجية وبحوث التكاليف التعليمية وبحوث الجودة التعليميَة فى العالم. وقد ساعد على ذلك ظهور مراكز البحوث الحكومية وغير الحكومية التى اهتمت بجمع ونشر وترويج المعلومات التربوية عبر الكثير من الدول، وخلال هذه الفترات التاريخية استطاع رجال التربية إقناع صناع السياسة بأهمية البحوث التربوية، وبالتالى كان الاتجاه نحو زيادة تمويل البحوث التربوية فى المجالات الاقتصادية. ولم يخلو الأمر مما يشبه الصراع بين كل من الباحثين وصانعى القرار وصناع السياسة، حيث يرى أن الأول على درجة من النقاء يفرضها عدم وجود مصلحة أو منفعة، بينما يميل الثانى إلى البحث عن حلول لمشكلات ملحة، ولهذا كان من الضرورى على الباحث أن يتحرى الحذر فى تحقيق الموضوعية والصلابة فى المنهج العلمى.

مشكلة البحث وقضيته البحثية:

الواقع أن مؤسسات البحث التربوى فى مصر تعانى من غياب خطة بحثية محددة توجه جهود البحث التربوى وتتوزع بها مجالات البحث بشكل متوازن من ناحية، ومن ناحية أخرى توجه حركة البحث التربوى داخل كل مجال على حدة، لأن المستعرض للبحوث التربوية اليوم يلحظ تكرار دراسة المشكلة الواحدة فى أكثر من بحث، كما يلحظ الاقتصار فى دراسة المشكلة على بعض أبعادها وغياب النظرة الشاملة فى معالجتها أو يلحظ التركيز على البحث فى مجال ما من مجالات البحوث وترك مجالات وقضايا أخرى دون اهتمام.

ولعل مبادرات تقييم البحوث التربوية على الساحة التربوية فى مصر تعد قليلة وضرورية على نحو سواء، ومن هذه المبادرات دراسة محمد أمين المفتى ١٩٨٨ حول اتجاهات بحوث المناهج بمصر فى الفترة (٤٥-١٩٨٧)[٥] ودراسة كلية التربية جامعة

عين شمس فى تقييم البحوث التربوية الصادرة فى الفترة (١٩٣٠-١٩٨٤) ودراسة إبراهيم محمد إبراهيم وعبد الراضى إبراهيم ١٩٩٣ لتقييم رسائل تعليم الكبار(٦).

وتتميز بحوث تكلفة التعليم – بين البحوث التربوية– بأنها من البحوث التى تربط بين فرعين من فروع المعرفة: التعليم والتكاليف، وهى التى أصبحت تميز التقدم العلمى فى الوقت الحاضر، إلا أن هذه البحوث لازالت حبيسة الأقسام العلمية الجامعية بخلاف بعض المشروعات البحثية التىتقدمت بها جهات أخرى عالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنميةOECD والبنك الدولى واليونسكو والتى لقيت صيتاً فى نشر أبحاثها

وقد ظهرت بحوث تكلفة التعليم فى مصر منذ قرابة ربع قرن، واستمرت فى مسيرة طويلة تتطلب بعدها وقفة جادة للتعرف على ما تحقق من أهداف وتقديم ما يلزم لإثراء هذا النوع من البحوث التربوية فى ضوء الاتجاهات الحديثة العالمية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن، ما أهم الاتجاهات الحديثة المعاصرة فى بحوث تكلفة التعليم فى العالم؟ وما أهمية هذا النوع من البحوث التربوية فى مصر؟ وما المتطلبات التى يمكن الأخذ بها لإثرائها والنهوض بها إلى مستوى الإبداع وليس مجرد البحث للنشر؟

وتتحدد مشكلة البحث الحالى فى التعرف على بعض الاتجاهات الحديثة فى بحوث تكلفة التعليم فى العالم والإفادة منها فى إثراء هذا النوع من البحوث التربوية فى مصر.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى:

١- التعرف على بعض الاتجاهات الحديثة فى بحوث تكلفة التعليم فى العالم.

٢- تحديد أهمية بحوث تكلفة التعليم فى مصر.

٣- تحديد بعض المتطلبات لإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر لتواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة وتسهم فى دفع عجلة التنمية المحلية.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من النقاط التالية:

١- يؤكد البحث ظاهرة اجتماعية وكوكبية البحوث العلمية فى مجال التربية وإمكانية الإفادة من تجارب الدول المختلفة ونتائج بحوثها فى إثراء البحوث التربوية فى بلادنا العربية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة.

٢- يقدم البحث خلاصة لبعض محاولات بحوث تكلفة التعليم فى العالم وإن اختلفت فى مناهج البحث والموضوعات بما يوفر فرصة للإفادة منها فى مواجهة كثير من المشكلات التربوية والتخطيطية التى تواجهنا فى مصر.

٣- يعد البحث الحالى خطوة هامة للنهوض ببحوث تكلفة التعليم فى مصر وإثرائها لتواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة، بما يتيح الفرصة لتطوير جامعاتنا ومؤسساتنا التربوية المهتمة بقضية البحث العلمى فى مصر.

٤- يفيد البحث الحالى خبراء التخطيط للتعليم العالى والمسئولين عن دفع عجلة البحث العلمى فى مصر من خلال ما يتوصل إليه من نتائج حول صعوبات بحوث تكلفة التعليم فى مصر ومقترحات التغلب عليها.

٥- يفيد البحث الحالى كليات التربية ومراكز البحوث التربوية وكافة الجهات المهتمة بقضية البحث التربوى فى تحديد أولويات البحوث التربوية فى ميدان تكلفة التعلم فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ومتطلبات المجتمع المصرى بما يوفر قاعدة معلوماتية مفيدة للبحث.

أسئلة البحث:

يحاول البحث الحالى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى بحوث تكلفة التعليم؟

٢- ما أهمية بحوث تكلفة التعليم فى مصر؟

٣- ما الصعوبات التى تواجه بحوث تكلفة التعليم فى مصر؟

٤- ما المتطلبات اللازم توفيرها لإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر لتواكب هذه الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

منهج البحث وحدوده :

اتبع البحث الحالى منهج البحث الوصفى التحليلى فى وصف وتصنيف البحوث التربوية التى تم جمعها لتحقيق الهدف من البحث الحالى مع الالتزام بما يلى:

أ - الاقتصار على البحوث التربوية الأجنبية التى أمكن الحصول عليها عبر شبكة الانترنيت والتى تمت خلال السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين، لاعتبارات تتعلق بالكم الهائل لهذه البحوث، وصعوبة استخلاص أهم الاتجاهات التى تبرز من بينها، وكذلك رغبة من الباحث فى الاعتماد على أحدث البحوث لتعبر عن أحدث اتجاهات البحث فى هذا المجال.

ب- الاعتماد على مشكلات البحوث التربوية وأهم نتائجها فى تحديد اتجاهات البحوث موضوع الدراسة دون الاهتمام بأدوات وعينة ومنهجية هذه البحوث.

خطوات البحث:

اتبع البحث الخطوات التالية:

١- الاطلاع على أدبيات البحث التربوى ومشكلاته فى مصر.

٢- تحديد مشكلة البحث ومنهجه.

٣- إعداد الإطار النظرى للبحث حول مفهوم البحث التربوى وأهميته ووظائفه وأهم اتجاهاته الغائبة وحول بحوث تكلفة التعليم فى مصر.

٤- دراسة أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى بحوث تكلفة التعليم.

٥- دراسة أهمية بحوث تكلفة التعليم فى مصر.

٦- تحديد أهم الصعوبات التى تواجه بحوث تكلفة التعليم فى مصر.

٧- تحديد بعض المتطلبات اللازم توفيرها لإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر لتواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة.

ثانيا:البحث التربوى: مفهومه - وظائفه - اتجاهاته الغائبة

إن أية دراسة أصولية فى التربية، يجب أن تبدأ بالتعرف على مفـــهوم وأهميـــة العنصر وتفنيد وظائفه. والبحث التربوى فى عالم اليوم ظاهرة تربوية ليست بالحديثـة، إذ نالت اهتمام الكثيرين... وسوف يفسح الباحث لكتابة هذه الصفحات كأســـاس لدراسة بحوث تكلفة التعليم واتجاهاتها المعاصرة موضوع البحث.

مفهوم البحث التربوى:

البحث فى اللغة هو التقصى،وبذل الجهد فى الحصول على الشئ، وفى المجـــالات العلمية يقصد بالبحث جمع المعلومات الكافية لفهم الظواهر وتفسيرها وتحليلها أو لحل مشكلة معينة أو للتحقق من فرض معين أو لغير ذلك من أسباب منطقية ينشأ البحث من أجلها.

وقد تعددت تعريفات البحث التربوى حسب اهتمامات الباحثين وتوجـــهاتهم حيث برزت المفاهيم التالية:

١- التطبيق الدقيق للطريقة العلمية فى دراسة المشكلات التربوية[٧].

٢- الجهد المنظم الذى تتوفر فيه الأركان الأساسية للبحث العلمى،ويتم فى كليـــات التربية أو مراكز البحوث التربوية، بقصد اكتشاف الحقائق العلميـــة أو حـــل المشكلات التربوية أو بقصد التدريب على البحث واكتساب مهاراته أو بقصد دراسة الفكر التربوى للمفاهيم والآراء التربوية[٨].

٣- وضعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD عـــام ١٩٩٥ تعريفـــاً للبحث التربوى بأنه التقصى المنهجى المنظم للبيئـــات الاجتماعيـــة والثقافيـــة والاقتصادية والسياسية التى تعمل فيها النظم التربوية، وتعمل فيـــها عمليـــات التعلم والأهداف التعليمية وتنمية الأطفال والشباب والكبار وترتيبات المـــوارد والسياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف التربوية[٩].

وتتعدد التعريفات، إلا أن القارئ لهذه التعريفات يلحظ ثمة تباين فى توجهاتها، حيث يبدو النظر للبحث التربوى من زوايا متعددة هى المفهوم أو الطريقة والعملية والمحتوى والناتج. وذلك أن البحث التربوى كمفهوم هو الطريقة المنظمة لدراسة الأفكار التربوية وحل المشكلات التربوية والتعليمية. والبحث التربوى كعملية هو النشاط العلمى المنظم الذى يقوم على منهجية علمية فى البحث، ويتطلب لدى القائمين عليه مهارات بحثية تختلف حسب مجال البحث ومنهجه، والبحث التربوى كمحتوى هو ما يشتمل عليه من معارف ومعلومات وآراء تربوية يجب أن تكون حديثة ومتطورة باستمرار حول تنظيم متن البحث أو حول المؤسسات الأخرى فى المجتمع. والبحث التربوى كناتج هو القيمة التطبيقية والفكرية للحلول التى توصل إليها الباحث للمشكلات التربوية أو القضايا التربوية التى تعرض لها، فهذا التعدد فى رؤى البحث التربوى هو الذى تمخض عنه التعدد فى تعريفاته أحياناً وعدم وضوح محاولات بعض الكتاب عند تعريفه أحياناً أخرى، وتظل السمة المعيارية والتفسيرية لتمييز البحث التربوى فى مختلف تعريفاته.

أهمية البحث التربوى:

يمكن القول إن التربية لم تحتل مكانتها كعلم فى العصر الحديث قبل أن يتحدد للبحث التربوى مفهوم ومضمون وطريقة. حيث يذكر أن القيمة الجوهرية للبحوث التربوية تكمن فى أنها تمكن التربويين من بناء وتكوين قاعدة معرفية رصينة لتخصصهم تضمن تقدم ميدان التربية الذى نفتقده فى الوقت الحاضر(١٠).

ولا تكاد دولة تختلف فى النظرة إلى أهمية البحث التربوى والتأكيد على إسهاماته فى مجال الإصلاح التربوى، لأن البحث التربوى- كما سبق التوضيح- طريقة فى التفكير ونقد وتفسير وتطبيق لمفاهيم ونظريات معروفة بما يسهم فى فهم الظواهر التربوية. ولهذا فقد بادرت معظم دول العالم إلى إنشاء مجالس قومية للبحوث التربوية، تهتم بتقديم التوصيات والمقترحات لتحسين نوعية التعليم لديها.

وتنطلق أهمية البحث التربوى من طبيعته فى كشف معارف جديدة وتقديم الحلول والبدائل التى تساعد على حل المشكلات التربوية وتحديد فعالية الأساليب المستخدمة فى التدريس على أساس موضوعى سليم. كما تنبع أهمية البحث التربوى من كل بعد من أبعاده- التى ذكرت آنفا- حيث تبدو أهميته فى الطرق والأساليب التى يستخدمها فى مواجهة القضايا والمشكلات التربوية، وفى محتواه، وكل ما يشتمل عليه من نظريات، وتحليل ونقد للأوضاع القائمة، وفى نواتجه من أساليب تربوية وتعليمية حديثة وتطبيقات حديثة للنظريات والمفاهيم القائمة.

ولعل كافة إسهامات البحث التربوى على المستوى الفكرى والتطبيقى تصب فى رافدين رئيسين هما: تطوير وتوجيه السياسة التعليمية، وتحسين الممارسات التربوية. ولا يعنى هذا أن تنجو مسيرة البحث التربوى من تأثير هذين الرافدين، بل يكاد يكون البحث التربوى فى توجهاته أحد نواتج هذين الرافدين، إذ تتحدد طبيعته فى ضوء ما تسمح به السياسة التعليمية وما تسهم به الممارسات التربوية من تطبيقات.

وتنتظر مهنة التعليم من البحوث التربوية الإسهام البناء فى تطوير ممارساتها بين المعلمين والجهاز الإدارى المدرسى، بما يربط بين الجانبين فى علاقة يسودها التكامل والتطوير المتبادل. حيث يتم توظيف البحوث التربوية فى تطوير الممارسات التربوية فى المدارس من ناحية، ويتم توظيف الممارسات التربوية فى تصحيح وتعديل مسارات البحث التربوى من ناحية أخرى، وتقف بعض الصعوبات أمام تحقيق هذه العلاقة. وقد توصلت الدراسات إلى أن مناخا سلبيا يحيط بالبحث التربوى فى مصر ويقلل من إسهاماته فى تطوير الإجراءات المدرسية، يتشكل هذا المناخ من النظرة الفوقية للقائمين على البحث التربوى فى كليات التربية ومراكز البحوث التربوية، وضعف التخطيط للبحث التربوى واختلاق المشكلات البحثية وعدم واقعيتها والتسرع فى إجراء البحوث التربوية وزيادة الطلب على البحث التربوى من غير التربويين وعزوف الباحثين الجادين عن إجراء البحث التربوى وتناقض معايير تقييم البحث التربوى، وارتبطت بعض العوامل بالممارسات التربوية فى تأثرها بأزمة البحث التربوى وكونت

وسطاً سلبياً يحيط بها، ويقلل من إسهامها المنشود فى توجيه حركة البحث التربوى، من هذه العوامل النظرة الدونية للممارسات التربوية وشكوى المعلمين من نتائج البحوث التربوية واعتماد الممارسات التربوية على الخبرة اليومية للمعلمين وصعوبة قراءة البحث التربوى لعدم وضوحه وانفصال البحث التربوى عن السياسة التعليمية(١١).

والأمل معقود فى أن ينجح البحث التربوى فى تطوير ممارساتنا التعليمية ونظرياتنا التربوية، وفى تجديد أوصال الحياة التربوية فى برامجها ومعلميها وأنشطتها وطرائقها ومناهجها، فالبحث التربوى نافذة التخطيط الجيد والتنفيذ الجيد، وكافة محاولات التجديد فى التربية. ولهذا وجب على مختلف الدول: متقدمة ونامية أن تولى البحوث التربوية والأجهزة القائمة عليها جل اهتمامها والأولوية التى تستحقها عند توفير ما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية.

وظائف البحث التربوى:

ترتبط المنطلقات التى ذكرت فى أهمية البحث التربوى بالدور الذى يقوم به البحث التربوى فى مجتمعاتنا، وبالطبع فإن وظائف البحث التربوى تتباين مع تباين البحوث التربوية فى مجالاتها وأهدافها التى تحاول أن تحققها، إلا أن ثمة وظائف رئيسة تسعى البحوث التربوية إلى تحقيقها هى:

١- دراسة الممارسات التربوية القائمة:

يقوم البحث التربوى بدراسة الممارسات التربوية القائمة وتقييمها للتعرف على مواطن القوة والضعف وتقديم التوصيات الكفيلة بعلاج مواطن الضعف، فالبحث التربوى لا يبدأ من فراغ، بل يبدأ من الواقع التعليمى إثراءً لهذا الواقع وتجديداً وتجويداً له. ذلك لأن تسيير الممارسات التربوية فى مدارسنا حسب خبرة القائمين عليها أمر يكتنفه الخطر، إذ قد تظل هذه الممارسات دون تطوير لسنوات طويلة نظرا لحرص العاملين فى مهنة التعليم كثيراً على استمرار الأوضاع بسبب عدم تطورهم هم أو بسبب ضعف نموهم العلمى والمهنى، ولهذا تتحدد أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم

به البحث التربوى هنا فى كشف وتوجيه العمل التربوى واستغلال ما لديه من معارف ونظريات جديدة فى تجديد وتطوير الممارسات التربوية.

وقد أوضحت دراسة جابر طلبة (١٩٩١) ضرورة أن يقوم البحث التربوى بهذه الوظيفة واهتمت بالتعرف على أهم الصعوبات التى تواجه البحث التربوى فى تطوير الممارسات التربوية فى مصر، ويدخل ضمن هذه الوظيفة تقييم الأساليب التدريسية المستخدمة فى حجرات الدراسة والكشف عن مشكلات العمل المدرسى والعاملين من معلمين ومديرين وطلاب وتجديد النظم التعليمية وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية[١٢].

والواقع إنه كثيراً ما يتهم الباحثون فى التربية بالبعد عن الممارسات الواقعية من قبل المعلمين وغيرهم من المربين، ويرى الكاتب أن هذا النقد يساير ذلك النقد الذى وجه فى الماضى إلى الجامعات عموماً بالعزلة عن المجتمع المحلى والبعد عن اهتمامات العمل الميدانى والعيش فى أروقة الأبراج العاجية.. والحقيقة أن استقلالية الجامعة مفهوم قد استغل بشكل غير مناسب.. ووقع الخلط بين الاستقلال وابتعاد البحث التربوى عن مسائل التربية والتعليم[١٣]، ولكن توجه البحث التربوى فى السنوات العشر الأخيرة نحو البحوث الميدانية واستخدام التقنيات الملائمة للحصول على البيانات الواقعية أظهرت مدى التواصل الحادث والمنشود فى علاقة البحث التربوى بالممارسات التعليمية.

٣- تجديد المعرفة التربوية:

يوجه البحث التربوى للحصول على معارف جديدة فى المجالات التربوية المختلفة، والدارس لحركة البحث التربوى فى العالم يلحظ الكثير من النظريات والمفاهيم التربوية التى ألغيت أو عدلت إلى صورة جديدة من خلال أبحاث قام بها بعض الباحثين الثائرين، وقد يتم التجديد فى المعرفة التربوية بإعادة تنظيم المعارف القائمة بغرض تشخيص الظواهر التربوية، والتعرف على أبعادها وتقديم ما يفيد فى مواجهتها.

ويتلقى البحث التربوى النظريات والمفاهيم المستحدثة فى العلوم الأخرى ويحاول أن يجدد بها العمل والفكر التربوى فتصبح فرصة سانحة للتجديد فى نسيج المعرفة التربوية.

٣- توجيه السياسة التربوية والتعليمية:

يعد البحث التربوى مؤسسة تربوية قائمة بذاتها تتأثر بسياسة التعليم فى الدولة، بيد أنه أحد قنواتها الساهرة. ولكنه فى الوقت نفسه يؤثر فى صناعة القرار التربوى بقدر ما لديه من معارف وتجارب جديدة، واستشراق للمستقبل، فالبحث التربوى ليس مستهدفاً بالسياسة التعليمية أو مستهلكاً أو منفذاً لها، ولكنه بشكل أو بآخر أحد صناع هذه السياسة، ولعل مرور البحث التربوى من المستوى الفكرى إلى مستوى التطبيق يتطلب المرور بمرحلة رسم السياسة التعليمية.

وقد أشارت دراسة سيف الإسلام مطر (١٩٨٦) إلى وجود بعض الصعوبات فى طريق توظيف البحث التربوى فى صنع السياسة التعليمية، منها ما يرتبط بعملية صنع السياسة التعليمية ومنها ما يرتبط بتوجهات البحث التربوى وعزلته وعدم واقعيته[١٤].

وقد يرجع الصراع بين الباحث التربوى والسياسيين إلى أن كلا الفريقين يختلفان من حيث احتياجاتهما، وتوقيت هذه الاحتياجات ودرجة تأثرهما بمجال عملهما، حيث يفضل السياسيون فى الدول الديمقراطية الإعلان عن المخصصات المالية للبحث التربوى حتى يعفى الباحثون من حرج طلب الدعم، وعلى الجانب الآخر فإن الباحث التربوى يخاطر بسمعته فى مؤتمر أو مجلة علمية عندما يؤيد توجهاً سياسياً بدليل علمى مختلق.

والسياسيون عادة يريدون نتائج سريعة وواضحة وملموسة يمكن تطبيقها، بينما يطلب الباحثون مزيداً من الوقت لإثبات صحة نتائجهم وفعاليتها فى المواقف الواقعية التعليمية. ويظل هذا الصراع دون حسم مما يجعله مادة للبحث التربوى ولتقارير رجال السياسة أيضاً.

٤- توجيه التجديد التربوى:

والبحث التربوى فى إنتاجه للجديد من المعارف والنظريات التربوية، فإنه يقود حركة التجديد التربوى الإنسانى،ويقصد بالتجديد التربوى هنا التصورات المستقبلية لإعادة توظيف السياق التربوى لزيادة كفاءة النظم التعليمية، والاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية والفنية بغرض تحقيق الأهداف المنشودة، وقد عرف التجديد التربوى بأنه محاولة لإدخال التحسينات على الوضع الراهن للنظم التعليمية[١٥].

ويعد البحث التربوىمن المصادر الأساسية لعملية التجديد التربوى للمؤسسات التعليمية وللمسيرة البحثية ذاها. وذلك من خلال تجديد المعارف والمناهج التى تتضمن وصول البحث التربوى إلى نتائج أفضل صدقاً وموضوعية وشمولية. وقد أكدت دراسة جابر طلبة (١٩٩٩) على اعتماد عملية التجديد التربوى على البحث التربوى كمصدر لعملية التجديد من خلال إنتاج المعرفة والحصول على المعرفة العالمية وتطويعها للاستخدامات الوطنية واستيعاب التكنولوجية الحديثة فى نقل المعلومات وتحقيق الاكتفاء الذاتى المعلوماتى وأيضاً تصدير المعرفة العلمية والتكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية المعلوماتية[١٦].

هذا ويمكن أن يلعب البحث التربوى دوراً سلبياً فى قضية التجديد التربوى من خلال نخبة من الباحثين التقليديين يضعون غرض الترقية والمنفعة الشخصية نصب أعينهم عند إجراء البحث التربوى، فنلاحظ العجلة والسطحية وغير ذلك من سمات القولبة البحثية والتركيز على الكم البحثى وليس النوع، وغاية هؤلاء إنتاج أكبر قدر من الأبحاث فتلحظ العين الحجوم الكبيرة للأبحاث التربوية، وعندما يرجع كل ما فيها إلى صاحبه لا يبقى للباحث سوى سطور مصطنعة.

ومن خلال البحوث التربوية حدثت فى السنوات الأخيرة طفرة تجديدية فى بعض جوانب العملية التربوية، منها:

أ – التجديد فى بناء المناهج التربوية فى المراحل التعليمية المختلفة.

ب– التجديد فى نظم الإدارة التعليمية والتوجيه التعليمى على كافة المستويات التعليمية.

جـ- التجديد فى أساليب التدريس وطرق حل المشكلات التربوية التى تواجه كافة المشتغلين فى الحقل التعليمى.

ولعل هذه التجديدات ليست إلا مخرجات لبحوث تربوية جادة قادها باحثون متخصصون بدقة ورغبة فى التطوير.

١- إعداد الباحث التربوى:

لا ينتمى الباحثون فى التربية فى مصر إلى خلفية أكاديمية واحدة، حيث يعتمد على إعداد البحوث التربوية فى إعداد وتخريج فئة الباحثين الذين نجدهم أحد الفئتين:

- خريجين من كليات التربية وممن يعملون بها كمعيدين ومدرسين مساعدين وأعضاء هيئة تدريس وقد توفر لهم الجو البحثى ومهاراته.
- خريجين من كليات أخرى جامعية ومتفرغين- لعدم وجود عمل أو يعملون بالتدريس أو بمهن تعليمية وإدارية أخرى.

ويتم إعداد فريق الباحثين فى التربية من خلال الدراسات العليا التربوية فى الكليات ومراكز البحوث التربوية التى لا تخفى للمتطلع بعض مشكلاتها وفى مقدمتها تغيب طلاب الدراسات العليا عن الحرم الجامعى، والحرص على نيل الشهادات بدءاً بشهادة الدبلوم العام أو الخاص وانتهاءً بشهادات الماجستير والدكتوراه فى الميادين التربوية المختلفة.

ويتدرب الباحث التربوى على مهنة البحث من خلال بحوث الماجستير والدكتوراه حيث يتعلم مهارات البحث وتحديد مشكلته ومنهجه والوصول إلى نتائجه، والأمر يحدوه الأمل فى إعداد فريق تربوى مجدد فى المعرفة والبحث التربوى على خلاف قلة من الأفراد الذين لا يهمهم من البحث أكثر من الحصول على اللقب العلمى، حيث نرى التسرع فى إعداد البحوث التربوية وسرعة المناقشات للرسائل التربوية لدرجة أن بعض الرسائل لا يعرف أصحابها كثير مما فيها.

إن زيادة الطلب على سوق البحث التربوى فى مصر من العاطلين خريجى الكليات الجامعية المختلفة الوطنيين أو العرب أمر قد يضر مؤسسة البحث التربوى فى مصر بما قد يضيع الرصيد الذى تركه لنا آباءنا وأساتذتنا من الفكر التربوى ويشوهه. وقد يرجع ذلك إلى فتح أبواب التسجيل لدراسات الماجستير والدكتوراه فى المؤسسات التربوية الجامعية على مصراعيها دون وجود حدود علمية تضارع تلك التى تضعها التخصصات الأخرى عند البحث فيها.

ولعل الكاتب هنا يفضل تلك البحوث التى تقوم بإعدادها مؤسسات بحثية أو مراكز بحثية تتجمع لديها الخبرة والفكر دون أن تسعى إلى لقب علمى أو درجة أو منفعة قريبة، ذلك بغية تقديم الحلول الناضجة لمشكلاتنا التربوية والتجديد التربوى الجاد، ومن أمثلة الجهات التى يمكن أن تقومَ بدور تربوى الأجهزة الحكومية ومراكز حرة للبحث والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التربوية الدولية(١٧)، هذا مع الإيمان بأهمية بحوث الماجستير والدكتوراه وكافة البحوث الجامعية التى تتميز بقدر وافر من الجدية والعمق.

والباحث التربوى من هيئة التدريس بكليات التربية تربى فى جو علمى واكتسب مهارات البحث فى جو أكاديمى يتميز بالحرية وتوفر القدوة والفكر، وكلها من أساسيات إعداد الباحث التربوى، فتعلم الصبر والالتزام الأيديولوجى تجاه البحث التربوى عند تناول المشكلات التربوية. مما يضمن وجود باحث مستنير حساس وواع.

والأمر لا يخلو من إنتاج علمى لبعض الباحثين لا يربو عدد صفحاته بالمراجع عن ١٥ صفحة من الحجم المتوسط (١٧×٢٤سم)، فأية قضية وأية نظرية أو تطبيق تربوى تبدو نتائجه فى هذا التعجل، والدراسة الحالية ليست بصدد تقييم البحوث التربوية، ولكنها إشارة إلى أوضاع البحث التربوى فى بلادنا العربية، وذلك من

الناحية الكمية فالكاتب لا يتعرض هنا لمضمون بعض البحوث التربوية التى قد نجد صفحات منها أكثر عمقاً من عشرات البحوث التربوية.

وتعدد دراسة أحمد عبد المطلب بعض الخصائص الواجب أن يتحلى بها الباحث بوجه عام وهى: الخصائص العقلية ومنها الخيال الخصب والتفكير الموضوعى والدقة والتحفظ فى إصدار الأحكام ونفاذ البصيرة والقدرة على حل المشكلات والاتجاهات الإيجابية نحو موضوع الدراسة، والخصائص الوجدانية ومنها: حب الإطلاع والنقد بجانب الصبر والإخلاص، والخصائص الأخلاقية ومنها الالتزام بالأمانة العلمية والاستقامة والتواضع، والخصائص الاجتماعية ومنها: حب العمل وتقديره، والخصائص المنهجية ومنها الموضوعية واحترام آراء الغير[١٨].

وتضيف بعض الدراسات التربوية الحديثة (١٩٩٧) مهارات أخرى للبحث التربوى منها: مهارة العمل الجماعى، واستخدام مصادر المعلومات واختزال المعلومات[١٩].

وعلى ذلك فهذه بعض الموجهات التى يجب على مؤسسات البحث التربوى فى مصر والبلاد العربية أن تأخذ بها – من وجهة نظر الباحث- فى إعداد البحوث والباحثين للنهوض بهذه المسئولية وأدائها على خير وجه، وبها تكتمل أهم الوظائف التى يسعى البحث التربوى إلى تحقيقها.

مجالات البحث التربوى واتجاهاته الغائية:

تختلف مجالات البحوث التربوية باختلاف اهتمامات الباحثين وخلفياهم والأهداف التى توجههم، حيث تتجه بعض البحوث إلى اكتشاف نظريات جديدة أو التحقق من نظريات قائمة فتكون ذات طبيعة نظرية، وهى نوع من البحوث يلائم الباحثين ذوى الخبرة العلمية والبحثية والقدرة على التحليل والنقد. ويقابل هذا النوع من البحوث نوعاً آخر يأخذ الطابع العملى ويصيغ مشكلته فى ضوء الممارسات الواقعية للعاملين فى الجو المدرسى، وهو نوع يناسب غالبية الباحثين وبصفة خاصة الراغبين فى اكتساب مهارات البحث التربوى،وهو البحوث الإجرائية.

وتصنف البحوث التربوية حسب الغرض منها إلى بحوث أساسية تستهدف تأكيد نظريات موجودة أو وضع نظريات جديدة، وبحوث تطبيقية تجرى لتطبيق واختبار نظرية معينة وتقويم مدى نجاحها فى حل المشكلات التربوية، ويذكر كلٌ من إحسان شعراوى وفتحى يونس أن البحوث التربوية يمكن أن تصنف حسب طرائق إجرائها إلى بحوث تاريخية تدرس الأحداث الماضية للوصول إلى نتائج حول أسبابها وآثارها والإفادة منها فى فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وبحوث وصفية تهتم بوصف وتحليل المشكلات التربوية الراهنة،وبحوث تجريبية يهتم فيها الباحث بدراسة أثر متغير مستقل على الأقل فى متغير آخر تابع أو أكثر، وبحوث ارتباطية تدرس العلاقة بين متغيرين أو أكثر[٢٠]، وأن كانت بعض الدراسات الحديثة تستبعد التجريب بمعناه الطبيعى عن البحث التربوى وتجعل ما يتم من اختبار لأثر متغير مستقل فى متغير آخر تابع محاولة شبه تجريبية.

وقد حددت الحكومة الهندية أولويات البحوث التربوية فى أربعة موضوعات رئيسة تناسب احتياجات المجتمع الهندى عام ١٩٩٦ هى: المنهج – إعداد المعلم وتدريبه– الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتعليم– وتخطيط التعليم وإدارته[٢١].

وتختلف هذه الأولويات من دولة لأخرى، حيث نجد اتجاهات أخرى فى فرنسا (١٩٩٨) مثل تعليم الكبار وتدريبهم وطرق التدريس. وتشير الأوراق المقدمة إلى المؤتمر الدولى للبحث فى التعليم والتدريب فى فرنسا عام ١٩٩٨ إلى أن التركيز ينصب حالياً نحو أبحاث طرق التدريس بنسبة ٢٠% وأوضاع التعليم المدرسى بنسبة ١٢% وأبحاث التدريب والطفل والأسرة بنسبة ١٠%، وأبحاث التعليم العالى بنسبة ٦% والاتجاه نحو المعرفة بنسبة ١٠%، وجاء التركيز الأكبر على أبحاث اقتصاديات التعليم وفلسفة التربية وتاريخ التربية بنسبة تزيد عن ٢٠%[٢٢].

ولعل مقارنة هذه النسبة بنظيراتها فى أعوام سبقت فى فرنسا أو غيرها من بلدان العالم توضح مدى التقدم فى البحوث التربوية وفى تعدد مجالاتها، كما يفرض ضرورة أن تتبنى مصر خريطة للبحوث التربوية تضمن التوزيع النسبى لها لإمكان توزيع

الاهتمام والدعم إلى المجالات التى تتمشى مع أولويات وحاجات المجتمع المحلى والإقليمى فى التربية، والأمر فى حاجة إلى دراسة متأنية للبحوث والرسائل التربوية التى تنشر فى المجالات التربوية المحلية والإقليمية لبيان مدى توزيع جهود البحث التربوى فى المنطقة العربية على مجالات البحث التربوى ومدى ارتباطها بالأولويات التربوية والمجتمعات العربية.

وفى مصر تتعدد مجالات البحث التربوى حسب فروع خمسة رئيسة هى: أصول التربية – التربية المقارنة– المناهج وطرق تدريس– علم النفس التربوى– الصحة النفسية، ترتبط بأقسام أكاديمية فى كليات التربية أو مراكز البحوث التربوية، وتبقى بعد ذلك اهتمامات نسبية بمجالات داخلية فى كل فرع، حيث نجد الاهتمام أكثر فى مجال أصول التربية لموضوعات اقتصاديات التعليم واجتماعيات التربية وفلسفة التربية والتربية الإسلامية.

ويذكر حسن شحاته (٢٠٠٠) أن مجالات البحث التربوى وأولوياته ينبغى أن تتحدد فى ضوء النظرة المنظومية للتعليم حيث توجه البحوث التربوية إلى مدخلات التعليم وعلاقاته ومخرجاته. ويضع البحث فى اقتصاديات التعليم والمبانى المدرسية وعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن أولويات البحث التربوى فى المنطقة العربية[٢٣].

والقارئ للبحوث التربوية بغية التعرف على ما تحمله من اتجاهات يحدوه الأمل فى الإحساس بفكر وفلسفة متميزة أو نظرية تربوية معينة تبرز من بين السطور، فإذا به أمام بحوث بعضها مكرر يحمل أخطاءً لغوية ومنهجية وبعض منها على درجة من البساطة تجعل نتائجها تخمينية،وبعض منها لا يرتبط بمشكلة واقعية بل بمكانة علمية أو اجتماعية أو مالية يرتقى إليها الباحث. وقد أشارت دراسة فونج **Fong 1994** إلى أن ٨٠٪ من البحوث التربوية الخاضعة للدراسة استخدمت المنهج الوصفى وأن ٤٠٪ منها بها أخطاء هيكلية فى تصميم هذه البحوث جعلت نتائجها غير موثوق فيها[٢٤]، وقد أوضحت دراسة عزو ١٩٩٩ بضرورة الاتفاق على هيكلية موحدة

للبحوث التربوية[٢٥] فى الجامعات العربية برغم ما يراه البعض فى ذلك من قولبة غير مرغوب فيها.

ومن خلال أدبيات نقد البحث التربوى والمبادرات البحثية الهائلة التى تزخر بها المجلات العلمية العربية يمكن الإشارة إلى بعض الاتجاهات التى تميز البحوث التربوية بوجه عام فى مصر والمنطقة العربية وهى:

١- تراجع البحوث النظرية:

ويقصد بالتنظير هنا اهتمام البحث التربوى بدراسة الظاهرة وربطها بالظواهر ذات العلاقة، لتكوين نظرية واضحة محددة الألفاظ والمضامين تشرح المشكلة وتفسرها بشكل غير مسبوق أو مكرر. والتنظير فى التربية يجب أن يكون قابلاً للقياس والمراجعة بمعنى أن يكون قابلاً للاختبار العلمى الذى يثريه ويكسبه المشروعية العلمية[٢٦]. ولعل هذا النوع من البحوث النظرية يندرج تحت ما يسمى بالبحوث الأساسية. وهو نوع من البحوث يتطلب روحاً ابتكارية وقدرة على التحليل والنقد،وينتج عنها غالباً تنظيماً جديداً للمعرفة وتصوراً حديثاً للظاهرة موضوع الدراسة.

ولعل التطبيق المباشر للبحوث التربوية بدون خلفية نظرية كافية يفصل التطبيق عن دائرة الفكر،ويشكل واقعاً منفصلاً عن ثقافة المجتمع وفلسفته، ولكن عندما يركز البحث التربوى على الجانب النظرى قبل التطبيق يتم الانسجام المفقود بين الجانبين، ويربط فكر البحث بدائرة الممارسة العملية ويثرى ما يسمى بفكر العمل التربوى.

وقد أشارت دراسة النبهان (١٩٩٧) إلى أن نسبة البحوث الأساسية فى الدول العربية قليلة جداً حيث لا تزيد عن ٨% من البحوث التربوية فى الأردن،وتظهر نفس الندرة بين البحوث الكيفية إذ تمثل ١٩% من البحوث التربوية الأردنية[٢٧].

٢- قلة البحوث التربوية التى تتناول مشكلات تعليمية واقعية:

إن البحث الذى لا يعتمد على مشكلة واضحة لدى صاحبه، غالباً ما يتجه نحو نتائج غير واضحة أيضاً، ولعل هذا ما دعى الباحثين إلى ضرورة تحديد مشكلات واقعية واضحة لبحوثهم. وقد دفع ذلك بعضهم إلى اختلاق مشكلات معينة غير

واقعية ولا تمتد إلى قضايا آنية أو مستقبلية، وبالطبع بذل الجهد والوقت والمال لتحقيق لا شئ.

إن أحادية الرؤية التى أصبحت تميز كثيراً من البحوث التربوية اليوم لا ترجع فى أغلبها إلا إلى كون مشكلات هذه البحوث غير واقعية. ولا زالت الحاجة اليوم إلى بحوث تربوية تدرس مشكلات الواقع التربوى والتعليمى بشكل منظومى واقعى وليس بشكل خطى سلطوى، لأن المعرفة السلطوية لا تعترف بقواعد المنهج العلمى الحديث من الاحتمالية والنسبية والتعددية(٢٨)، ولعل شيوع هذا النمط من البحوث التربوية يضعف العلاقة المنشودة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج نتيجة غلبة الطابع الأكاديمى على البحوث التربوية، ويفقد الممارسون الثقة فى قيمة البحوث التربوية ويجعلهم مجرد مستهلكين للمعرفة التربوية وليسوا مشاركين فى بنائها. إن الاهتمام بالبحوث التطبيقية القائمة على مشكلات واقعية يعد تطبيقاً لوظيفة الجامعة التى حددها أسامة الباز (١٩٩٦) فى تنمية القدرة على التفكير وإثراء المعرفة البشرية والتطبيق الابتكارى للمعرفة(٢٩)، ولعل هذا يلقى على البحث التربوى ضرورة مراعاة الخبرة فى المشكلات التربوية الحقيقية التى تنبع من الواقع الفعلى مع التعمق فى الخلفية النظرية.

وتتجه بعض البحوث التربوية نحو إتكريس الممارسات التربوية القائمة وإضفاء الشرعية العلمية عليها، وذلك باستبعاد بعض الظروف القائمة(٣٠)، ومثال ذلك البحوث حول إنشاء مدارس اللغات التجريبية وإنشاء التعليم الأساسى والتشعيب فى الثانوية العامة،وزيادة السلم التعليمى التى اتجهت نحو دراسة الكفاية أو الفعالية أو تحليل المدخلات أو المخرجات. ولم تثر قضايا غير مرغوب فيها لدى القائمين على التعليم مثل مبررات إنشاء هذا النوع من التعليم والظروف السياسية والاقتصادية التى أوجدته.

وعلى ذلك فإن البحوث التربوية قد لا تهتم بالواقع بالمرة أو يأتى اهتمامها بالواقع تكريساً لما عليه من أوضاع، ويندر منها ما يخرج من جلباب الواقع إلى خيال مستقبلى سيسيولوجى تربوى ليصل إلى صيغة أكثر ملاءمة.

٣- قلة البحوث النقدية:

ألقت محاولة تسييس التعليم فى التربية بظلالها فى مصر على الجامعة، فبعد أن كانت تقوم الجامعة بدورها التاريخى فى إدارة الحوار القومى ونقد الفكر، أصبحت تمارس دورا سلميا وتعيش حياة وديعة تقبل الشئ ونقيضه، وجاء البحث التربوى كأحد مخرجات الوظيفة البحثية للجامعة دون أن يفلت من هذا الاتجاه، وقد ابتعد عن روح النقد التربوى للأوضاع التربوية بغية التوصل إلى صيغة أفضل.

إن مهنة البحث التربوى اليوم ليست هى تفسير الواقع بل العمل على تطوير هذا الواقع، ولا يتم ذلك بدون نشاط نقدى مخلص يتميز بشخصية نقدية متميزة وليست متحيزة تعبر عن هوية المجتمع المصرى وظروفه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل الاتجاه النقدى الذى ننشده فى بحوثنا التربوية محاولة لتأصيل العلمية والموضوعية فى البحوث فى حقل التربية الذى طالما حفل خطابه العلمى بالخطابية والضبابية وتشبعت ممارساته بالفردية والوصفية المسطحة. واعتمدت أدبياته- فى بعضها- على التسكع على موائد التخصصات العلمية المنضبطة والنقل المشوه لها(٣١)، ولا تخلو الساحة العلمية اليوم من مبادرات ناجحة، والحاجة ماسة لمزيد من البحوث النقدية التى تتناول البحوث التربوية- والتى تندرج تحت ما يسمى "بعلم العلم"- بالتحليل والنقد والتصنيف للتوصل إلى أهم ما يجمعها من اتجاهات، وللإفادة منها فى إثراء حقل البحث التربوى فى مصر من ناحية وفى بناء خريطة بحثية جادة من ناحية أخرى، وتعد دراسة عزو إسماعيل عفانة حول الأخطاء الشائعة فى تصاميم البحوث التربوية والمسجلة ضمن حواشى هذا البحث واحدة من المبادرات المميزة لهذا الاتجاه.

٤- الاعتمادية فى البحوث التربوية:

أنشأت كثير من دول العالم مراكز وطنية للبحوث التربوية تكون مهمتها نشر المعرفة التربوية وإنتاجها وتجديدها، واستشراف المستقبل من خلالها. ذلك على أساس أن التجديد التربوى ذى الكفاءة الاقتصادية والرؤية العلمية والمرغوبية الاجتماعية هو التجديد التربوى الذى يسعى إلى اعتماد التوجهات المستقبلية منهجا وأسلوبا(٣٢)،

فالبحث التربوى هو أداة التجديد التربوى وناتجه، ومن ثم فـإن الاعتمـاد علـى مصادر تربوية وبيانات تربوية غير وطنية ليس من شأنه إلا التوصل إلى تجديـدات تربوية أو نقل صيغ تربوية ليست وطنية إلى المجتمع،ومن هنا يبدأ صـراع الثقافـات الذى ينتهى فى الغالب بتشويه أحد الطرفين.

وتؤكد البحوث العلمية أن البحوث التربوية فى جامعة المستقبل يجب أن تحقـق عوامل الاستقلال العلمى والتكنولوجى، ويجب أن تهتم بثلاثة ميادين هامة، هى[٣٣]:

١- تكنولوجيا المعلومات والإلكترونات: حيث برزت اتجاهات البحوث حول نقـل المعلومات إلكترونياً فكان المنهج الإلكترونى وجامعة الهواء إلى غير ذلـك مـن تجديدات تربوية.

٢- التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية: حيث برز الاهتمام بخـواص وقـدرات الكائنات الدقيقة بالإفادة من العلوم الحديثة فى هذا المجال.

٣- مجالات الطاقة الجديدة: حيث برز الاهتمام بالطاقة النووية والشمسية وطاقـة الرياح... الخ.

ولعل الاهتمام بهذه المجالات فى البحوث التربوية يستلزم وجود مراكـز بحثيـة وطنية تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المعرفة التربوية بل وتصدر إلى دول المنطقة نواتجها، وكيف يتحقق هذا الاكتفاء مع تخلف الجهود البحثية التربوية العربيـة عـن نظيراتها فى الدول النامية والمتقدمة الأخرى على المستوى الكمى على الأقل، حيـث لم تنشر الجامعات ومراكز البحوث العربية بحوثاً سوى ٠,١% مما نشـرته جامعـات إسرائيل -مثلاً- عام ١٩٩٤ وهذا مؤشر واضح على تدنى الإنتاج العلمى للبـاحثين العرب على المستوى الكمى[٣٤].

٤- قلة البحوث التربوية فى مجالات التنمية:

تعد بحوث التنمية المجتمعية ضمن أولويات البحوث التربوية فى معظـم بلـدان العالم،وتشير قراءة المشاركات البحثية فى المؤتمرات الإقليمية أو العالمية إلى ندرة بحوث التنمية بالنسبة لمجالات البحث التربوى الأخرى.

وقد يرجع ذلك إلى غياب المناخ العلمى اللازم لنمو البحث فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وندرة المجلات العلمية المتخصصة فى هذا المجال، وصعوبة الحصول على البيانات اللازمة لهذا النوع من البحوث[٣٥].

وقد برزت مبادرات محدودة من البحوث التربوية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تناولت قضايا تكلفة التعليم ودور التعلم فى تنمية المجتمعات والعوائد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم باختلاف أنواعه ومراحله، ولعل دراسة الاتجاهات العالمية الحديثة فى بحوث هذا النوع تسهم فى إثرائها والنهوض بها فى مصر.

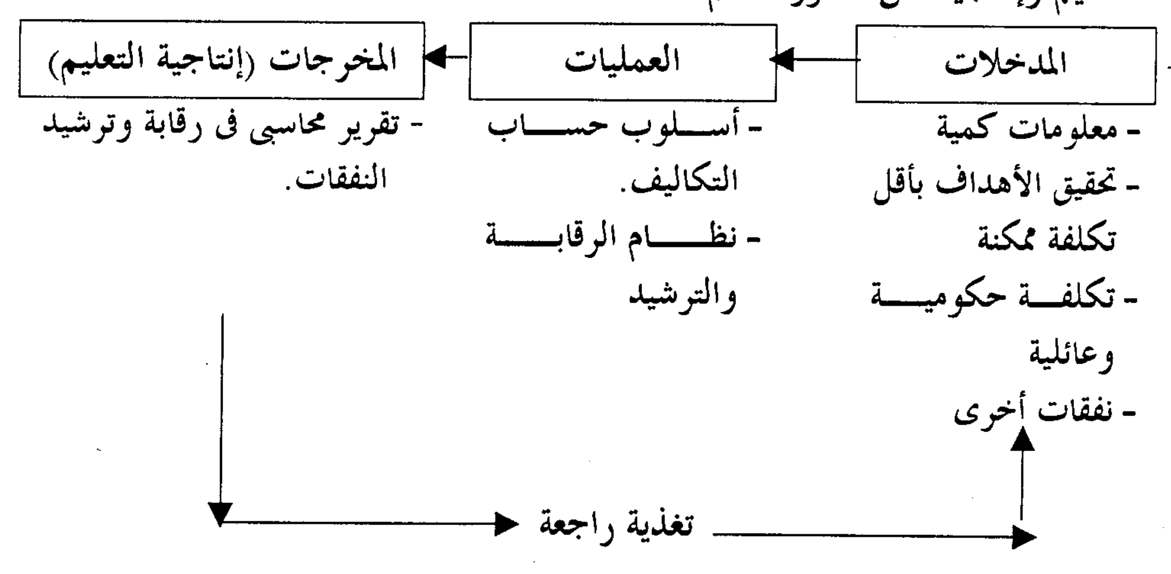
ثالثاً: بحوث تكلفة التعليم: أساليبها واتجاهاتها وأهميتها فى مصر

١- مفهوم التكلفة التعليمية والغرض من قياسها:

يقصد بتكلفة التعليم- غالباً- المصروفات الجارية على التعليم، وكذلك ما ينفق على التعليم كمشروع استثمارى[٣٦]، واختلف مفهوم التكلفة **Cost** باختلاف من استخدمه من رجال الاقتصاد والمحاسبة المالية وصناع القرار،وكذلك الآباء والمعلمين ورجال التعليم.

حيث يرى رجال الاقتصاد أن التكلفة هى جملة ما تتحمله الوحدة من أعباء مالية مقابل الحصول على الخدمة، وعلى المستوى المؤسسى هى جملة ما تنفقه المؤسسة من الاعتمادات المخصصة لها للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لأداء الخدمة[٣٧]، ويركز الاقتصاديون فى تعريفهم للتكلفة على الجانب المالى، فقد عرفها عبد الحى مرعى بأنها "أية تضحية اختيارية بأشياء أو ممتلكات أو حقوق مادية فى سبيل الحصول على منفعة"[٣٨]. كما عرفها بلبع بأنها "تضحية مقاسه بالنقود تتحملها المنشأة لتحقيق هدف أو لتنفيذ مخطط"[٣٩]. وعرفها كوهن **Cohn** بأنها مقياس لقيمة الإنفاق المادى الذى يدفع لتحقيق منفعة معينة[٤٠]، وعرفها هورنجرن **Horngren** بأنها قيمة يضحى بها لتحقيق هدف معين، وقد يكون هذا الهدف أنشطة أو خدمات او برامج[٤١]، وعلى ذلك فالتكلفة لدى الاقتصاديين تضحية مالية أو عينية فى سبيل الحصول على منفعة أو لتحقيق هدف معين.

وفى مجال التعليم عرفت وودهل **Woodhall** التكلفة التعليمية بأنها قيمة الموارد الكلية للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادى، وهى تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد والسلع وقيمة استهلاك المبانى والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدارسين[٤٢]، كما عرفها جوهر بأنها مجموع النفقات التى يتحملها المجتمع فى سبيل الحصول على مخرجات التعليم[٤٣]، وذكر حلاق **Hallak** أن التكلفة التعليمية هى ما ينفق على التعليم العام والخاص بجانب تكلفة الفرص الضائعة التى لا تؤدى إلى نفقات واقعية[٤٤]، وعلى هذا ينظر للتكلفة التعليمية اليوم بكونها كل ما ينفق على التعليم بمختلف أنواعه وأشكاله فى سبيل تقديم خدمة تعليمية بأفضل مستوى ممكن. ومن المعروف أنه كلما زادت التكاليف وتم توجيهها بشكل مناسب انعكس ذلك فى تجويد العمل التعليمى ورفع مستوى الخريجين. ولهذا تحاول الدول جاهدة رفع مستوى إنتاجية التعليم، إما عن طريق زيادة التكاليف التعليمية أو عن طريق ترشيد استخدامها لتحقيق أفضل النتائج، حيث ينظر إلى منظومة التعليم والتكاليف التعليمية على أنها تمثل جزءاً مهماً فى مدخلاتها، ويكشف الشكل التالى طبيعة العلاقة بين تكلفة التعليم وإنتاجيته من منظور النظم[٤٥].



شكل يبين مدخلات ومخرجات التعليم من المنظور المحاسبى للنظم

٢- أهمية دراسة تكلفة التعليم:

تنطلق أهمية دراسة تكلفة التعليم من النقاط التالية:

١- تفيد دراسة تكلفة التعليم المخطط التعليمى، حيث يُمكن تقدير مصروفات التعليم من تحديد الإمكانات اللازمة للخطة خلال فترة زمنية معينة.

٢- أن حساب تكلفة المرحلة التعليمية يسهم فى دراسة دور هذه المرحلة فى النمو الاقتصادى، فقد أصبحت محاسبة التكاليف التعليمية من العلوم التى تخدم الأهداف المؤسسية للتعليم بعد أن كانت قاصرة على التطبيق فى الأنشطة الصناعية فقط.

٣- يساعد تحليل التكلفة التعليمية فى المقارنة بين الأنشطة التعليمية المختلفة فى ضوء تحليل التكلفة والمنافع منها، وفى اختيار النشاط الملائم من بين عدة أنشطة تعليمية فى ضوء النظرة المحاسبية.

٤- تفيد دراسة التكلفة التعليمية فى وضع الإجراءات التنظيمية لضبط ورقابة المدخلات المالية،وضبط ورقابة الخدمات التعليمية والمصروفات، الأمر الذى يبعد المؤسسة التعليمية عن الإسراف والضياع والإهمال الذى يزيد من أعباء رأس المال المستخدم. كما يمكن أن تفيد فى ترشيد الإنفاق على الأنشطة المختلفة، وبالتالى فإن حساب التكلفة التعليمية يحافظ على المال العام، ويحمى الاعتمادات المالية من الهدر[٤٦].

٥- تفيد دراسة التكلفة التعليمية الحقيقية ومقارنتها بالتكلفة المخططة فى اكتشاف الانحرافات المالية- إن وجدت-، وبتحليل هذه الانحرافات المالية وتحديد طبيعتها وبالتالى تصحيحها تتجنب المؤسسة الكثير من المشكلات الإدارية والمالية قبل أو وقت وقوعها.

٦- إن دراسة التكلفة التعليمية تعد أساساً لتقويم فاعلية المؤسسة التعليمية وكفاءتها ومدى تحقيق أهدافها، مما يمد بمعلومات قيمة لاتخاذ القرار التعليمى المناسب على أسس محاسبية، وإدارية سليمة.

٣- محددات التكاليف التعليمية:

هناك مجموعة من العوامل التى تؤثر فى حجم وقيمة التكاليف التعليمية، من هذه العوامل:

أ - الطلب الاجتماعى على التعليم:

يعكس عدد التلاميذ الذين يسعون للالتحاق بمعاهد التعليم، وهؤلاء الذين يعملون على البقاء فيه والاستمرار فى مراحل التعليم الطلب الاجتماعى للتعليم فى المجتمع. ولعل زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم جعل من الضرورى أن تزداد المخصصات المالية للتعليم لاستيعاب هذا الطلب المتزايد، حيث بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم فى مصر ٢٢٤٠.٧٥ ألف جنيه بنسبة ٥,٩% من موازنة الدولة عام ١٩٩١/٩٠، وازدادت هذه الموازنة إلى ٤٣٩٧ ألف جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ ثم زيدت إلى ٥٦١٠ ألف جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ وذلك للتعليم قبل الجامعى، وازدادت موازنة وزارة التعليم العالى من ١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٠٢ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣.

وارتفع متوسط تكلفة الطالب الحكومية من ١٨٩ جنيها إلى ٣٣٤ جنيها خلال نفس الفترة فى التعليم قبل الجامعى، وفى التعليم العالى ارتفع متوسط التكلفة الحكومية للطالب من ٤٢٧ جنيهاً إلى ١١٢٢ جنيهاً بزيادة قدرها ٧٧%، ١٦٣% على الترتيب[٤٧]. ولا زالت هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود؛ إذ تشير إحصاءات البنك الدولى إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم العالى فى الدول المتقدمة أكثر بكثير منها فى الدول النامية، حيث بلغت هذه النسب فى الفترة ٨٦-١٩٨٨ فى أمريكا ٩,٦% من مجموع السكان فى الفئة العمرية (١٨-٢٣) وفى كندا ٦٢,٢%، وفى مصر ١٩,٨%، وفى قطر ٢١,٧% وفى سيرلانكا ٤%[٤٨]، ويوضح ذلك زيادة الطلب على التعليم فى مصر والعالم، ولعل زيادة هذه النسب فى الدول المتقدمة تشير إلى حجم الجهود الواجب بذلها فى الدول النامية كى تلحق بنظيراتها من الدول المتقدمة.

ب – أعباء النظام التعليمى:

يواجه التعليم فى مصر العديد من المشكلات المتصلة بالمبانى والتجهيزات والمعلم والمنهج وغير ذلك. ومن الطبيعى أن تواجه الدولة مع زيادة الأعباء التعليمية مشكلات فى هذه العناصر التعليمية، وتشير الإحصاءات إلى أن ٣٨% من الأبنية التعليمية غير صالحة للاستخدام. وقد بلغ العجز فى الأبنية التعليمية ٤١٤٤ مدرسة عام ١٩٨٥، كما تواجه النظام التعليمى فى مصر مشكلة تسرب الطلاب التى بلغت ١٤,٧% بين البنات، و١٦% بين البنين عام ١٩٩٤، هذا بجانب ارتفاع أسعار الخدمات التعليمية،وزيادة معدلات التضخم الاقتصادى التى تعمل على زيادة الأسعار وزيادة حجم العمالة غير المنتجة[٤٩]؛ ولهذا فإن الخطة التعليمية الرابعة ١٩٩٨/٩٧–٢٠٠٢/٢٠٠١ استهدفت زيادة عدد الفصول المفتوحة من ٢٨٤ ألف فصل عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٣٢٨ ألف فصل عام ١٩٩٧/٩٦ فى التعليم العام[٥٠]، أما فى التعليم الجامعى فقد زادت موازنة الجامعات خلال الفترة ١٩٩٠/٨١ بنسبة ٢٩٠% حتى لا يكون التوسع على حساب كيف وجودة التعليم.

جـ – مرتبات المعلمين والعاملين:

يحتل بند الأجور والحوافز المالية للمعلمين والعاملين فى المؤسسات التعليمية النسبة العظمى فى موازنة الوزارة، وتتبنى الدولة اتجاه إصلاح أحوال المعلمين، وذلك باعتماد المخصصات المالية اللازمة لتدعيم حوافز المعلمين المادية وزيادة مكافآت أعمال امتحانات النقل والشهادات العامة ودعم صندوق الزمالة للمعلمين، كما اهتمت الوزارة بزيادة الأجور بنسبة بلغت ٢٥٨% للمعلمين عام ١٩٩٠، ولعل زيادة أجور ورواتب القوى البشرية فى النظام التعليمى فى مصر يعنى زيادة تكلفة التلميذ والتكلفة الإجمالية للتعليم.

د – مستوى التكنولوجيا التعليمية المستخدمة:

حيث يؤثر بدرجة كبيرة مستوى التكنولوجيا المستخدمة فى التعليم، فالعملية التعليمية تعتمد على العديد من الأجهزة والآلات الحديثة مثل: الحاسبات الإلكترونية،

وأجهزة الفيديو، والعرض وغير ذلك من الأجهزة التى تتطلب ميزانية خاصة[٥١].

وتشير إحصاءات تمويل التعليم فى مصر إلى أن نسبة موازنة التعليم من الإنفاق العام على الدولة اتجهت نحو الزيادة مع بداية الأخذ بسياسة إدخال الحاسب الآلى فى التعليم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى.

هـ- تأثير الأسعار ومستوى المعيشة:

ويعد هذا العامل من العوامل المهمة والمؤثرة فى حجم التكاليف التعليمية حيث يتغير معدل الأسعار العالمية يوماً بعد يوم، وهذا يترتب عليه زيادة أسعار المواد والمعدات والأجور اللازمة للعملية التعليمية، ويترتب على ارتفاع الأسعار زيادة أسعار إنشاء الأبنية التعليمية أو استئجارها. وعلى ذلك فإن المتوسط العام للأسعار يعد المسئول الأول عن زيادة التكاليف التعليمية فى مصر والدول النامية والمتقدمة على السواء.

ولا شك إن العوامل الخمسة السابقة تقف وراء ارتفاع التكلفة التعليمية كظاهرة عالمية اليوم، فقد أظهرت دراسة البنك الدولى النمو المتزايد للإنفاق الحكومى على التعليم بصورة كبيرة فى كل من إفريقيا والدول العربية عما هو فى آسيا والبلدان الصناعية مما يشير إلى ارتفاع تكلفة الطالب فى إفريقيا والدول العربية عند مقارنتها بتكلفة الطالب الواحد فى آسيا والبلدان الصناعية[٥٢]، كما يضيف إسماعيل حجى لهذه المتغيرات تزايد الدارسين فى التعليم الجامعى والمؤسسات التعليمية الأكثر تكلفة، والاتجاه نحو المديونية الخارجية كمعونات خارجية وهى تمثل قيمة سياسية واجتماعية يزيد قدرها عن قيمتها الاقتصادية[٥٣]، كذلك يضيف البعض إلى العوامل السابقة العامل الأيديولوجى الذى يجعل مصر تعتبر التعليم اليوم قضية أمن قومى وعملية توفيره أمر ضرورى كالماء والهواء[٥٤]. وقد عبر عن هذه السياسة وزير التعليم المصرى فى مقولته: "إن التعليم اليوم محور أساسى فى تحقيق الأمن القومى بمعناه الشامل والحضارى الذى بدأناه"[٥٥]. وكون التعليم يحتل هذه المكانة السياسية فى الدولة، فإنه يجب أن ينال كافة احتياجاته من النفقات.

٤- تحليل التكاليف التعليمية :

يرى البعض أن الأصول التاريخية فى دراسة التكاليف ترجع إلى القرن الرابع عشر الميلادى إلا أنها ظهرت ضمن علم المحاسبة المالية، وكانت أولى الكتابات المصرية فى التكاليف بيد عبد العزيز حجازى فى المؤتمر الأول للتكاليف عام ١٩٦٥، ويذكر على عبد العليم أن علم التكاليف قد مر بمراحل أربع تدرج خلالها الاهتمام حتى دخلت به أساليب رياضية معقدة فى التخطيط والرقابة، ودخل فى ميدان التعليم(٥٦).

ويقصد بتحليل التكاليف التعليمية عملية تسجيل وتحليل عناصر التكاليف التعليمية بهدف قياسها، والرقابة عليها وتخفيضها. ويعتبر تحليل التكلفة التعليمية من أهم الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الدراسات التربوية. حيث تظهر أهمية هذا التحليل فى معرفة سلوك بنود الإنفاق المختلفة، ومعرفة الأهمية النسبية للتعليم فى الاقتصاد القومى. كما أنه يفتح الباب واسعاً أمام المقارنات الدولية فيما يتعلق بمصادر مكونات التكاليف وخدماتها المختلفة(٥٧).

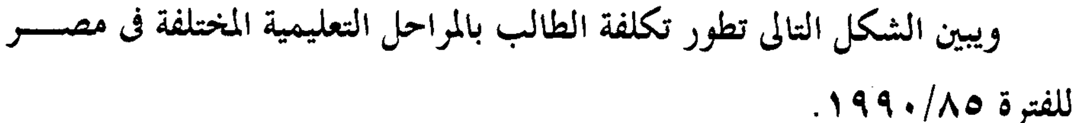
ويخدم تحليل التكلفة التعليمية غرضين، أولهما: تخطيطى كأداة لتحليل العمليات الاقتصادية فى التعليم يقوم على التنبؤ بالنفقات، وثانيهما: تشخيصى محاسبى كزاوية ينظر منها إلى النظم التعليمية من حيث كلفة المنتج وكفاءته ومن حيث ضبط ورقابة الإنفاق على التعليم وكشف الانحرافات الإدارية(٥٨)، ومع تعدد أغراض تحليل التكاليف التعليمية تتعدد أساليب هذا التحليل. فهناك أسلوب التحليل الشامل للنفقات التعليمية ومقارنتها بالدخل القومى وميزانية الدولة مما يفيد فى عمل الدراسات المقارنة بين الدول، وهناك التحليل التفصيلى لبنود الإنفاق حسب نوع التعليم ومستواه والغرض من الإنفاق،وعلاقة ذلك بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة، كما يقسم البعض التكاليف التعليمية حسب وحدات معينة مثل: تكلفة التلميذ- تكلفة السنة الدراسية أو اليوم الدراسى أو الساعة- تكلفة الفصل الدراسى- تكلفة المرحلة التعليمية.

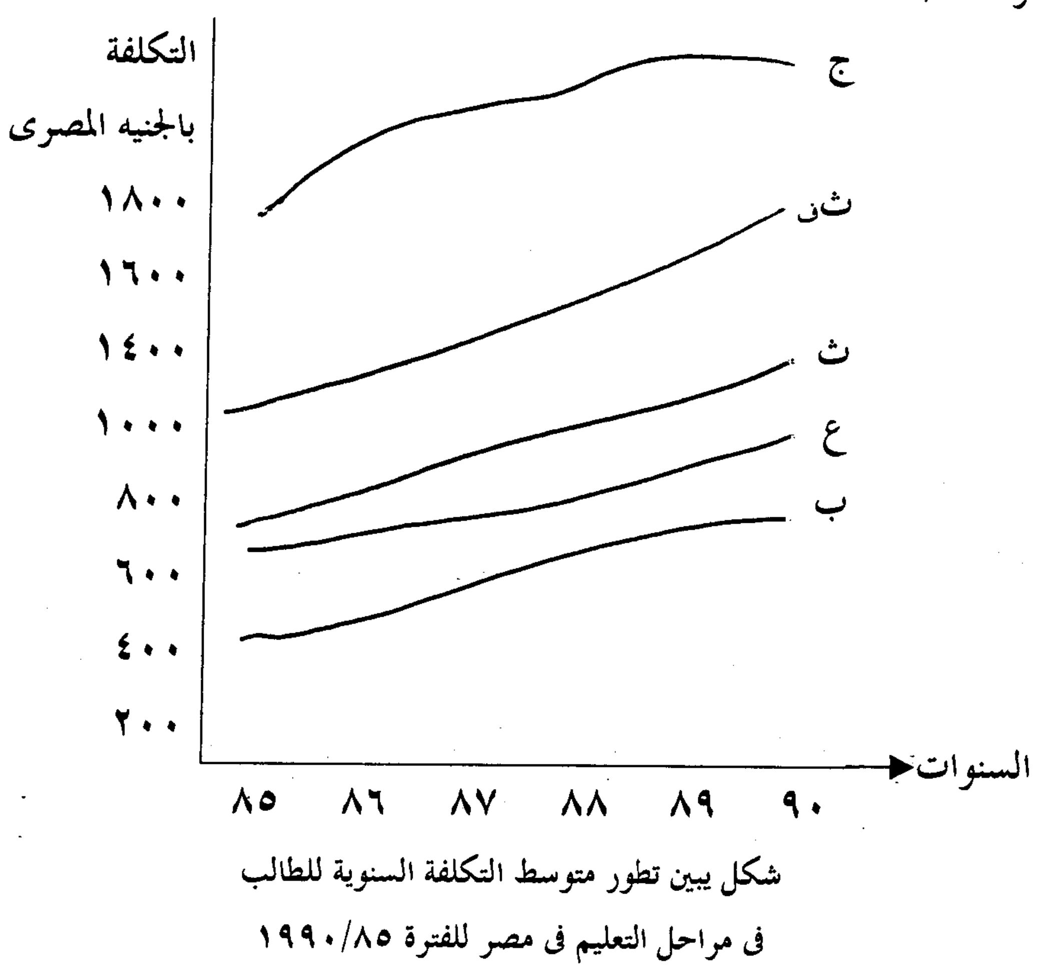
ويختلف تحليل التكلفة حسب الغرض منه، فنجد التكلفة المباشرة على التعليم، والتكلفة غير المباشرة على التعليم. كما يقسم البعض التكاليف التعليمية حسب المصدر فنجد التكاليف الحكومية، والتكاليف العائلية، وتكلفة الفرصة الضائعة بسبب التعليم. وفيما يلى نبذة عن اشهر أنواع التكاليف التعليمية.

أ - التكلفة الاقتصادية للتعليم Economic Cost:

وهى تسمى بالتكلفة المالية الاقتصادية للتعليم؛ حيث تعنى الأولى بقيمة الموارد المالية التى تنفقها المؤسسة التعليمية لتسيير شئونها للقيام بأعمال التوسعات والصيانة المطلوبة. وتعنى الثانية بالنفقات التعليمية التى يتحملها اقتصاد الدولة لتلبية الطلب على التعليم. ويقسم البعض هذه التكلفة إلى خمسة أقسام هى: المبانى- المعدات- هيئة التدريس- المواد- نفقات عامة(٥٩)، وقد درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق منه على التعليم، ولاشك أن مثل هذه المخصصات ترتبط مباشرة بالدخل القومى من جهة، وميزانية الحكومة من جهة أخرى، ولذا تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومى والميزانية العامة للدولة من المعايير التى يستدل بها على الجهد النسبى الذى تبذله الدولة فى التعليم، وهو ما يمكن الاستعانة به فى الموازنة بين الدول المختلفة فى هذا المضمار(٦٠).

ويدخل ضمن هذه التكاليف أجور المعلمين وتكلفة المبانى التعليمية التى تحسب بتقدير العمر الافتراضى للمبنى وتحديد استهلاك رأس المال سنويا، وتكلفة المعدات والمواد القابلة للاستهلاك والصيانة السنوية، وتتضمن تكاليف هذا النوع الإنفاق الحكومى على التعليم، وهو الذى يتم تصنيفه إلى نفقات جارية، ونفقات استثمارية فى خطة التنمية. ويشمل الإنفاق الجارى البابين الأول والثانى من الموازنة حيث يتضمن الباب الأول الأجور والرواتب وهو الذى يمثل قرابة ٨٠% من جملة الإنفاق الجارى. أما الإنفاق الاستثمارى فيوجه إلى الأبنية المدرسية، وتشير الإحصاءات إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم فى مصر من موازنة الدولة عنها فى بعض الدول الصناعية، نظرا لزيادة أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم(٦١).


ويبين الشكل التالى تطور تكلفة الطالب بالمراحل التعليمية المختلفة فى مصـــر للفترة ٨٥/١٩٩٠.



شكل يبين تطور متوسط التكلفة السنوية للطالب

فى مراحل التعليم فى مصر للفترة ٨٥/١٩٩٠

ويوضح الشكل السابق ما يلى:

١- تتراوح تكلفة الطالب فى المرحلة الابتدائية فى مصر خلال الفـــترة ٨٥/١٩٩٠ بين ٤٠٠- ٧٠٠ جنيه تقريبا سنويا، أى حدثت زيادة بما يقارب ٧٥% خلال خمس سنوات، وهى زيادة كبيرة جدا. وسارت هذه الزيادة تدريجية بطيئة خلال النصف الأول من هذه الفترة، إلا أنها تسارعت خلال العامين الأخيرين. وقـــد ارتبط ذلك بزيادة المعدل العام للأسعار فى الدولة وزيادة موازنة التعليم خـــلال هذه الفترة عن زيادة أعداد المقبولين. وفى هذه الفترة أيضا اهتمت الدولة بزيادة رواتب وأجور المعلمين وزيادة أعداد المبانى المدرسية لتخفيف الأحمال عن المبـــلن

المدرسية القائمة وقد أدى ذلك كله إلى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم مما ترتب عليه زيادة تكلفة الطالب فى هذه الفترة بشكل متسارع.

٢- تراوحت تكلفة الطالب فى التعليم الإعدادى فى مصر خلال هذه الفترة بين ٧٠٠-١٠٠٠ جنيه تقريبا سنويا أى أن الزيادة تقارب الثلث وهى زيادة كبيرة سارت بطيئة أيضا خلال الفترة ٨٥-١٩٨٧ إلا أنها تسارعت خلال العامين الأخيرين.

٣- تراوحت تكلفة الطالب فى التعليم الثانوى العام بين ٧٠٠-١٢٠٠ جنيه تقريبا سنويا وفى التعليم الثانوى الفنى تراوحت بين ١٢٠٠-١٨٠٠ جنيه سنويا بزيادة قدرها ٥٠٪ تقريبا فى النوعين خلال هذه الفترة، وهذه تكلفة عالية جدا للتعليم الثانوى وتصل إلى أكثر من ذلك فى المرحلة الجامعية إذ تصل تكلفة الطالب بالمرحلة الجامعية إلى أكثر من ١٨٠٠ جنيه سنويا فى مصر.

ب- التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة للتعليم:

Direct & Indirect Costs

وهو تصنيف للتكاليف التعليمية حسب الغرض منها، حيث يتم صرف عنصر التكلفة التعليمية المباشرة على وحدة التكاليف مباشرة (الطالب)، وهى تشمل النفقات المتصلة بممارسة النشاط التعليمى والتى تربطها علاقة سببية بوحدة الإنتاج، وتتميز التكاليف المباشرة بسهولة حسابها[٦٢]، وهى تتكون من:

- <u>التكلفة التعليمية المباشرة الخاصة The Private Cost</u>

وهى ما تنفقه الأسرة والفرد مقابل التعليم وأثمان الكتب والدروس الخصوصية، والمصروفات الدراسية والنقل والسكن[٦٣]، وهى من أبرز عناصر التكلفة التعليمية بالنسبة لجملة الإنفاق الاستهلاكى للأسرة، وتكاد تكون هذه التكلفة العنصر الذى لا يتجاهله أى باحث فى التكاليف التعليمية. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق السنوى العائلى على التعليم فى الأسرة الحضرية بلغ ٢,٩٪ عام ١٩٩١/٩٠ من جملة الإنفاق الاستهلاكى، على حين بلغ ١,٧٪ فقط فى الريف وهى نسبة ضئيلة إذا ما

قيست بالنسبة المقابلة فى دولة أخرى أعلى فى متوسط دخل الفرد مثل كوريـــا؛ إذ تصل هذه النسبة إلى ٧% لدى الأسرة الحضرية، ١٢% فى المناطق الريفيـــة[٦٤]، وتشير الدراسات إلى احتمال تزايد التكلفة الخاصة على التعليم فى مصر لتصـــل إلى ٢٥% من تكلفة التعليم[٦٥]، وقد كشفت دراسة فيصل الراوى (١٩٩٠) أن تلميذ التعليم الأساسى ينفق من الأسرة ٨٢ جنيها سنويا خلال السنوات الثـــلاث الأولى بالمدرسة الابتدائية، كما ينفق من الأسرة ١٠٤ جنيه ســـنويا فى الصفـــوف الثلاثـــة التالية، وينفق ١٨٩ جنيه سنويا فى الصفين الأول والثانى الإعدادى، وينفـــق ٢٢٢ جنيه فى السنة الثالثة الإعدادية[٦٦]، وتشير الدراسات إلى تزايد هذا الجزء من التكلفة التعليمية خاصة فى التعليم العالى مع تزايد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار،واتجـــاه الدول المختلفة إلى خفض الإسهام الحكومى فى التعليم وتفعيله لأقصى درجة ممكنة.

- **التكلفة المباشرة الاجتماعية The Social Cost:**

وهى تضم التكلفة التعليمية الجارية التى تنفق على السلع الاســـتهلاكية مثـــل: الأدوات الكتابية، والأجور، والخدمات التى تحقق فوائد مستمرة وتتكرر بانتظام، كما تضم التكلفة التعليمية الرأسمالية التى تنفق على المبانى وشراء الأجهزة. ويتوقع أن تمنح هذه التكلفة فوائدها عبر فترة زمنية طويلة[٦٧]، وقد أكدت بيانات البنك الـــدولى أن مزيدا من تخصيص الموارد المالية لقطاع التعليم فى الدول المختلفة يعد من أهم عوامـــل نجاح استراتيجيات التعليم فيها، وتجربة دول شرق آسيا خير دليل على هذا البيان.

- **التكلفة التعليمية غير المباشرة Indirect Cost:**

وهى تتمثل فى عناصر التكاليف التى يصعب تتبعها لوحدة المنتج بدقة تامة، وقد عرفها النظام المحاسبى بأنها مجموعة عناصر التكاليف التى لا يمكن تخصيصها مباشـــرة لوحدة الإنتاج أو لمركز التكلفة،وهى تمثل المكاسب المتروكة بسبب انتظام الطـــالب بالدراسة وعدم التحاقه بسوق العمل، وتسمى أحيانا بتكلفة الفرصة الضائعة بســـبب التعليم، وتقاس أيضا بالخسارة فى الإنتاج نتيجة وجود الطلاب فى التعليم بدلا مـــن سوق العمل، وهو نفسه الدخل الذى يتقاضاه أقرانهم ممن اختاروا العمل المنتج عوضا

عن تكميل التعليم،ويذكر سميث Smith أن هذه الدخول الضائعة بلغت ٦٠% من جملة تكلفة الطالب فى التعليم قبل الجامعى، كما بلغت ٥٩% من تكلفة التعليم الجامعى عام ١٩٧٥ فى إنجلترا[٦٨].

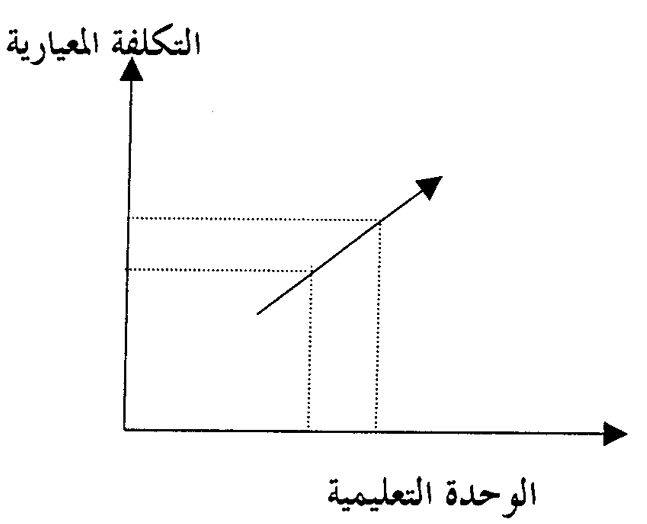
ولا تنطبق تكلفة الفرصة البديلة على القوى البشرية أو التلاميذ فقط، بل على كافة عناصر النفقات التعليمية، من مبان، أو معدات أو مواد أو معلمين، حيث تتمثل فى إيجار مبنى المدرسة إذا ما استخدم فى التعليم ولم يستخدم فى أى نشاط آخر،وكذلك بالنسبة لبقية عناصر التكلفة التعليمية مما يمكن تسميته بالتكلفة الاجتماعية غير المباشرة للتعليم[٦٩]. وهذا النوع من التكلفة يعبر عن الجهد الذى يتحمله المجتمع فى سبيل تقديم الخدمة التعليمية وضمانها. وهو يشير إلى معدل التشغيل فى سوق العمل. إلا أن البعض يعترض على اعتبار هذا النوع من التكلفة كعنصر بين عناصر التكاليف التعليمية نظرا لما يواجه سوق العمل فى مصر من أزمة البطالة. إلا أن ظاهرة عمالة الأطفال التى برزت فى الآونة الأخيرة تؤكد أهمية الأخذ بتكلفة الفرصة الضائعة ضمن التكاليف التعليمية فى مصر من وجهة نظر الباحث.

- التكلفة المعيارية للتعليم The Standard Costs:

وهى تكلفة الوحدة التعليمية التى يتم حسابها فى ضوء أسس علمية وعملية تقوم على دراسة البيانات الماضية والحالية والتغيرات المتوقعة فى المستقبل. ومنها تكلفة معيارية مثالية تحدد التكلفة التعليمية دون السماح بأى ضياع، وتكلفة معيارية عادية تعبر عن التكلفة خلال فترة زمنية مناسبة وظروف عادية للنشاط التعليمى، ويمكن استخدام الرسوم البيانية فى حساب هذا النوع من التكاليف برسم العلاقة بين التكاليف المالية والوحدة التعليمية (التلميذ- الفصل- المعلم... الخ)، كما يمكن استخدام أساليب إحصائية أخرى مثل أسلوب الانحدار.

ويؤكد الاقتصاديون على أهمية هذا النوع من التكاليف فى القيام بوظيفتين مهمتين هما[٧٠]:

- الوظيفة الحسابية الرقابية لعناصر التكاليف التى تفيد فى معرفة سعر الخدمة التعليمية بما لا يضلل المستفيد بها من أولياء الأمور أو المستثمرين أو العاملين فى التعليم.
- الوظيفة التخطيطية التى تفيد فى بناء الموازنات التخطيطية للتعليم وزيادة فعاليتها.



٥- أساليب تحليل التكاليف التعليمية :

لما كانت التكلفة التعليمية هى جملة ما ينفق على التعليم بهدف الحصول على تيار العوائد المنتظرة للأفراد بكونها استثمارا فى البشر، لذا كان من الضرورى أن توجد هناك بعض الأساليب فى تحليل هذه التكاليف وعلاقتها بالمنافع المرتبطة بها، فكان أسلوب تحليل التكلفة مع العائد وأسلوب تحليل التكلفة مع الفاعلية وأسلوب تحليل التكلفة مع التخطيط والرقابة. وفيما يلى موجز لهذه الأساليب والدراسات التى قامت عليها.

أ - أسلوب تحليل التكلفة مع العائد :

The Cost – Benefit Analysis Approach

ويتم فى هذا الأسلوب مقارنة التكلفة التعليمية الحقيقية للفرد أو الفوج التعليمى بالعوائد المتوقعة منه للفرد أو المجتمع، وتعبر هذه العلاقة عن معدل إنتاجية الاستثمار التعليمى، وأوضح كوهن وجيرك Cohn & Gerke أن هناك علاقة طردية بين كل من الاستثمار فى التعليم وارتفاع معدل إنتاجيته، وبين الدخول التى

يحققها الأفراد، وذكرا أن هناك علاقة تبادلية بين كل منهما فى ذات الوقت[٧١]، ويفيد هذا الأسلوب فى معرفة التوزيع الأمثل للموارد المالية، فرجل الأعمال الذى يفكر فى استثمار أمواله فى المشروع التعليمى عليه أن يقارن بين تكلفة المشروع الاستثمارى والعائد المنتظر منه ليتبين جدواه.

وقد امتد استخدام هذا الأسلوب من الميادين الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والصحة إلى ميدان التعليم والتدريب، برغم انتقاد رجال التعليم لاستخدامه بحجة عدم مناسبته لتقييم الأهداف الاجتماعية والخلقية للتعليم، وغيرها من الأهداف التى يصعب قياس عوائدها الاقتصادية، كما يرى البعض أن العوائد المادية لتعليم الفرد تختلف باختلاف الجنس والخلفية الاجتماعية، وأوضاع سوق العمل، ويذكر أن أول محاولة لاستخدام هذا المدخل تمت على يد بيكر Becker ١٩٦٠[٧٢].

ويمكن استخدام هذا المدخل فى دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمار فى إدخال خدمة تعليمية أو تكنولوجية حديثة فى التعليم أو أسلوب تعليمى جديد مثل التعليم عن بعد، والتعليم الموازى، كما يمكن استخدام هذا الأسلوب فى مقارنة عوائد التعليم بعوائد غيره من المشروعات الاستثمارية الأخرى حسب اهتمامات رجال الأعمال والاستثمار، أو فى مقارنة عوائد التعليم فى المراحل التعليمية وأنواع التعليم المختلفة[٧٣]، كما يفيد هذا المدخل فى عمليات التخطيط التعليمى برغم أنه ليس أفضل مداخله، ولكنه يمد المخطط التعليمى بمعلومات مفيدة عن العلاقة بين التعليم وسوق العمل بما يسهم فى صناعة القرار التعليمى على أسس موضوعية.

ب- أسلوب تحليل التكلفة مع الفعالية:

The Cost Effectiveness Analysis Approach

يرتبط مفهوم التكلفة التعليمية فى علاقته بالمخرجات التعليمية بمفهوم الكفاية Efficiency ، وهى تعنى درجة النجاح فى تحقيق الأهداف المرجوة، كما تشير إلى درجة الهدر فى الموارد، أو ضياعها دون تحقيق الإنجاز المطلوب منها. وفى دراسة أمريكية كشفت أستن .Austin D أهم العوامل المؤثرة فى تحليل التكلفة والفعالية فى التربية وهى: مقدار الضرائب، والموارد المالية المحلية للتعليم، وتكلفت وقت الطلاب،

وعلاقة النظام التعليمى بالسلطات المحلية[٧٤]، وتضيف دراسة المجلس القومى للبحث بواشنطن أن من أبرز أنواع تحليل التكلفة والفعالية فى التعليم ما يسمى بدراسات تصميم النظام، والتى يتم فيها اختيار تصميم معين لتطوير النظام التعليمى فى ضوء أفضل فعالية وأقل تكلفة ممكنة[٧٥]. ويرتبط تحليل التكلفة مع الفعالية بزيادة فعالية التعليم بتقليل نسب التسرب وإزالة أسبابه، وذلك بإعادة صياغة النظام التعليمى من حيث الأهداف،ومدة الدراسة، والبرنامج التعليمى، وترشيد استخدام الأبنية التعليمية؛ لزيادة العمر الافتراضى للمبنى، ولزيادة النفقات التعليمية دور مهم فى تحسين الخدمات التعليمية وزيادة فعالية التعليم، هذا بجانب عوامل أخرى تفرض تأثيرها مثل: الأسرة،وحجم المجتمع، والحالة التعليمية للسكان، وتقاليد المجتمع، ويعوق استخدام هذا الأسلوب فى التعليم غياب التحديد الواضح للأهداف الكمية للأنشطة التعليمية المختلفة.

والفعالية فى هذا الأسلوب تعنى جزءا من تحليل النظام التعليمى،ويمكن تسميتها بفعالية التكلفة التى تعرف بأنها اختيار الفرصة المفضلة من بين عدة بدائل ممكنة، وتقاس فعالية التكلفة بمقلوب تكلفة الطالب، مع أن هذا القياس لا يعبر عن حالة الخريج[٧٦]. ويذكر فراكمان **Frackman** أن الفعالية علاقة الأهداف بالمخرجات، وهى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها[٧٧]. ويحتل خفض التكاليف مكانة خاصة فى أسلوب تحليل التكلفة مع الفعالية، حيث يدرس الباحث إمكانية تحريك مستويات التكلفة القائمة إلى مستويات أقل مع ارتفاع كفاية العاملين، فلو أن المعلم شرح نظرية معينة خلال حصتين مثلا، وأمكنه شرح نفس النظرية فى حصة واحدة فى برنامج تدريبى معين أو مع طريقة تدريسية جديدة يكون بذلك قد حدث انخفاضا فى التكلفة التعليمية. ولعل رجال التربية ورجال الأعمال يفضلون اليوم هذا المدخل لتحقيق خفض الميزانية، ولكن الأمر يحتاج لإصدار القرار فى ضوء نتائج بحوث علمية موضوعية لا فى ضوء آراء العاملين فى الميدان فقط.

وقد بينت دراسة أمريكية وجود علاقة دالة بين النفقات التعليمية والتحصيل الأكاديمى للطلاب، وحتى مستوى معين لا يحتاج التحصيل مزيدا من التكلفة

لتحسينه، كما أن النفقات الإدارية المحلية والإدارية العليا ليس لها علاقة بـالتحصيل الأكاديمى للمتعلم(٧٨).

وإذا كان المقصود بتحليل الكلفة والفعالية دراسة العلاقـة بـين مدخـلات المشروع وبين نواتجه أو أهدافه فى صورة نقدية أو غير نقدية، إلا أن البعـض يوجـه الصيغة النقدية إلى تحليل الكلفة مع المنفعة بينما يجعل تحليل الكلفة مـع الفعاليـة فى الصورة الكمية للاختيار بين البدائل ولتحقيق أهداف غير مالية(٧٩).

وقد ازداد الاهتمام باستخدام هذا الأسلوب فى تحليل التكاليف التعليمية مـع الحاجة لتطوير المؤسسات التعليمية عن طريق المفاضلة بين عدة بدائل،وبالطبع فـإن استخدام أسلوب تحليل التكلفة والفائدة هنا لا يفيـد، حيـث يصعـب التحليـل الاقتصادى لبعض الأنشطة التعليمية، وأحيانا يثبت التحليل الاقتصادى تكافؤ بديلـين اقتصاديا ويحتاج هنا صاحب القرار المفاضلة بين البديلين فيأتى دور تحليل الفعالية.

والمشكلة فى استخدام تحليل الكلفة مع الفعالية تكمن فى صعوبة الحصول علـى البيانات أو الحصول على بيانات مضللة وغير دقيقة وغير متجانسة. وقد يكون مـن الضرورى لمواجهة هذه المشكلة التوصية ببناء قاعدة معلومات تعليمية فى مؤسسـاتنا التعليمية تمد الباحثين بالبيانات المالية والكيفية اللازمة لمثل هذا النوع مـن أسـاليب البحث والدراسة فى التربية.

- أسلوب تحليل التكلفة للتخطيط والرقابة:

The Control & Planning Cost Analysis Approach

يعد حساب التكلفة ذا أهمية كبيرة فى بناء الخطط التعليميـة، وأحـد أسـس نجاحها، إذ يعتمد نجاح التخطيط على الحساب الدقيق لعناصر التكلفة مـن رواتـب المعلمين، والمواد والمعدات، والأبنية التعليمية، وذلك للتأكد من التوازن بين عنـاصر الخطة ومراحلها ومستوى الأسعار، وقد اقر المربون هذه المقولة. إذ أوضح تقرير ميزانيـة التعليم بإحدى ولايات استراليا أنه يتم تقدير هذه الموازنة فى ضوء تقديرات كلفـة الأنشطة التعليمية خلال العام وأهداف الولاية لتقديم المنح، وكانت الولاية قد اعتمـدت ٢٥% من ميزانيتها التى تبلغ ٢,٤ بليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤ للتعليم فيها(٨٠).

كما أن حساب التكلفة ضرورى فى تحديد منزلة المشروع الاستثمارى من الاستثمارات البديلة، ويأتى حساب التكلفة فيوجه المخطط التربوى إلى مستوى ونوع التعليم الذى يتطلب أقل نفقات دون أن يقلل من فعاليته، أو يزيد من الموارد لعناصر لم تتمتع بالإنفاق الذى يناسبها، كما يمكن استخدام تحليل التكاليف فى وضع خطة لخفض كلفة التعليم أو للتوسع فى أنشطة معينة منه.

وإذا كان التخطيط يهتم بوضع الأهداف، فإن التأكد من تحقيق هذه الأهداف يتم من خلال عملية الرقابة، والرقابة عملية تستهدف تقديم معلومات فورية تسهم فى مراجعة الأهداف الموضوعة خاصة فيما يتعلق بالميزانية والتمويل، ويتطلب ذلك وحدة رقابة التكاليف (وهى التى سبقت الإشارة إليها)، ومن أبرز مجالات الرقابة: الرقابة على التكاليف التى تستهدف كشف ظواهر الإسراف والضياع ومعرفة أسبابه[٨١].

ويفرق كمال أبو اليزيد بين مفهوم رقابة التكاليف وتخفيض التكاليف، إذ يشير تخفيض التكاليف إلى إنجاز نفس النشاط بتكلفة أقل من التكلفة الفعلية الماضية، بينما يقصد برقابة التكاليف المحافظة على التكاليف فى الحدود المقررة لها مقدماً وتقليل الهدر، كما إن مفهوم الرقابة لا يركز فقط على الأموال بل يتجه نحو أنشطة القوى العاملة فى المؤسسة[٨٢]. ولاشك إن مؤسساتنا التعليمية فى حاجة إلى توجه خاص لتحليل كلفة التعليم لخدمة عملية التخطيط التعليمى، وتتعدد أساليب تحليل التكاليف التعليمية باختلاف الهدف المرجو من كل أسلوب. وغاية الأمر أن يلجأ المخطط التعليمى وصانع القرار إلى نتائج الدراسات التربوية عند وضع الخطط التعليمية أو اتخاذ القرار التربوى على أى مستوى تعليمى بشكل سليم.

٦- أبرز الاتجاهات الحديثة فى بحوث التكلفة التعليمية:

إن قضية بحوث التكلفة التعليمية ليست فى محاولة تفنيد وتحليل مكوناتها أو قياس كمياتها أو إتمام هيكلها للحصول على امتيازها، ولكنها قضية تفعيل دور النظام التعليمى بكل مكوناته- والتكلفة من هذه المكونات- فى بناء الشخصية الوطنية، وتحقيق كفايات النظام التعليمى ودوره المنشود فى التنمية الشاملة.

كما أن تكلفة التعليم ليست مجرد الأموال التى ترصد فى النفقات الجارية والاستثمارية بالخطط التعليمية، ومع الأهمية البالغة لهذا الرصيد، لكنها تضم أنماطا أخرى للإنفاق منها: النفقات العائلية- كما سبقت الإشارة-، ومنها أيضا إرادة المجتمع السياسية الملتزمة بدور التعليم، والتى تقوم بدور القاطرة التى تحرك عجلة التنمية، والتى تنشط الجسم الاجتماعى وتجدد طاقته، إيمانا بأن رأس المال البشرى سلعة قومية يشارك فى إنتاجها والحفاظ عليها مختلف قطاعات المجتمع التى تنتفع بثمارها[٨٣]، وقد تناولت بحوث تكلفة التعليم العديد من الاتجاهات التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمكن أن ترسم فى مجملها توجها جديدا لهذا النوع من البحوث التربوية فى القرن الجديد، ويمكن عرض هذه الاتجاهات فى المحاور التالية:

أ - بحوث تكلفة التعليم والخصخصة:

الخصخصة سياسة اقتصادية تنموية تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق وقادة القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية، وهى سياسة تستهدف التنمية فى كافة المجالات[٨٤]، والخصخصة فى قطاع التعليم تشير إلى جعل التعليم خاصا وليس حكوميا، بل يموله القطاع الخاص بعيدا عن سيطرة الدولة، حيث فطن أصحاب الثروة من المستثمرين بحسهم التجارى إلى الدخول فى مشروعات إنشاء المدارس الخاصة، وقد بلغ عدد الأطفال فى هذه المدارس أكثر من نصف مليون طفل عام ١٩٨٨/٨٧، وأصبحت الدولة تشجع هذا الاتجاه[٨٥]، حتى صدر قانون الجامعات الخاصة الذى قضى بإمكان تكوين جامعات بمشاركة الاستثمارات الخاصة فى بناء استراتيجية تعليمية تقوم على خصخصة التعليم[٨٦]، وأصبح التنافس اليوم بين إدارات المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور حول زيادة المصروفات باعتبارها شكلا ورونقا اجتماعيا يجذب طبقة اقتصادية واجتماعية معينة للالتحاق بها.

وإذا كانت السنوات الأخيرة قد حملت معها هذا الاتجاه فى مصر، إلا أنه اتجاه مسبوق فى دول عديدة من دول العالم المتقدم والنامى، حيث ظهر أسلوب كفالة

التعليم من قبل جهات فى المجتمع المحلى تقوم بدفع منح للراغبين فى برامج تعليمية معينة فى كينيا[٨٧]. وفى فنزويلا توجد شركات خاصة ترعى الأفراد من خلال منح دراسية وبرامج للقروض، أو من خلال منح دراسية مشروطة بأن يعملوا فى هذه الشركات بعد التخرج[٨٨]. وفى أندونيسيا يوجد التعليم الخاص جنبا إلى جنب مع التعليم الحكومى برغم ارتفاع تكاليف التعليم الخاص[٨٩]، وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط ما تتحمله الحكومة سنويا فى تعليم الفرد فى كل من البرازيل والهند ومصر بلغ ٩٧-١٢-٢٥ دولارا على الترتيب عام ١٩٩٢، كما بلغ ٢٩٤ دولارا فى كوريا، وتصل هذه المبالغ من جملة التكلفة الحقيقية للتعليم إلى قرابة ٣٠% فقط[٩٠].

وقد بينت دراسة ريتشارد ألن **Richard Allen W.** (١٩٩٦) بعض محددات خصخصة التعليم فى ولاية أوهايو الأمريكية خاصة فى خدمات النقل المدرسى، وذلك من خلال دراسة طبقت على ٣٧٠ فردا من نظار مدارس التعليم العام بالولاية. وخرجت الدراسة بأن مجلس إدارة مدارس العينة لديه رغبة فى خصخصة خدمات النقل خاصة بين النظار القدامى، وأكدت الدراسة ضرورة وجود بعض العوامل لنجاح الخصخصة منها: توفر العمالة الماهرة،والتمويل المناسب، والمناخ المؤسسى المشجع. إلا أن الدراسة حذرت من ارتفاع التكلفة وصعوبة التحكم والإدارة فى ظل النظم الخاصة فى التعليم[٩١].

وتحاول بعض الدراسات اقتراح حلول وسط بين التكلفة الخاصة والحكومية، عن طريق فرض رسوم إضافية لصالح الأنشطة والمعامل والكتب المدرسية بما يغطى جزءا من التكلفة التعليمية الإجمالية وبما لا يخل بمبدأ مجانية التعليم، كما يقترح البعض قيام بعض الوكالات أو البنوك التجارية بتقديم قروض للطلاب وقت دفع الرسوم الدراسية بسعر منخفض الفائدة يتم تسديدها بعد تخرج الطلاب أو خلال فترة الصيف[٩٢]، وقد وجدت دراسة أمريكية أن تطبيق نظام الخصخصة فى التعليم أدى إلى تقليل متوسط التكاليف التعليمية مع زيادة المرونة الإدارية، لكنه لم يؤد إلى تحسن فى تحصيل الطلاب[٩٣]، كما اقترحت دراسة أخرى إنشاء نظام بديل عن التمويل

الحكومى وهو أن توقع عائلة التلميذ عقدا مع المدرسة لتقديم الفرصة التعليمية للتلميذ مقابل جزء من دخل التلميذ الذى يكسبه خلال الدراسة أو فيما بعدها، وأوضحت الدراسة أن هذا النظام يزيد الثقة فى الدور الاقتصادى للتعليم ومعه تتفرغ المدرسة فى اختيار أفضل البرامج فعالية[٩٤].

وفى ضوء اهتمام بحوث تكلفة التعليم فى مصر بقضية الخصخصة يمكن الإشارة إلى بعض التوجهات التى لقيت اهتماما على مائدة البحث التربوى، وهى:

أ - دراسة دور الجهات غير الحكومية التى تكفل التعليم فى الدولة.

ب- دراسة موقع التعليم الخاص بالنسبة للتعليم الحكومى.

جـ- دراسة إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات التعليمية.

ب- بحوث تكلفة التعليم وترشيد الإنفاق الحكومى:

يحتل جزء الإنفاق الحكومى من التكلفة التعليمية للطالب اهتماما كبيرا فى مختلف دول العالم، ويتم إنفاق هذا الجانب فى رواتب للمعلمين والهيئات العاملة فى ميدان التعليم، بجانب بناء وتجهيز الأبنية التعليمية ومصروفات جارية للتعليم. ونظرا لزيادة هذه النفقات بالنسبة للإنفاق الحكومى جاء اهتمام بحوث التكلفة التعليمية باقتراح الأساليب المناسبة لترشيد الإنفاق على التعليم، فقد قدم محروس إسماعيل (١٩٩٠) خطة لترشيد الإنفاق الحكومى قامت على فرض رسوم دراسية إضافية لتغطية جزء من هذه النفقات، كما اقترح تقديم قروض تعليمية للطلاب[٩٥]، وقد سبقت هذه الدراسة دراسات أخرى عديدة مثل دراسة شكرى عباس ١٩٧٣، ودراسة العدوى ١٩٧٤، ودراسة جوهر ١٩٨٠ فى مصر.

وقد أبرزت البحوث الأجنبية إمكانية ترشيد الإنفاق عن طريق زيادة الرسوم الدراسية كما حدث فى سنغافورة والفلبين وفيتينام واستراليا طالما أن هناك فهما من قبل الطلاب لدوافع هذه الزيادة لتقليل رد الفعل السياسى[٩٦]، وفطنت بعض الدراسات إلى أن جزءا كبيرا من أزمة التعليم فى البلاد العربية ترجع إلى وجود هدر كبير،وسوء فى الإنفاق[٩٧] فاتجهت إلى ترشيد الإنفاق من هذا الجانب.

واتجهت بعض الدراسات إلى ترشيد الإنفاق عن طريق إنقاص عدد المعلمين والعمالة الزائدة فى التعليم، وتقليل قيد الطلاب الأجانب أو مطالبتهم بدفع نفقات تعليمهم الفعلية، كذلك بالحد من التوسعات الرأسمالية الجديدة من المبانى التعليمية وتجهيزاتها، كما فى دراسة باربارا ودينيس ١٩٩٣ Barbara & Dennis التى ركزت على أثر الإعانات وتقليل التكاليف الإدارية وتقليل تكاليف الإهمال[٩٨]، كما قدمت دراسة ديفيد وجيف ١٩٩٧ David & Jeff أربع مبادرات لتقليل تكلفة التعليم العالى فى أمريكا تتعلق بتطوير برامج الحاسب الآلى، وأنشطة الإنترنت لتحقيق مزيد من الأهداف التربوية وتخفيض التكلفة التعليمية[٩٩]. كما اقترح تقرير ولاية منيسوتا الأمريكية عام ١٩٩٧ ضرورة إيجاد صندوق ائتمان للتعليم والبحوث الطبية، بجانب لجنة استشارية للإشراف عليه،وذلك ليتحمل جزءا من التكاليف التعليمية بالتعاون مع الطلاب[١٠٠]. واستقرت مسئولية التعليم الثانوى كاملة فى ايدى الطلاب وعائلاتهم فى ولاية ڤيرمنت حسبما جاء فى دراسة فيليب ماكارتى Phillip D. M. ١٩٩٦ مما أدى إلى تضاؤل إقبال الطلاب من الأسر الفقيرة على التعليم خلال الفترة ٨٩-١٩٩٤[١٠١].

وانفردت دراسة جراى وآخرين ١٩٩٣ Gray & Others بعملية تخفيض تكلفة التعليم الفنى المعروف بأنه من أكثر أنواع التعليم تكلفة، وقدمت عدة استراتيجيات لتخفيض نفقاته عن طريق رفع الكفاءة منها: تحسين إنتاجية العاملين- الاستخدام الأمثل للإمكانات- التحليل المقارن للتكلفة، وعن طريق تحسين الفعالية قدمت الاستراتيجيات: ربط التعليم بمؤسسات سوق العمل- تحسين القدرة على التخطيط والتنمية الإدارية- تحقيق استقلالية مؤسسات التعليم- تنظيم مسئولية التخطيط لهيئات التدريب القومية[١٠٢]، وبينت دراسة كارلوتا ١٩٩٦ Carlotta أن نفقات التعليم العالى الأمريكى فى حالة تزايد مستمر، حيث ارتفعت بنسبة ٢٣% خلال الفترة ٨٠-١٩٩٥ مقابل انخفاض متوسط دخل الأسرة بنسبة ٨٢% وارتفاع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٧٤%، كما ازدادت المصروفات

المدرسية بنسبة ١٢١% خلال نفس الفترة بينما تناقص نصيب حكومة الولاية بنسبة ١٤% مما جعل بعض الجامعات الأمريكية تدرس إجراءات تسهيل دفع الطلاب للرسوم الدراسية بجانب محاولة ضبط الزيادة فيها[١٠٣].

وقدمت دراسة بيرى وهارمون ١٩٩٢ Perry & Harmon إسهاما فى ترشيد النفقات الحكومية من خلال استغلال العلاقة بين الاقتصاد الريفى والتربية الريفية، وذلك لتقديم نمط تعليمى غير مكلف للمدارس الريفية ويناسب ظروفها[١٠٤]. كما قدمت دراسة هارولد برس ١٩٩٢ .Harold L. P أربعة اختيارات لترشيد الإنفاق على التعليم فى كندا فى ضوء تحليل التكلفة مع المنفعة يقوم على إحداث نوع من التكامل أو ما يسمى "بالاندماج" بين المدارس من نفس النوع، وتبين أن النموذج القائم على الاندماج الكامل يحقق وفرا يتراوح بين ٦,٨-٢١,٣ مليون دولار سنويا، ويرتبط بهذا النموذج استقطاع جزء من راتب المعلمين وتخفيض أعداد العاملين[١٠٥].

وحاولت دراسة كافاريلا ١٩٩٢ Caffarella تقديم واحد من الحلول التقنية لتقليل التكلفة التعليمية بولاية كلورادو الأمريكية فى أحد منابع تضخمها وهو المعلم، حيث تم اختبار الجدوى الاقتصادية لإدخال أجهزة الاتصال بين الطلاب والمعلمين، وفى ضوء تكلفة هذه الأجهزة وصيانتها وجد أن النظام التقليدى أقل تكلفة؛ حيث لا تزيد تكلفته عن ثلث تكلفة البديل الآخر، كما بينت الدراسة أن أقل البدائل الإلكترونية تكلفة هو استخدام الفيديو[١٠٦].

وفى ولاية بنسلفانيا الأمريكية اهتمت دراسة توود ١٩٩٦ .Todd A بترشيد الإنفاق عن طريق تفعيل جماعات الدعم التعليمى بالولاية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل التكلفة مع الفعالية بين المدارس القديمة ومدارس الدعم، ووجد أن النظام الجديد يعمل على زيادة فعالية المدارس، وباستخدام تكلفة لا تزيد عن التكاليف التقليدية فى السنوات الأخيرة[١٠٧].

وفى ضوء ما سبق من عرض لاتجاهات البحوث العالمية فى ترشيد الإنفاق الحكومى على التعليم يمكن تحديد أوجه الترشيد التالية التى اهتمت بها البحوث السابقة:

- رفع الرسوم الدراسية مع فهم الطلاب لدوافع هذا الرفع.
- إنقاص أعداد العاملين فى ميدان التعليم من معلمين وإداريين.
- تقليل قيد أعداد الطلاب الأجانب أو قبولهم مع تكليفهم دفع نفقات تعليمهم.
- زيادة أعداد المقيدين فى التعليم خاصة التعليم الجامعى لاستغلال اقتصاديات الحجم فى ترشيد الإنفاق.
- ضبط التكاليف والتخلص من الهدر والإنفاق المترف وكشف التلاعب والانحرافات المالية فى ميدان التعليم.
- التفكير فى استخدام تقنيات تربوية أقل تكلفة.
- رفع مستوى تحصيل الطلاب وفعالية التعليم بوجه عام وربطه بسوق العمل لزيادة فعاليته مع ثبات النفقات.
- استخدام فكرة الدعم التعليمى للطالب مقابل عقد مشاركة مع الطالب.
- تقديم صيغ تعليمية أقل تكلفة مثل التعليم الريفى.
- استخدام نوعية خاصة من الضرائب المحلية تجمع لصالح التعليم.
- دراسة مدى فعالية فكرة الدمج بين بعض المدارس من نفس النوع مثل بعض المدارس الثانوية الفنية خاصة فى مجال التدريب المهنى التى يعرف بزيادة تكلفته.

جـ- بحوث تكلفة التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية:

تدل مؤشرات الطلب الاجتماعى أنه سوف يستمر تزايده فى المستقبل، حيث تحرك هذا الطلب قوى الطموح الإنسانى التى تواجه حاليا قفزة كبيرة أمام ارتفاع مستوى التعليم ومستوى الرفاهة الاجتماعية وكذلك أمام التزايد فى تعداد الأفراد فى سن التعليم. ولعل ارتفاع تكلفة التعليم وخاصة مكوناتها العائلية والفردية قد يهدد تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية. وهنا نجد بعض البحوث التى تحقق توجها حديثا فى هذا المقام، حيث أشارت دراسة عبد الفتاح جلال حول جودة التعليم العالى إلى سعى التعليم العالى اليوم للتحول من كونه تعليما للصفوة إلى كونه تعليما جماهيريا[١٠٨].

وقد بين تقرير مجلس الكليات باستراليا عام ١٩٩٥ أن الدولة اهتمت بزيادة ميزانية التعليم بنسبة ٧٠% خلال العقدين الأخيرين، لمواجهة تأثير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطلاب(١٠٩)، كما بينت دراسة عبد العزيز الجلال فى المنطقة العربية حول التنمية فى دول الخليج العربى (١٩٨٥) أن بحوث التكلفة التعليمية يمكن أن تسهم فى تأكيد العدالة الاجتماعية بين الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة، ذلك فى إطار أن التعليم خدمة اجتماعية يجب أن يتمتع بها كافة الأفراد بنفس المستوى، مع أن البحوث التربوية توضح اختلاف معدلات التكلفة التعليمية من مرحلة تعليمية أو مستوى تعليمى لآخر، أمام زيادة الطلب الاجتماعى، وتؤكد الإحصاءات هذه المقولة، حيث بلغ متوسط تكلفة التلميذ فى المنطقة العربية ٧٩٠ دولارا فى عمان، ٢٢٠٥ دولارا فى دولة الإمارات عام ١٩٩٠، يقابلها ٢٥٠ دولارا تقريبا فى مصر، كما يقابلها ٦٦٧ دولارا فى سورية، ٢٨٦٨ دولارا فى قطر، ٩٤٠ دولارا فى إنجلترا(١١٠)، هذا مع عدم اعتبار فروق أسعار السلع من دولة إلى أخرى.

وقد أظهرت الدراسات العربية ارتفاع تكلفة المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية، بينما أثبتت دراسة متى Mattie الأمريكية ١٩٩٥ ارتفاع تكلفة المدارس العامة عن تكلفة المدارس الدينية، كما وجد أن التكلفة الحكومية لتعليم التلميذ فى مناطق البيض أعلى منها فى المناطق التى يتركز فيها فئات أخرى مثل السود أو الأمريكان اللاتينيين(١١١)، كما قدمت دراسة جودى Judy ١٩٩٢ بيانات نموذج التكاليف التعليمية التى يحتاجها واضعو السياسة التمويلية لاتخاذ القرارات الصحيحة، لتحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية(١١٢)، وعلى هذا فإن بحوث تكلفة التعليم تلعب دورا مهما فى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطلاب فى المناطق المختلفة الريفية والحضرية وبين الدول المختلفة نامية ومتقدمة، حيث تدرس فروق تكلفة التعليم بين المدارس العامة والمدارس الخاصة، وبين مدارس الطوائف المختلفة مثل: البيض والسود، أو الفقراء والأغنياء، أو بين البلدان المختلفة. كما تدرس فروق التكلفة التعليمية من مرحلة تعليمية لأخرى، وعلى ذلك تعد بحوث تكلفة التعليم

التعليمية من مرحلة تعليمية لأخرى، وعلى ذلك تعد بحوث تكلفة التعليم خطوة هامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية على المستويين الكمى والنوعى.

د - بحوث التكاليف وتخطيط التعليم وتطويره:

كشفت الدراسات التربوية عن أهمية إلمام المخطط التربوى بالبيانات الاقتصادية المرتبطة بميدان التخطيط خاصة أمام تزايد نفقات التعليم فى شتى البلدان مع عجز هذه البلدان عن القيام بأعبائها التعليمية، الأمر الذى ظهرت معه الحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وعن افضل توزيع لميزانية التعليم يحقق أعلى فعالية، كما أثبتت الدراسات أن بيانات التكلفة التعليمية من المعلومات الأساسية التى يحتاج إليها المخطط التربوى(١١٣)، وعلى المخطط أن يهتم بالحصول على مثل هذه الإحصاءات.

ومن أبرز اتجاهات البحوث التى تفيد المخطط التعليمى بحوث تطور النفقات التعليمية وعواملها، وبحوث التنبؤ بنفقات التعليم، وبحوث وسائل التمويل ومصادره، وبحوث الربط بين التكلفة التعليمية وعوائد التعليم وبحوث الربط بين تكلفة التعليم وفعاليته، حتى يمكن تخطيط صورة للتعليم أكثر فعالية عن طريق أقل النفقات الممكنة، وهو من خلال ذلك يحاول الحصول على أكبر مردود ممكن **Outputs** بأقل قدر ممكن من الموارد **Inputs**، وتلك هى المهمة الرئيسة فى عمل المخطط التربوى، وإلمام المخطط التربوى بتحليل النفقات التعليمية إلى بنود الصرف المختلفة يؤثر إلى حد كبير فى صورة الخطة التربوية التى يعدها، فعندما لوحظت زيادة نفقات الأبنية التعليمية فى مصر اهتمت الخطط التعليمية (الخمسية الأولى والثانية) بالإفادة من الأبنية المدرسية فى أغراض عديدة مثل: تعدد الفترات، أو استغلال المبنى المدرسى فى نشاطات أخرى مفيدة للمدرسة والمجتمع المحلى(١١٤).

وعلى هذا فإن بحوث التكاليف التعليمية أساسية فى تمكين المخطط من بناء الخطة التعليمية المدروسة التى تنظر إلى المستقبل مع بصمات الماضى وعيون الحاضر،

وسوف يتم التركيز فى السطور التالية على عرض البحوث التى ترتبط بعملية التخطيط التعليمى وتطويره، وترك المجالات الأخرى فى محاور تالية.

اهتمت البحوث العربية بالتخطيط التعليمى فى ضوء دراسة التكاليف والعوائد من التعليم، حيث قدمت دراسة عرفات ١٩٧٩ بيانات تكلفة التعليم العالى العراقى الملائمة لعملية التخطيط مع حساب لمعدل العائد الذى بلغ ٣٩,٢ مرة، كما قدمت دراسة خلف البحيرى (١٩٨٧) تحليلا لتكاليف العملية التعليمية بغرض التخطيط للتربية الخاصة فى مصر، وتقليل نفقاتها، وفى دراسة للكفاية الداخلية لبرنامج التأهيل التربوى تم حساب عدد سنوات الاستثمار التعليمى ومتوسط التكلفة ومعدل الهدر وكلها متغيرات مفيدة فى التخطيط لهذا النوع من التعليم[١١٥]، وبصفة عامة فإن الدراسات العربية فى هذا المجال قليلة ولم تتجه نحو كثير من القضايا التى بادرت بدراستها دراسات أخرى غير عربية.

وتتعدد الدراسات الأجنبية التى تدرس التكلفة التعليمية لأغراض تخطيطية، فهذه دراسة فيزبن وسكاروبولس ١٩٩٣ A. Fiszbin & G. Psacharopoulos التى اهتمت بتحليل التكلفة التعليمية فى فنزويلا فى الفترة ٨٩-١٩٩٠ لأغراض تخطيطية،وقدمت نموذجا لتكلفة التعليم الجامعى لزيادة عوائده[١١٦]. كما قدمت دراسة جريفن وادوارد ١٩٩٣ Friffin & Edwards التى اهتمت بقياس النسبة بين التكلفة التعليمية والعائد من التعليم فى أنواع مختلفة من التعليم فى البرازيل فى الفترة ٨٩-١٩٩٣، وتوصلت إلى أن زيادة سنوات التعليم يزيد معدل العائد من التعليم، وأوصت بزيادة سنوات التعليم فى الخطط المستقبلية لتحقيق النمو فى الدخل القومى[١١٧].

كذلك هدفت دراسة ماكماهون ١٩٩٢ W. Mahon إلى توضيح أثر ثلاث استراتيجيات فى زيادة معدل العائد المهنى فى أمريكا وتفضيل أحد هذه الاستراتيجيات[١١٨]، كما قدمت دراسة ستيفن ١٩٩٦ W. Steven عن مركز البحوث التربوية بولاية ميتشجان الأمريكية تحليلا اقتصاديا لأحد برامج تطوير

التعليم قبل المدرسة مع قياس لتكلفة رعاية الأطفال التى يقدمها البرنامج وأثر هذه التكلفة فى خفض معدلات الجريمة والمردود الاقتصادى للأفراد، وانتهت بتقديم بعض الموجهات الاقتصادية فى بناء خطط تعليم ما قبل المدرسة(١١٩). وفى دراسة مستقبلية اهتمت بالتخطيط لتمويل التعليم العام حتى مستوى K.12 فى القرن الواحد والعشرين، أوصت بالتغير الجذرى لسياسة تمويل التعليم العام والتخلص من الاعتماد على الضرائب المحلية،ودعم الولاية كمصادر للتمويل حيث إنها خلقت مناطق فقر تعليمى(١٢٠)، كما قدمت دراسة التكاليف القرار التخطيطى حول دمج بعض الكليات الجامعية فى ضوء تقييم تجربة ولاية فكتوريا، وذلك من خلال دراسة مقارنة للكليات المدمجة والأخرى غير المدمجة ودور عملية الدمج فى خفض التكاليف التعليمية(١٢١)، وعلى ذلك فإن بحوث تكلفة التعليم تقدم للمخطط التعليمى البيانات اللازمة لعملية التخطيط الناجح من خلال نتائج التجارب أو تقديرات التوازن بين المناطق والمراحل التعليمية وحساب معدلات الهدر، وضياع الأموال المخصصة للتعليم وارتباط ذلك بالمتغيرات الديموجرافية والطبقية للطلاب.

وقام جنيفر Jennifer A. ١٩٩٤ بمقارنة تكلفة ثلاثة نماذج لتطوير التعليم الابتدائى، وذلك لاتخاذ القرار فى ضوء البيانات الاقتصادية، وتم اختيار أحد هذه النماذج الأقل تكلفة ووقتا(١٢٢)، كما قام روث Ruth بدراسة فاعلية اثنين من المقررات الدراسية بالتعليم عن بعد أحدهما باستخدام الطرق التقليدية والآخر يدرس باستخدام الكمبيوتر، وأكدت الدراسة على أهمية اتخاذ القرار التخطيطى فى ضوء نتائج البحوث العلمية الموضوعية(١٢٣)، كذلك قدمت دراسة هارولد برس Harold Press مقارنة بين أربعة نماذج من المدارس الابتدائية والتابعة لجهات طائفية ودينية وعامة،وتمت المقارنة فى ضوء مدخل التكلفة الذى يبين أن إتباع النموذج غير الطائفى مع إتباع الحد الأقصى من الاندماج بين المدارس هو الأقل تكلفة،وبلغت هذه التكلفة عام ١٩٩٢ إلى ٦,٨ مليون دولار سنويا(١٢٤).

وتتصدى بعض البحوث للمشكلات التى تواجه المخطط التعليمـــى ومنـــها ارتفاع التكاليف التعليمية، فهذه دراسة تاب ١٩٩٥ Tappe التى تتعـــرض إلى بحث أسباب ارتفاع نفقات التعليم فى ميدان التربيـــة الخاصـــة فى ولايـــة نبراســـكا الأمريكية عام ١٩٩٦/٩٥ خاصة مع تزايد أعداد المقيدين فى هذا النوع من التعليم، وينتهى البحث مقررا أن الحد من تكاليف التربية الخاصة ليس هو الهدف الوحيد، بل إن البحث عن مصادر جديدة والتوزيع الأمثل للموارد هو الهدف الأسبق[١٢٥]، كمـا أكدت دراسة ميشيل ١٩٩٥ Michael ضرورة أن يتم التخطيط للتربية الخاصة فى ضوء تقارير إحصائية حول أعداد الطلاب وتكلفة التعليم الحكومية والعائليـــة[١٢٦]، كما اهتمت دراسة آن ودراى ١٩٩٣ Ann & Gray بالتخطيط للإنفاق علـــى برامج التعليم المهنى والتقنى فى الدول النامية، واعتمدت على دراسة نظرية وثائقيـــة حول مداخل التخطيط التربوى وإحصاءات البنك الدولى مع دراســـة ميدانيـــة فى تايلاند ونيجريا، وخرجت بتصور لتحسين معدل المدخلات مع المخرجات ولزيـــادة فعالية التعليم المهنى بتحسين مخرجاته[١٢٧].

وتستخدم نتائج بحوث التكاليف التعليمية فى اتخاذ القرار التعليمى بشأن تحديـد الرسوم التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة، ويؤكد هذا تقرير الدراسة التى قـامت بها إدارة التعليم العالى بواشنطن عن العام الدراسى ١٩٩١/٩٠، حيـــث خرجـــت الدراسة بتقديرات دقيقة حول التكلفة التعليمية فى مؤسســـات التعليـــم المختلفـــة ومكوناتها[١٢٨]. ويمكن الاعتماد على تقديرات التكاليف فى اتخاذ القرار بشأن الرسوم الدراسية أو الإسهام غير الحكومى فى تحمل تكلفة التعليم.

وعلى ذلك فإن بحوث التكاليف التعليمية التى تخدم قضيـــة التخطيـــط التعليمى وتطويره تتناول قضايا عشرة هامة يمكن إيجازهـــا فـــى النقـــاط التالية:

* الدراسة المحاسبية لعدة بدائل تعليمية لاختيار الأفضل منها.

* تقييم مشروع تعليمى أو تجربة معينة مثل تجربة دمج الكليات فى أوربا وإصدار القرار بشأنها.
* دراسة عوامل زيادة إنتاجية التعليم وتحسينه.
* اقتراح نموذج معين لتكلفة التعليم لزيادة عوائده وفعاليته.
* تحليل الكفاية الداخلية للنظام التعليمى واكتشاف مواطن الهدر لمقاومتها.
* تحليل تكاليف المرحلة التعليمية أو التربوية مثل مرحلة الطفولة، لتقديم بيانات صحيحة عنه للمخطط أو لتحديد السعر المناسب للرسوم.
* دراسة تنبؤية لتكاليف التعليم فى المستقبل.
* تفضيل وسيط تربوى معين يناسب التدريس الفعال لأحد المقررات الدراسية.
* تتبع عوامل ارتفاع كلفة التعليم، وسد منابعها فى التخطيط.
* دراسة العلاقة بين كلفة التعليم وعوائده، وتقديم ما يفيد للمخطط.

هـ- بحوث التكاليف وزيادة إنتاجية التعليم:

يقصد بإنتاجية التعليم العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، وهى تتجه نحو التحسن عند الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال،وتواجه البلاد العربية عدة مشكلات تتعلق بإنتاجية التعليم، تتراوح بين زيادة معدلات التسرب والرسوب، والمعدلات غير الكافية من أعداد الخريجين أو التخصصات التى لا تلائم سوق العمل أحيانا كثيرة، والعمل على رفع مستوى إنتاجية التعليم يتطلب تحقيق مستحدثات جديدة فى التعليم بكل عناصره ابتداء من وضع الأهداف والمنهج وانتهاء بتقويم العمل التعليمى كله.

وتسهم بحوث تكلفة التعليم فى تطوير إنتاجية التعليم عن طريق الربط بين تكلفة التعليم وعوائده وبين تكلفة التعليم وفعاليته، كذلك تهتم بحوث كلفة التعليم بدراسة الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم مما يسهم فى تطوير إنتاجية التعليم. ويذكر تشنج Cheng ١٩٩٦ أن هناك عوامل متعددة تؤثر فى فعالية وكفاية نظم التعليم، يمكن إيجازها فى(١٢٩):

- زيادة الفعالية بالتعديل فى هيكل نظام التعليم بإتباع أساليب تعليمية وتكنولوجية حديثة.
- زيادة إنتاجية التعليم بتعديل معدلات الطلاب للمعلمين أو تحسين استغلال المبلنى أو زيادة كثافة الفصول.
- زيادة الإنتاجية بالتغيير الجذرى فى النظام التعليمى مثل: الأهداف، والمنهج، ونظم التقويم، والامتحانات.

وإذا كانت هذه العوامل تؤثر فى إنتاجية التعليم الداخلية، فإن مؤشر الكلفة والعوائد يقيس بدقة إنتاجية التعليم الخارجية- ويذكر محمد منير مرسى بعض طرق زيادة إنتاجية التعليم، منها[١٣٠]:

- تحسين محتوى التعليم ومستواه.
- تكييف التعليم مع حاجات سوق العمل.
- تجنب الهدر المدرسى من رسوب وتسرب.
- خفض كلفة الساعة الدراسية،وزيادة فعالية المعلم مع خفض كلفة النفقات الرأسمالية.
- وضع خطة تعليمية مدروسة توازن بين التكلفة والاحتياجات التعليمية.

وفيما يلى عرض لأهم وأبرز دراسات التكلفة التعليمية التى اهتمت بقياس وتدعيم إنتاجية التعليم:

اهتمت دراسة رودر دات Ruddar D. ١٠٠١ بالعلاقة بين معدلات القيد وتغير التكاليف فى معاهد التعليم عن بعد فى الهند، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بينهما[١٣١]. كما اهتمت دراسة مكتب التربية بولاية تكساس ١٩٩١ بتطور تكلفة التعليم فى العامين ٩٢-١٩٩٣ بغرض معرفة اتجاه النمو فى التكاليف وتحديد التكلفة المناسبة للقيام بعملية رقابة التكاليف ومتابعة تنفيذ المخططات التعليمية[١٣٢].

كما اهتمت بعض الدراسات بالربط بين التكلفة التعليمية والعائد الاجتماعي؛ حيث كشفت دراسة ستيفن **W. Steven** العلاقة القوية بين تكلفة برامج رعاية الأطفال والعوائد المنتظرة منها فى التوظيف وتناقص المخاطر الإجرامية والتمتع بمستوى ارقى من الرفاهية، وتوجه الدراسة الأنظار إلى الآثار الاجتماعية لبرامج رعاية الطفل والمتمثلة فى تناقص تكلفة مقاومة الجريمة وتناقص تكاليف ضحايا الجريمة(١٣٣).

واهتمت بعض الدراسات بالتعرف على تأثير بعض القوانين فى إصلاح التعليم، مثل دراسة جاى ودينيس **Jay & Duenas ١٩٩٥** التى تابعت إصلاح التعليم فى ضوء قانون كينتوكى لإصلاح التعليم، وقامت الدراسة بالتعرف على نصيب التربية الخاصة من التكاليف ومعدلات القيد ونظام الحوافز المالية للعاملين فى ضوء القانون الجديد، وتبين أن الصيغة الجديدة من التعليم تتميز بتكلفة أقل ومرونة أكثر فى حماية الأطفال المعاقين(١٣٤).

وتناولت بعض الدراسات تطوير التعليم من خلال التعرف على فعالية تكاليف بعض البدائل الإلكترونية لتقديم التعليم مقارنة بالتكلفة التقليدية، تم ذلك فى دراسة أدوارد وآخرين **Edward & Others ١٩٩٢** التى تركزت فى فحص أربعة أنظمة لنقل المعلومات بجامعة كلورادو الجنوبية الأمريكية،وهى: نظام الفيديو المركز **Compressed V.**، والفيديو ذو المسافات الرأسية،والفيديو ذو القمر الصناعى، والتصوير المسموع، واستخدمت الدراسة نسبة استهلاك سنوى قدرها ١٠% من تكاليف الشراء لهذه الأجهزة. وتم حساب الكلفة التقليدية للتعليم بحساب تكلفة سفر المعلم إلى مكان الدارسين خلال فصل دراسي.. ووجد أن تكلفة الفيديو المركز هى الأقل، وأشارت الدراسة إلى قدرة التقنيات الحديثة فى تدعيم عملية التعليم وزيادة فعاليتها(١٣٥). واتجهت دراسة جودى جونز **Judy Jones ١٩٩٣** إلى نفس المنهج فى تحليل تكلفة تطوير التعليم عن بعد من خلال بعض الوسائط، وتوصلت إلى أن أفضل هذه الوسائط هو الميكروويف ذو المسافات القصيرة ونظام الألياف للمسافات الطويلة(١٣٦).

ومن الدراسات التى اهتمت بتحليل التكلفة التعليمية مع العائد دراسة هـوج **Huge ١٩٩٤** التى انتقدت الاعتماد على هذا الأسلوب فى دراسة إنتاجية التعليم، واستخدمت اثنين من المداخل معا لبناء خطة تعليمية لزيادة إنتاجية التعليم الإنجليزى، حيث استخدمت مدخل تحليل التكلفة مع العائد ومدخل تخطيط القوى العاملة(١٣٧)، كما استخدمت دراسة رالف **Ralph ١٩٩٧** تحليل التكلفة مع العائد فى التوصل إلى معلومات مفيدة فى عملية تطوير البرامج المدرسية والمشاركة فى صناعة القرار التربوى بولاية أيلينويس الأمريكية. وترتب على هذا الأسلوب أن ازداد إدراك المعلمين لدورهم فى تطوير البرامج الدراسية(١٣٨). وعلى ذلك فإن بحوث الكلفة التعليمية قدمت إسهاما فى عملية تطوير التعليم وزيادة فعاليته.

وتركزت بعض الدراسات فى تقديم مشروع تعليمى معين وتحليل فعالية تكلفته ونواتجه التعليمية، تم ذلك فى دراسة فيليب **Philip C. ١٩٩٢** التى اهتمت بتقييم برنامج "عودة للقراءة" والتعرف على فعالية تكاليفه الاقتصادية والتعليمية بالمقارنة بالبرامج التقليدية فى التعليم الابتدائى(١٣٩)، كما اهتمت دراسة تشارز **١٩٩٦ Chairs** بالتأكد من تحقيق أهداف المدارس المتوسطة فى ظل التمويل المحلى، ونفقات التلميذ، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبينت عدم وجود علاقة بين تحقيق الأهداف التعليمية وتمويل الولاية،كما بينت أهمية توفر نفقات كافية فى عملية تحقيق الأهداف سواء توفرت من الجهات المحلية أو من أسرة التلميذ(١٤٠)، وكانت دراسة فاليرى **Valerie ١٩٩٢** من ابرز الدراسات المهتمة بالعلاقة بين تكلفة التعليم وإنتاجيته، وتوصلت للعلاقة الطردية المستمرة والموجبة بينهما، حيث قامت بتحليل التكلفة والعائد من التعليم لست حالات بمناطق مختلفة باسكتلنده وبينت أن التكلفة العالية للطالب ضرورية فى تحقيق الإنتاجية والخريج الأفضل(١٤١).

والمستطلع لهذه الدراسات يلحظ اهتمام بحوث تكلفة التعليم بقضية إنتاجية التعليم ممثلة فى الجوانب التالية:

* تطور التكاليف التعليمية وضبطها للتوصل إلى افضل إنتاجية.

* الربط بين تكلفة التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية.
* أثر بعض القوانين فى تطوير التعليم وتحسينه.
* المفاضلة بين عدة بدائل أو وسائط تعليمية لتجويد التعليم.
* استخدام عدة أساليب فى تحليل تكلفة التعليم، بغرض تطوير التعليم.
* تقييم مشروع تعليمى معين من منظور التكلفة والناتج التعليمى.

و - بحوث التكاليف وتمويل التعليم:

إن من أهم الأهداف التى تسعى إليها الدراسات الاقتصادية فى ميدان التربية والتعليم التحقق من التخصيص الأمثل للموارد المتاحة للعملية التعليمية فى المراحل المختلفة. وبما يحقق المعادلة الصعبة: أقل تكلفة لأعلى عائد. والقضية فى بحوث التكاليف التعليمية ليست فى مجرد حساب التكاليف بشكل رقمى بقدر كونها قضية تفعيل ميزانية الدولة، واقتراح ما يلزم لتوجيه سياسة تمويل التعليم وزيادة دور التعليم فى عملية التنمية.

وتتعرض بحوث التكاليف التعليمية لكافة الموارد المالية المخصصة للتعليم من مختلف المصادر: الجهات الحكومية المسئولة عن التعليم- الهيئات المحلية والدولية- الآباء وأولياء الأمور- التكلفة السلبية، وتختلف كل دولة عن الأخرى فى توزيع ميزانية التعليم حسب مدى التزامها باتجاهات تربوية معينة مثل: مجانية التعليم- مكانة التعليم فى خطة التنمية- التوازن بين مستويات وأنواع التعليم وعلاقته باحتياجات سوق العمل- ومن هنا اهتمت بحوث تكلفة التعليم بالعلاقة بين معدلات القيد والتكلفة التعليمية. كما اهتمت بمصادر التمويل وجهاته،وفيما يلى عرض موجز لأهم الدراسات التى تهتم بهذه الاتجاهات الحديثة.

اهتمت دراسة توما ١٩٩٥ Toma بالعلاقة بين نوع المعهد الذى يلتحق به الطالب وجوانب التكلفة من تمويل حكومى ومساعدات مالية ومنح وقروض، كما

ربطت الدراسة بين الخصائص الديموجرافية للطلاب وبيانات المساعدات الماليـــة[١٤٢]، وسارت دراسة المركز القومى للإحصاء التربوى بواشنطن فى نفس الاتجاه؛ حيـــث قدمت تحليلا لتكاليف طلاب التعليم العالى حسب لوائح العام الجـامعى ١٩٩٣/٩٢ ودخل الأسرة، وذلك إلى جوانب التكلفة من منح ورسوم دراسية ومساعدات ماليـة وقروض مالية، وتبين من هذه الدراسة أن متوسط المنح يغطى ٢٩% من متوســـط التكلفة التعليمية، وهى تغطى ما يتراوح بين ٨٠% للطلاب من الأسرة الفقـــيرة إلى ١٠% لطلاب الأسر ذات الدخول العالية، كما تغطى النفقات الحكوميـــة قرابـة ٢٠% من التكلفة الإجمالية للتعليم العالى بواشنطن[١٤٣]، وهاتان الدراستان وغيرهمـا من الدراسات التى اهتمت بمصادر التمويل التعليمى وعناصر التكلفة علـــى درجـة كبيرة من الأهمية فى ميدان التعليم وتخطيطه، وقد جاء تقرير لجنة العمـــل والمصـــادر البشرية بمجلس الشيوخ الأمريكية ١٩٩٧ مهتما بقضية تفعيل المساعدات الطلابيـــة بعد أن أصبحت ضئيلة، واهتم بزيادة قروض الطلاب وتخفيف أعبائها عن الطـــلاب وآبائهم[١٤٤].

وجاءت دراسة نبيل السالم ١٩٩٦ Nabeel لتؤكد اتجاه مكونات التكـــاليف نحو التزايد مع التعرف على قيلمة كل مـــن المســـاعدات الماليـــة لطـــلاب الجامعـــة والمصروفات التعليمية للطلاب،كما أكدت الدراسة على أهمية زيـــادة مســـاعدات الطلاب والقروض التعليمية لتشجيع الطلاب على القيد بالجامعات[١٤٥]، وكذلـــك اهتمت دراسة جيرالد ١٩٩٦ Gerald بدراسة أسباب تزايد التكلفـــة المباشـــرة للتعليم العالى[١٤٦].

واهتمت بعض الدراسات بوضع خطة مقترحـــة لتوزيـــع قـــروض الطـــلاب وإسهامات الطلاب أو أسرهم فى التعليم، أو التخطيط لتحديد مصادر تمويل التعليـــم وتوزيع نسبة إسهام هذه المصادر مثل دراسة بيـــتر ١٩٩٦ Peter[١٤٧]، وأبـــرزت دراسة مورين ١٩٩١ Maureen أنه لا توجد حكومة مقتنعة بالمشاركة فى نفقـــات

التعليم العالى، ولا زالت الحكومات تهتم اليوم بإحداث تغييرات فى توزيع مصادر تمويل التعليم العالى بما فيها من المنح والقروض والمساعدات الطلابية(١٤٨).

وتأتى دراسة جون د. John D ١٩٩٠ لتقدم خطة مقترحة لتقدير تكاليف الخدمات التعليمية فى مجال التربية الخاصة للأطفال بما يفيد فى تحليل وإدارة التكاليف التعليمية فى هذا المجال(١٤٩)، وهى فى ذلك تلتقى مع دراسة بيتر Peter، كما تلتقى مع دراسة ريردون Rearden ١٩٩٦ التى اهتمت بتحليل رواتب العاملين فى أحد المشروعات التعليمية وهو مشروع القرار التعليمى فى الجامعات مقارنا بالرواتب التقليدية فى برنامج الإرشاد المهنى الفردى، وتمكنت الدراسة من ترجيح أحد المشروعين فى ضوء التقديرات المالية(١٥٠).

واهتمت بعض الدراسات بالإنفاق على المراحل التعليمية المختلفة والتعرف على الأولويات والمتغيرات التى تحكم الإنفاق على التعليم، فكانت دراسة فيزبن ١٩٩٣ Fizbein التى تركزت فى تقييم أولويات تمويل المراحل التعليمية فى فنزويلا، وبينت أن الإنفاق على التعليم الابتدائى أكثر استثمارا من الإنفاق على التعليم الجامعى رغم ارتفاع تقديراته(١٥١)، كما استهدفت دراسة توماس Thomas ١٩٩٦ تحليل العلاقة بين معدلات تمويل التعليم الثانوى وأنماط الإنفاق فى التعليم العام بولاية نيوهامفاير، أى معرفة العلاقة بين ميزانية التعليم الثانوى ومتوسط تكلفة التلميذ الكلية، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سالب بين تمويل التعليم الثانوى وتكلفة التلميذ الكلية حيث تتجه تكلفة التلميذ الكلية نحو التناقص مقابل زيادة تمويل التعليم الثانوى مما يشير إلى اهتمام الدولة بالمرحلة الثانوية(١٥٢)، كما اهتمت دراسة بوب Bob ١٩٩٦ بالتعرف على العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم العام بولاية إيداهو خلال ربع القرن ٦٩-١٩٩٤، وحددت الدراسة ثلاثة منها هى: التشريعات غير الفعالة، الزيادة غير المتوازنة فى أسعار السوق، استخدام الميزانية الاحتياطية(١٥٣).

ومن العرض السابق لبحوث التكاليف التعليمية وعلاقتها بسياسة تمويل التعليم، يمكن ملاحظة أنها اهتمت بالقضايا التالية:

- تحديد أهم مصادر الإنفاق على التعليم ونسبة تمثيل كل مصدر.
- تحديد العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم.
- وضع خطة تمويل مقترحة لتوزيع الميزانية بشكل ملائم على المراحل التعليمية حسب أولويات التنمية.
- مقارنة مكونات ميزانية التربية والتعليم خاصة فيما يتعلق ببند أجور العاملين.

وجدير بالذكر أنه فى مصر تبنت الدولة سياسة مجانية التعليم أى الاعتماد على الدولة فى الإنفاق والإشراف على التعليم، حيث لا يدفع الطلاب سوى القدر اليسير، مما جعل بحوث كلفة التعليم فى مصر والبلاد العربية تختلف فى طبيعتها عما هى عليه فى البلاد الأجنبية فى هذا المجال، ذلك أن مصر تعتبر التعليم قضية أمن قومى بالمفهوم الواسع للأمن القومى اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، إلا أن بحوث التكلفة التعليمية اتجهت نحو ترشيد الإنفاق بالحد من القبول بالتعليم الأعلى تكلفته، ونحو الحد من الهدر فى النفقات، وهذا ما سبقت الإشارة إليه فى المحاور السابقة.

ز - بحوث تكلفة التعليم ومحاسبة التكاليف:

يعد حساب التكلفة التعليمية أساس حساب إنتاجية التعليم، ويعد العملة الضرورية فى التخطيط التربوى فى بلادنا العربية، كما يستخدم تحليل التكلفة التعليمية فى كثير من الأنشطة التعليمية، مثل: اختيار تقنيات مدرسية معينة- تفضيل الاستثمار فى مجال التعليم لدى رجال المال والاقتصاد، وقد نالت محاسبة التكاليف التعليمية أهميتها بعد أن تعاظم قدرها واستقر الرأى حول فعالية التعليم فى التنمية الاقتصادية.

وكما سبقت الإشارة إلى مكونات التكلفة التعليمية، فإن بحوث الكلفة التعليمية تعددت فى اهتماماها بحساب تكلفة التعليم فى تطبيقات متعددة وبمكوناها المختلفة الحكومية، والعائلية، وتكلفة الفرصة البديلة، مما يفيد فى إحكام الرقابة على الأداء

التعليمى، وفى تشخيص المشكلات التعليمية،واقتراح الحلول الملائمة، وفيما يلى عرض موجز للدراسات العالمية التى استهدفت محاسبة التكاليف:

اهتمت بعض بحوث تكلفة التعليم بحساب التكلفة التعليمية باستخدام أساليب حديثة أو مفاهيم جديدة للقياس. ومن هذه الدراسات دراسة نيبا **Nipa ١٩٩٥** التى استهدفت حساب تكلفة تربية الطفل، وكانت محاولات حساب تكلفة الطفل قبل ذلك تعتمد على التقديرات التقليدية للتكاليف التى تفصل بين استهلاك الكبار،واستهلاك الصغار فى الأسرة، وناقش البحث معقولية طريقتين فى حساب التكاليف هما: طريقة انجل (١٨٩٥) وطريقة روثبارت (١٩٤٣)، واستخدم الباحث الأسلوب الميدانى فى جمع المعلومات وحساب تكلفة الطفل[١٥٤]، وتناولت دراسة موشى **Moche** الشهيرة تحليل تكلفة التعليم العام الكلية وتكلفة الطالب فى التعليم العام والخاص، وذلك فى محاور خمسة هى:

- التكاليف الشاملة التى تشتمل على تكاليف الانتقال والتكاليف الإضافية الأخرى.
- تكاليف الخدمات (الإصلاحات وتكاليف إضافية أخرى).
- التكاليف الإدارية.
- تكاليف المساعدة والدعم (تقدير تكاليف الخدمات المباشرة).
- التكاليف التعليمية مثل: التعليم الخاص- التعليم النظامى..

وبينت الدراسة أن تكلفة التلميذ فى التربية الخاصة تتراوح بين ١,٢-١,٦ مرة قدر تكلفة التلميذ فى التعليم النظامى التقليدى[١٥٥].

وأبرزت دراسة هانز **Hans ١٩٩٦** أهم مداخل وأساليب حساب التكلفة التعليمية، واستخدمت بجانب التكلفة الكلية للمؤسسة التعليمية تكلفة البرامج الإدارية، وتكلفة الأنشطة التعليمية، والتكلفة غير المباشرة، وتكلفة المقرر الدراسى[١٥٦].

ودراسة ويليام ١٩٩٤ William تبرز وحدة قياس جديدة أو عنصرا جديدا من عناصر التكلفة التعليمية وهى ما ينفقه المعلم فى سبيل التعليم، وهو عنصر غير موجود فى بلادنا حيث تتكفل الدولة بأغلب النفقات التعليمية،وفى دراسة شملت ٩٠٧ معلم فى المراحل التعليمية المختلفة وذوى خبرات مختلفة كشفت أن المعلم ينفق حوالى ٤٩٢ دولار سنويا على التعليم داخل الصف فى مدارس ولاية مينسوتا(١٥٧).

وتضيف دراسة روبرت ١٩٩٢ Robert واحدا من المداخل الحديثة فى دراسة التكلفة التعليمية هو مدخل الأنشطة التعليمية، حيث تدرس استراتيجية محاسبة النظم بالأنشطة وتحدد خطواتها، وترى أن هذا المدخل يتميز بأنه يحدد الإسهامات الإيجابية للنشاط فى الأداء التعليمى الواقعى(١٥٨).

وباستعراض بحوث محاسبة التكاليف التعليمية يمكن الإشارة إلى أهم الاتجاهات التى تشملها وهى:

- حساب سعر الخدمة التعليمية، ومكوناتها بطريقة أكثر شمولا وسهولة. وكانت معادلة موشى ١٩٩٥ من أحدث أدوات محاسبة التكاليف،ويفيد ذلك رجال الاستثمار والتنمية ممن يختارون التعليم ميدانا لاستثمار أموالهم.
- استحدثت بعض الدراسات مدخلا جديدا فى حساب تكلفة التعليم، وهو مدخل تكلفة النشاط التعليمى، إذ لم يكن من قبل فى ميدان البحث فى التعليم، وهذا يفيد فى معرفة سعر كل أداء تعليمى، وتلك خطوة هامة فى التجديد التعليمى القائم على القرار الذكى.
- أضافت بحوث تكلفة التعليم عنصرا لم تشر إليه البحوث القديمة وهو نفقات المعلم ١٩٩٤، حيث تبين أن المعلم يشارك فى الإنفاق على التعليم فى بعض البلدان (أمريكا)،وهو عنصر غير موجود فى مصر حاليا، حيث تتكفل الدولة بأغلب نفقات التعليم. وقد تتبع الباحث هذا العنصر فى بعض المدارس فى دراسة خاصة استهدفت تحديد ما يتحمله المعلمون من نفقات مهنية فى مدارس التعليم العام، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم هذه الإسهامات يصل إلى قرابة خمس

راتب المعلم فيما ينفقه على بنود تعليمية مهنية أو اجتماعية ترتبط بأدائه التعليمى[١٥٩].

- أكدت بحوث التكاليف على دراسة مكونات تكلفة التعليم من الإنفاق الحكومى ومن العائلة، ومن التكلفة غير المباشرة، وتلك نفسها المكونات التى تعمل بها بحوث تكلفة التعليم فى مصر حاليا.

رابعا: أهمية بحوث تكلفة التعليم فى مصر:

إن البحث العلمى هو أحد الأهداف الرئيسة للجامعة، وهو أداة الربط بين الجامعة والمجتمع المحلى والإقليمى، ومن خلال البحث العلمى أصبح ينظر للجامعة كمجتمع ذى طبيعة علمية يهتم بالبحث عن الحقيقة الخالصة، وأن وظيفتها الأساسية التعليم والبحث وخدمة المجتمع[١٦٠]، على أن نجاح البحث العلمى وجودته يرتبط بالإنفاق عليه، ومن ثم ترتبط إنتاجية البحث العلمى بمسائل التمويل، كما إنه كلما زادت إنتاجية البحوث العلمية زاد نصيبها من اهتمام الدولة[١٦١].

وفى أمريكا تقف الجامعات العامة والخاصة جنبا إلى جنب وتحصل على التمويل بما يناسب مستوى الولاية من الدخل ومعدلات القيد بالجامعة،وتقوم هيئات قومية وخاصة بمتابعة وضمان الجودة، وتسعى كل جامعة إلى الحصول على الاعتراف بها لما ينعكس عليها من إقبال الطلاب والتبرعات والدعم الحكومى[١٦٢].

وفى ألمانيا بلغت نفقات البحث العلمى ٧٩ مليار مارك عام ١٩٩١ وتتحمل القطاعات الاقتصادية الجزء الأكبر من هذا المبلغ حيث تسهم بأكثر من ٤٨ مليار مارك، وبالتالى تسعى هذه القطاعات للاستفادة بهذه الأبحاث وتطبيقاتها[١٦٣]، ومن ثم يدعو البعض إلى التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتمويل البحوث،وبما يضمن ذلك من ربط الأبحاث بالواقع بجانب تحقيق دخل إضافى للباحثين دون إرهاق لميزانية الدولة[١٦٤].

وفى مصر بلغت نسبة ما ينفق على البحث العلمى من الناتج المحلى الإجمالى ٠,٤٨% عام ١٩٩٤/٩٣، ٠,٥٢% عام ١٩٩٥/٩٤، ٠,٥٥% عام

١٩٩٦/٩٥، وتزيد هذه النسبة عن ١% فى الخطة القوميـــة ٩٧/ ٢٠٠٠[١٦٥]، وكلها معدلات ضئيلة إذا ما قورنت بما يقابلها من دول العالم النامى والمتقدم.

وفى معظم الدول الإفريقية يدين البحث العلمى بجزء كبير من أنشطته لممولـــين أجانب، لا يمولون سوى الأبحاث التى تخدم مصالحهم،والتى ترتبط بالجوانب الفيزيائيـة والعضوية،ويهملون البحوث الاجتماعية التى يمكن أن تخدم التنمية بشكل مباشـــر أو غير مباشر[١٦٦].

وعلى ذلك، فإن مصر تولى اهتماماً خاصاً بالبحث العلمى،وترى أنه من أهـــم وسائل تحقيق التنمية كما إنه استثمار حقيقى بمعنى الكلمة. ولهذا فإن وزارة التعليـــم العالى أوصت فى تقريرها بضرورة تشجيع المستثمرين المصريين والعرب على الاهتمام بمجال البحث العلمى من خلال تكوين شركات علمية وبحثية[١٦٧]، وترتبط بحـــوث التكلفة التعليمية بكافة القضايا الاقتصادية والتربوية فى المجتمع، وبالتالى فـــإن كافـة قطاعات المجتمع تستفيد من هذا النوع من البحوث التربوية،وهذا ما دعا إلى توصيـــة وزارة التعليم العالى بشأن تشجيع المستثمرين على المشاركة فى تمويل البحث العلمـــى فى مصر، بما يجعل هذه البحوث تتمشى مع احتياجات أصحاب الأعمال ويتم التلاحم بين قطاع الأعمال ومؤسسات البحث وبحوث التكلفة بالجامعات.

وفى ضوء العرض السابق حول بحوث التكلفة التعليمية وأهم الاتجاهات الحديثـة فيها والصعوبات التى تواجهها، يمكن الإشـــارة إلى جوانـــب الأهميـــة الاقتصاديـــة والسياسية والاجتماعية والتربوية لبحوث التكلفة التعليمية فى مصر.

١- بحوث تكلفة التعليم وأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية:

تهدف بحوث تكلفة التعليم إلى الحفاظ على الثروة المالية والمادية للوطن وحمايـــة الاعتمادات المالية فى قطاع التعليم من الهدر، وهذه المهمة من المبادئ الهامة الواجبـــة التحقيق اقتصادياً، كما تساعد بحوث تكلفة التعليم على الحفاظ على موارد المجتمـــع واستغلالها بأفضل ما يمكن لأن تحويل المال إلى سلعة منتجة لا يعتبر نفاذ للمال بل هـــو استثمار.

وتعد الأهمية الاقتصادية من أقدم جوانب الأهمية لبحوث التعليم، إذ بـــدأت إرهاصاتها مع بحوث شولتز ودينسون وسولو فى محاولة الربط بين الدخل القومـــى وتكلفة التعليم. كما تحاول هذه البحوث إثبات أن الاستثمار فى التعليم هو البديـــل الاستراتيجى الوحيد الفعلى بين البدائل الاقتصادية الأخرى سواء بالنسبة للفـــرد أو بالنسبة للمجتمع، ومن ثم يلزم بذل المزيد من الجهود الاقتصاديـــة لدعـــوة رجـــال الأعمال والاستثمار للتعرف على طبيعة هذه البحوث والإفادة من نتائجها، حيـــث تقدم بحوث التكلفة التعليمية خلاصة الخبرة والممارسة للمستثمر، فيتعرف من خلالهـا على ما يلزم من أموال لإدارة المشروع التعليمى بكل ما يشمله من أبنية وتجـــهيزات ورواتب للعاملين ونفقات جارية، وما يعود عليه من منافع، بمعنى أن بحوث تكلفـــة التعليم تمكن من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع التعليمى فى ضوء نتـائج علمية دقيقة وموضوعية صادقة.

ولاشك أن هذه المهمة اليوم مهمة استراتيجية ضرورية لما يلى:

١- تميل الدولة حاليا نحو الاعتماد على آليات السوق والمنافسة لتحقيـــق أهـــداف التنمية، وتتيح الفرصة للقطاع الخاص لمعاونة الدولة فى مجال التعليم، خاصة وأن هذا الاتجاه سبقت إليه كثير من الدول فى العالم المعاصر.

٢- تزايد حاجة النظام التعليمى لمخصصات مالية تعجز عن الوفاء بها، أمام الكثـــير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الأخرى.

٣- الإيمان بأهمية المشاركة الشعبية فى عملية التنمية.

وقد تعددت البحوث التى أكدت دور التعليم فى النمو الاقتصادى،ومن أحدثها دراسة أريل فيزين Ariel F. ١٩٩٣ التى أكدت أن الاستثمار فى التعليـــم يفـــوق أنواع الاستثمار الأخرى عدة مرات[١٦٨]، كذلك أوضحت دراسة الجمعية القوميـــة للتعليم الأمريكى بواشنطن ١٩٩١ أن تفوق المجتمع مرهون بزيادة الإنفـــاق علـــى التعليم، وأن انخفاض استثمارات التعليم الفيدرالية خلال العقد الأخـــير وقـــد أدى لانخفاض مستوى التعليم ومستوى الحياة لملايين الشباب الأمريكى، الأمر الذى يظهر

فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة حاليا(١٦٩)، وعلى ذلك فإن مصر تؤكد على اختيار التعليم كمفتاح للتنمية، وتأتى بحوث تكلفة التعليم لتبرز هذا التوجه كبديل استراتيجى فى هذه المرحلة.

واهتمت بحوث تكلفة التعليم بحساب متوسط التكلفة السنوية للطالب فى مراحل التعليم المختلفة، ومنها أمكن حساب قيمة رأس المال البشرى من التعليم خلال سنة معينة،واستخدمت فى ذلك معادلات إحصائية لتكميم هذه العلاقة من المنظور الاقتصادى، منها:

أ- تحسب قيمة رأس المال البشرى بالتعليم من المعادلة التالية:

$$K_H = \sum_{i=1}^{n} C_i L_i$$

حيث K_H = قيمة رأس المال البشرى، C_i = القيمة الرأسمالية للخريج من المرحلة، L_i= عدد الطلاب، $i = 1, 2, 3, \ldots n$

ب- تحسب قيمة رأس المال المادى (المخزون الاقتصادى فى الدولة) من المعادلة:

$$K_{Mt} = Y_t^8 . GDP_t$$

حيث Y هى المعامل الحدى لنسبة رأس المال إلى الإنتاج.

GDP_t هى الناتج المحلى فى سنة القياس t.

وقد استخدم هذه الطريقة دينسون على الاقتصاد الأمريكى، كما طبقتها بحوث عديدة فيما بعد منها دراسة غادة البان على المجتمع السورى(١٧٠)، وكما هو واضح فإن بحوث تكلفة التعليم اليوم أصبحت مسئولة لا عن تقدير نفقات التعليم واستثماراته فحسب، بل عن استثمارات الدولة بوجه عام وكيفية تحقيق التنمية الفعلية من منظور رأس المال المادى والبشرى أيضا، وهو من الأدوار الاقتصادية لبحوث تكلفة التعليم.

٣- بحوث تكلفة التعليم وأهميتها السياسية والوطنية:

يرى البعض أنه لا توجد سياسة مدروسة للبحث التربوى فى مصر سواء فى الجامعات أو فى مراكز البحوث المختلفة، بل أن ما يتم ليس إلا مجموعة من الجهود المبعثرة غير المدروسة[٧٢]، ومن ثم فإن إسهامها فى صنع السياسة التعليمية وفى قيادة حركة التغيير يبدو محدود القيمة، والحقيقة أن بحوث تكلفة التعليم تتعرض - كما سبق التوضيح فى الاتجاهات الحديثة- لكثير من القضايا المرتبطة بسياسة الدولة وتسهم بشكل مباشر فى تدعيم الانتماء الوطنى والقومى والإقليمى.

حيث تهتم بحوث التكلفة التعليمية بتوزيع الموارد العامة للدولة ونصيب التعليم منها وإسهام مصادر الإنفاق المختلفة من التمويل الحكومى أو الأهلى أو من المنح أو من الهبات فى تمويل التعليم. كما تهتم بحوث التكلفة التعليمية بمتابعة التزامات الدولة بتطبيق بعض المبادئ الاستراتيجية مثل: تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم مثل دراسة على عبد ربه ١٩٩٣ حول تكاليف سنة الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ الفرص بالجامعة[١٧١]، والتوازن بين مستويات وأنواع التعليم فى المستويات الطبقية والديموجرافية المختلفة للسكان فى الدولة، كذلك تبرز بحوث تكلفة التعليم أن من مخصصات التعليم ما يسميه حامد عمار الإرادة السياسية الملتزمة بدور التعليم فى توجيه قطاعات التنمية الأخرى، وينعكس التزام الإرادة السياسية فى مختلف مؤسسات المجتمع[١٧٢]، وتعكس بحوث الكلفة هذا الجانب السياسى فى التعليم.

وتهتم بحوث تكلفة التعليم بتوزيع ميزانية التعليم على أنواع ومراحل التعليم المختلفة وتفسير هذا التوزيع بكل ما يقف وراءه من عوامل سياسية ترتبط بأهداف وفلسفة الدولة وتوجهاتها المستقبلية، وهذا ما يتوفر فى دراسة توما ١٩٩٥ Toma حول نوع العلاقة بين مستوى التعليم ونوعه وجوانب التكلفة،ودراسة فيزين ١٩٩٣ Fiszbin التى اهتمت بأولويات تمويل التعليم فى فنزويلا.

ومن هنا فإن بحوث تكلفة التعليم تهتم بعدد من القضايا السياسية حول مصادر الإنفاق على التعليم والعوامل المؤثرة فيها، واقتراح الخطة الملائمة لتوزيع

الميزانية،وكذلك فإن مقارنة مخصصات التعليم بين الدول المختلفة تعكس بصورة أو بأخرى توجهات السياسة الوطنية نحو قضايا التعليم وأولوياته.

٣- بحوث تكلفة التعليم وأهميتها الاجتماعية:

تشير بحوث تكلفة التعليم إلى تزايد مؤشر الطلب الاجتماعى وزيادة الطموح لتحقيق مستوى تعليمى أفضل لدى الأفراد، وعندما تهتم البحوث بهذا الجانب فهى تدرس معه معدلات تزايد التكاليف فتشير إلى مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص فى المجتمع، وهنا تلفت بحوث التكاليف النظر نحو توجيه اهتمام أكبر بتقديم فرص تعليمية لمواجهة العجز - إن وجد- ومن أمثلة ذلك ما ورد فى دراسة التعليم والتنمية فى دول الخليج العربى من أن التعليم خدمة اجتماعية يجب أن يتمتع بها كافة الأفراد بنفس المستوى دون تمييز بلون او عرق أو جنس أو قومية.

كما أظهرت البحوث أهمية بيانات التكاليف لدى واضعى السياسة التمويلية لاتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية، كما اهتمت هذه البحوث فى مصر بمعرفة الفروق بين طلاب المدارس الحكومية والمدارس الخاصة وغيرها من أنواع التعليم من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى وتقدير التكلفة التعليمية لكل فئة، وعلى ذلك فإن بحوث الكلفة التعليمية تعطى فكرة عن الخدمة المقدمة فى إطارها الاجتماعى ومدى الرفاهية التعليمية التى يتمتع بها كافة طبقات المجتمع وما ينتظر أن تكون عليه أوضاع التعليم فى المستقبل.

٤- بحوث التكلفة التعليمية وأهميتها التربوية :

ترجع أهمية بحوث تكلفة التعليم إلى أنها جزء مهم فى نظام المعلومات الشامل للعملية التعليمية،وتقوم هذه البحوث بعملية تشغيل وتحويل البيانات المستخلصة من المؤسسات التعليمية وإداراتها فى صورة كمية إلى صورة محاسبية تسهم فى صناعة القرار التعليمى.

ويمكن النظر إلى بحوث التكاليف بكونها تشكل نظاماً فرعياً متكاملاً حيث تمثل المعلومات الكمية والموارد المالية مدخلات النظام،ويمثل أسلوب حساب التكاليف

ووضع نظام الرقابة عليها عمليات النظام،وتتمثل مخرجاته فى التقرير الذى يقـــدم مقترحات فى رقابة وترشيد النفقات التعليمية.

وتتعدد اهتمامات بحوث تكلفة التعليم فى مصر فى تناول القضايا التربوية،حيث تتعرض بعض البحوث لتكلفة التعليم لأغراض تخطيطية أو لأغراض تحسين إنتاجيـــة التعليم وتقليل الهدر، أو لغرض الرقابة على النشاط التعليمى وكشف الانحرافـات أو لغرض تمكين الجهاز الإدارى من إصدار القرار المناسب وحل المشكلات بطريقة كمية أو لاستحداث تجديدات تربوية معينة، **وفيما يلى عرض موجـــز لأبـرز هـذه المهام:**

- الإعداد للموازنات التخطيطية:

لكل مؤسسة فى الدولة أو وحدة إنتاجية موازنـــة تخطيطيـــة يلـزم أن تعمـــل لإعدادها، وتتضمن هذه الموازنات تحليل تكلفة المنتج ومستلزماته من قوى بشـوية أو مادية، وتعد بحوث الكلفة التعليمية البيانات التاريخية عن تكلفة التعليم والتى تمثـــل الأساس فى حساب التكاليف فى الموازنات التخطيطية في بحوث التكاليف وفى المؤسسة على المستوى الإدارى، حيث تقوم هذه البحوث بتحديد التكاليف المتوقعة خـــلال سنوات الخطة فى ضوء التوقعات فى سوق المال والأعمال،وأوضاع القوى البشـــرية خلال سنوات الخطة[١٧٣]، وقد أشارت الصفحات السابقة إلى أهم البحوث التى تهتم بعملية التخطيط التعليمى ومن أبرزها دراسة سكار وبولـــس ١٩٩٣ ودراســة آن وجراى ١٩٩٣ اللتان اهتمتا بإعداد خطة مقترحة تعتمد على بيانـــات التكـاليف الكلية للتعليم، كما اهتمت بهذا البعد بحوث مصريـــة خــلال فـترة السـبعينيات والثمانينيات ولكنها قليلة بالقياس بالبحوث الأجنبية

وبوجه عام فإن دراسة الاتجاهات الحديثة لبحوث تكلفـــة التعليـــم خرجــت باهتمامات من أهمها:

١- دراسة تكلفة عدة بدائل تعليمية لاختيار الأفضل منها.

٢- التنبؤ بتكلفة التعليم فى المستقبل.

٣- العلاقة بين تكلفة التعليم وعائده وفعاليته.

ولا زالت لهذا النوع من البحوث فى مصر حاجة لدفع العمـــل التخطيطـــى لمستوى أفضل من التعاون فى مسيرة البحث العلمى.

-الرقابة على التكاليف التعليمية:

وهى تشمل الرقابة على تكلفة الأنشطة التعليمية المختلفة والرقابة على تكلفـــة الوحدة الإنتاجية وهى الطالب أو السنة الدراسية أو المرحلة التعليمية أو المعلـــــم... الخ، وتتم عملية الرقابة من خلال نتائج بحوث دقيقة لتكلفة النشاط التعليمى تصـــل إلى تقديرات دقيقة أو معيارية لتكلفة كل نشاط لإمكان الرقابة على تنفيذه بمقارنـــة التكلفة الفعلية بالتكلفة المعيارية ومعرفة الوفر أو الهدر وأسبابه، وهنا تسهم بحـــوث تكلفة التعليم فى كشف الانحرافات المالية وفى معرفة مستوى الانضباط المالى بالمؤسسة التعليمية،وخلت الساحة العربية من بحوث فى مجال الرقابة على التكاليف التعليميـــة، إلا من بعض البحوث التى اهتمت بالهدر، بينما برزت البحوث الأجنبية وكان منـــها دراسة ويليام ١٩٩٤ التى اهتمت بحساب تكلفة كل نشاط تعليمى على حدة.

- اتخاذ القرارات وحل المشكلات الإدارية :

تسهم بحوث تكلفة التعليم فى ترشيد القرارات الإدارية لاختيار البدائل الأقـــل تكلفة، أو إدخال أنشطة جديدة للعملية التعليمية أو استخدام تكنولوجيا حديثة مثـــل إدخال الكمبيوتر فى التدريس أو استخدام دوائر تليفزيونية فى التدريس عن بعد،وهنا يلزم أن تتوفر البيانات اللازمة للمفاضلة،وبدونها لا يكون القرار مأمون العواقـــب، لأنه يستند عندئذ على الخبرة الشخصية والتخمين،كما يصعـــب إصـــدار القـــرار بالتخمين إذا ما تعددت البدائل.

ولا تزال ساحة البحث التربوى فى مصر فى حاجة لمثل هذه الدراســـات الـــتى تسهم فى صناعة القرار التربوى بدلا من القيام بأبحاث تبرر إصدار القـــرار ثم إجراء أبحاث أخرى تبرر إصدار عكس القرار،وتزداد أهميـــة دراســـة التجديـــدات التربوية من منظور التكلفة لتحديد الأعباء المالية المرتبطة بالأخذ بهـــا، خاصـــة مـــع تسارع الثورة المعلوماتية المعاصرة وما تتطلبه من مدخلات تكنولوجية فى مؤسســـاتنا

التعليمية، فلم يعد على التعليم اليوم مهمة الحفاظ على التراث ونقل المعلومات،كما كان فى الماضى، بل أصبح عليه تمكين الطلاب من استرجاع واستخدام وتوظيف المعلومات، الأمر يتطلب تطوير التعليم هدفا ومنهجا ومضمونا وطريقة على حد قول وزير التعليم المصرى عام ١٩٩٣[١٧٤].

- زيادة إنتاجية التعليم:

اهتمت بحوث تكلفة التعليم فى مصر بدراسة إنتاجية التعليم كقضية أساسية لها عن طريق الربط بين تكلفة التعليم وعوائده المادية والبشرية، والربط بين تكلفة التعليم وفعاليته، وقد برزت فى مصر عدة دراسات فى هذا المجال،حيث اهتمت بعض الدراسات بالربط بين الكلفة والكفاية الخارجية للتعليم وفقا لنظرية العرض والطلب مثل دراسة دسوقى عبد الجليل التى اهتمت بالكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى فى مصر (١٩٨١) ودراسة المجلس القومى للتعليم (١٩٨٥) بشأن تقدير احتياجات القطاعات الهندسية فى مصر من التقنيين الصناعيين حتى عام (٢٠٠٠) والتى أوصت برسم سياسة مستقبلية لإعداد المعلم تحت مظلة الجامعة.

واهتمت بعض دراسات كلفة التعليم بتقييم الناتج التعليمى مثل دراسة البان فى سوريا ١٩٩٦ ودراسة تشارز Chairs ١٩٩٦ ودراسة فيليب Phillip ١٩٩٢ C. فى أمريكا ودراسة فاليرى Valerie ١٩٩٢ فى اسكتلندا.

كما اهتمت بعض الدراسات بالعلاقة بين تكلفة التعليم والعائد المادى والاجتماعى مثل دراسة محمود عباس ١٩٩٥ التى استخدمت تحليل التكلفة مع العائد فى حساب العائد الاقتصادى من المعاهد الثانوية الفنية التجارية المتوسطة،ودراسة هوج Huge ١٩٩٤ فى المملكة المتحدة،ودراسة رالف ١٩٩٧ Ralph فى أمريكا.

وخرجت دراسة الاتجاهات الحديثة لبحوث تكلفة التعليم فى مصر والعالم حول إنتاجية التعليم بجوانب الاهتمام التالية:

١- تطور التكاليف وضبطها.

٢- دراسة استخدام عدة أساليب فى تطوير التعليم.

٣- الربط بين تكلفة التعليم وعائده الفردى والاجتماعى.

٤- تقييم المشروع التعليمى من منظور الكلفة والمنفعة.

ولا تزال البيئة المصرية فى حاجة لمزيد من البحوث فى هذا المجال لبعث النشاط والحيوية والتجديد فى مدارسنا وفى مؤسساتنا البحثية.

- تسعير الخدمة التعليمية وترشيد الإنفاق عليها:

قوم بحوث تكلفة التعليم بتحليل وتبويب بيانات وعناصر التكاليف لتحديد تكلفة كل عنصر من عناصر العملية التعليمية. مما يسهم فى تحديد تكلفة الوحدة الإنتاجية أو تكلفة الأداء التعليمى وتسمى هذه العملية تسعير الخدمة التعليمية.

وتفيد هذه العملية رجال الاستثمار فى التفكير فى الدخول لميدان الاستثمار فى التعليم فى ضوء دراسة جدوى دقيقة،كما تفيد فى اقتراح ما يلزم لترشيد الإنفاق ومعرفة مواطن الإسراف فى الإنفاق على عناصر التكلفة التعليمية، كما تفيد فى اتخاذ قرارات التوسع التعليمى والتجديد التربوى.

وقد تعددت الأبحاث التى اهتمت بمحاسبة التكاليف التعليمية فى مصر من المنظور التربوى والمحاسبى،واهتمت بترشيد الإنفاق على التعليم،وبرغم هذا يلزم المزيد من الاهتمام بدراسات حديثة بما يفيد مصر فى المرحلة الجديدة التى تقدم عليها مرحلة مشاركة رأس المال الخاص فى الاستثمار فى مجال التربية والتعليم.

خامسا: الصعوبات التى تواجه بحوث تكلفة التعليم فى مصر:

يواجه البحث العلمى فى مجال تكلفة التعليم معوقات متعددة تتطلب التصدى لها لإيجاد حلول جذرية بما يمكن البحث التربوى من مواصلة مسيرته بنجاح فى خدمة أهداف التنمية بغرض وضع التصور المناسب لإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر فى

ضوء الاتجاهات الحديثة، والمعوقات التى تواجه البحث العلمى فى هذا المجال، والبحث الحالى يلجأ إلى مناقشة بعض هذه المعوقات فى دراسة نظرية للتعرف على هذه المعوقات ومدى تأثيرها، وهى معوقات خاصة بالباحثين وأخرى خاصة بمؤسسات البحث العلمى التربوى،وثالثة خاصة بطبيعة بحوث تكلفة التعليم، ولعل هذه الصعوبات نرجع إلى بيئة ومناخ البحث العلمى فى مصر وإلى آليات وأساليب البحث ومنهجياته.

ويحدد حجى ١٩٩٨ أزمة البحث التربوى فى مصر فى أزمتى الطلب والآليات، حيث يعانى البحث التربوى من عدم الرغبة فيه ممن حوله، فلا متقبل ولا مستجيب ولا مستفيد، بل إن هناك حاجة لبحوث معينة للحصول على دليل علمى لتبرير قرار معين يتخذ وينفذ مهما تكن مصداقيته، والبحث التربوى اليوم أصبح أداة لإضفاء روح الشرعية على القرار التربوى،وتفادى المسئولية فى اتخاذ القرار أو أصبح أداة لكسب الفخر أو الظهور. كما يواجه البحث التربوى أزمة عدم الالتزام بالمنهج العلمى فى البحث بكل ما يقتضيه من موضوعية ودقة ومصداقية(١٧٥).

ويضيف تقرير وزارة التعليم العالى والبحث العلمى حول ملامح سياسة البحث العلمى فى مصر فى سبتمبر ١٩٩٧- يضيف التقرير- عدة سلبيات يلزم العمل للتغلب عليها منها(١٧٦):

١- فى الإدارة: عدم مواكبة الجهاز الإدارى للأداء الدقيق اللازم للبحث العلمى.

٢- فى التمويل: زيادة تكلفة البحث العلمى، لكن عائدها مضمون.

٣- فى التشريع: يحتاج البحث العلمى إلى تشريعات تنظم دخول التكنولوجيا الأجنبية وتضمن حق التأليف وتحمى الملكية الفكرية.

٤- الافتقار إلى سهولة جمع المعلومات وعدم التواصل مراكز البحث العلمى المناظرة فى الداخل والخارج.

٥- اتجاه كثير من مراكز البحث العلمى إلى العمل الأكاديمى أكثر من تركيزها على التطوير والتنمية الشاملة فى المجتمع، مع القصور فى مواجهة التحديات التى تواجه المجتمع.

٦- لم تستطع حتى الآن مراكز البحث العلمى أن تقنع المؤسسات الاستثمارية بالاستعانة بأبحاثها ودراساتها فى المشروعات التى تقوم بها، ولا أن تقنعها بتمويل الأنشطة المختلفة بهذه المراكز، والتى ترجع عوائدها بالدرجة الأولى على هذه المؤسسات بجانب تطوير البحث العلمى ذاته من خلالها.

وتنطبق بعض هذه الصعوبات على العمل فى بحوث تكلفة التعليم فى مصر، وتواجه الباحثين فيها صعوبات عجز المعلومات والتمويل وإدارة الإجراءات وعدم تعاون مراكز البحث العلمى،وابتعادها عن حاجات المؤسسات الاستثمارية فى السوق المحلية والدولية،والأمر يتطلب تعاون الباحثين وجهات البحث فى التغلب على هذه الصعوبات، وبجانب الإشارات السابقة للصعوبات التى تواجه البحث العلمى والتربوى بصفة عامة، يضيف الكاتب الصعوبات التالية التى تواجه بحوث تكلفة التعليم بصفة خاصة.

١- الخلط بين المصطلحات:

حيث يخلط بعض الباحثين بين بعض المصطلحات فى ميدان تكلفة التعليم واقتصادياته، مثل مفهوم الكلفة والنفقة والتمويل، ومثل النموذج والمدخل ومثل الأسلوب والمنهجية، ويترتب على ذلك تضليل فى النتائج وضياع للجهد والوقت والمال.

٢- اختيار المنهجية الملائمة للبحث:

حيث يشيع بين الباحثين فى التربية إمكانية استعارة منهجية تستخدم فى فروع أخرى من العلوم لغرض تحقيق بعض أهداف بحوث تكلفة التعليم، مثل الاستقراء والاستنباط، واستخدامها فى تبويب التكاليف التعليمية أو فى تحقيق أهداف خاصة. الأمر الذى يرفضه البعض الآخر وصولا إلى قاعدة علمية أو منهجية متخصصة تناسب افتراضات علم اقتصاديات التعليم وطبيعة متغيراته.

ويرتبط بهذه الصعوبة صعوبة عدم الفصل بين المنهجية والمدخل والنموذج التى سبقت الإشارة إليها، حيث ينظر للمنهجية بأنها تحديد للطريق الذى يسلكه الباحث، والأدوات التى يستخدمها وصولا للحقيقة العلمية أو فحصها[١٧٧].

كما ينظر للمدخل بأنه الأداة التى تستخدم ضمن منهج معين فى تحقيق هدف معين، أما النموذج فهو خطة أو مجموعة أشكال تستخدم كمرشد لأداء عمل معين. وعلى ذلك فالمنهجية أحد أدوات النموذج الذى يستخدم لتحقيق هدف بحثى معين[١٧٨]، ولاشك أن الخلط بين هذه المفاهيم أو اختيار منهجية غير ملائمة للبحث يؤثر سلبا فى نتائج بحوث تكلفة التعليم التى يتوقف عليها نشاطات مهمة فى تطوير العملية التعليمية، كما إن هذا يترتب عليه ضياع هوية علم اقتصاديات التعليم وطبيعته الخاصة.

٣- تعدد أساليب بحوث تكلفة التعليم مع عدم الاهتمام بتبويبها:

حيث تستخدم فى بحوث تكلفة التعليم أساليب عديدة، تقوم على الوصف والتحليل والتنبؤ والاستنتاج، هذا ولم تهتم الدراسات التربوية بتصنيف وتبويب هذه الأساليب وبيان ظروف استخدامها وفعاليتها، إسهاما فى تأصيل البحث فى ميدان اقتصاديات التربية كعلم مستقل.

ويمكن الإشارة إلى بعض طرق البحث الشائعة فى بحوث تكلفة التعليم فيما يلى[١٧٩]:

أ- طريقة المقارنات الوصفية:

حيث تستخدم المقارنات بين جداول الموازنة ومتوسطات نصيب الطالب منها بين المناطق التعليمية أو الدول المختلفة لمعرفة أكثر البلدان تمتعا بإنفاق أكثر، أو لحاجة لمزيد من المساعدة الحكومية، وتستخدم هنا النسب المئوية والأساليب الإحصائية الوصفية التى تفيد فى تحقيق المقارنة الوصفية،ومن بين الذين استخدموا هذا الأسلوب دينسون فى أمريكا عام ١٩٦٥، وكذلك دراسة غادة البان فى سوريا عام ١٩٩٦، ومعهد التخطيط القومى فى مصر عام ١٩٩٦،ودراسة المركز القومى للإحصاء التربوى بواشنطن ١٩٩٦[١٨٠].

ب- طريقة الارتباط بين تزايد التكاليف والنمو فى الدخل القومى:

فى هذه الطريقة يتم دراسة الارتباط بين نمو الدخل القومى ومتوسط تكلفة الطالب ومتوسط تكلفة المرحلة التعليمية، وذلك بهدف معرفة العلاقة بينهما فى فترات زمنية مختلفة مما يسهم فى اتخاذ القرار الخاص بالإنفاق الحكومى على التعليم، كما تفيد هذه الطريقة فى الربط بين التعليم والنمو فى الدخل القومى،ومن الدراسات التى استخدمت هذه الطريقة دراسة كارل ج شولتز ١٩٩٥[١٨١].

جـ- الطريقة الطولية أو المستعرضة:

وهى تقوم على تحديد معادلة حساب التكاليف التعليمية واختبار عينة من الطلاب فى فوج تعليمى معين وجمع البيانات واستخلاص متوسط التكلفة فى الفرق الدراسية المختلفة بطريقة عرضية،ويمكن اختبار مجموعة أفراد، ثم متابعتهم وتسجيل البيانات سنويا واستخلاص متوسط التكلفة بالطريقة الطولية، ومن أحدث الدراسات التى استخدمت هذه الطريقة دراسة موشى ١٩٩٥، ودراسة فيصل الراوى ١٩٩٠، ودراسة على عبد ربه ١٩٩٣[١٨٢]. ويتم فى هذه البحوث عملية تفسير التكاليف الكلية المستخلصة والتعرف على أسباب تزايدها،وتفيد هذه الطريقة فى إمكان التوصل إلى تقدير دقيق للتكلفة التعليمية المعيارية فى عمليات تخطيط ومتابعة ومراقبة الأداء التعليمى.

٤- ضعف الخلفية الفكرية للباحث:

تتطلب بحوث تكلفة التعليم خلفية فكرية خاصة لدى الباحثين، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والجوانب التربوية التعليمية،ولعل هذه السمة تميز الباحث الجاد فى مجالات أصول التربية جميعها، لأن هذا الميدان يدرس علاقة التربية بمجالات المعرفة المختلفة.

إن وعى الباحث فى مجال تكلفة التعليم بالخلفية الفكرية التى ترتبط ببحثه، يعد خطوة مهمة للوصول إلى أدق وافضل النتائج، لأن الباحث قد يصل إلى نتائج كمية

جيدة، ولكنه يفشل فى تفسير هذه النتائج وربطها بالواقع التعليمى المجتمعى القـائم، فيتحول البحث إلى مثيله فى قسم الاقتصاد والعلوم السياسـية، ولعـل الغـرض الأساسى فى بحوث تكلفة التعليم ليس غرضا اقتصاديا بحتا ولكنـه غـرض تربـوى تعليمى.

وقد ترجع ظاهرة ضعف الخلفية الفكرية لدى الباحثين فى التربية والبـاحثين فى مجال تكلفة التعليم بصفة خاصة إلى ما يلى:

أ - زيادة العبء التدريسى على أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجانب الأعباء الإدارية متمثلة فى أعمال رصد الدرجات وإظهار النتائج وغير ذلك من مـهام يتحملها عضو هيئة التدريس بكليات التربية.

ب- ضعف الاهتمام بالبحث التربوى فى بعض كليات التربية خاصة فى البلاد العربية ولا يمثل نشاط البحث العلمى فى بعض كليات التربية العربية أكثر مـن ٥٪ تقريبا من الأعباء الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس مقابل ٣٣٪ فى جامعـات البلدان المتقدمة[١٨٣].

جـ- لا يعتمد العمل فى بحوث الماجستير والدكتوراه فى مجال تكلفة التعليم أو غيرها من البحوث فى ميدان اقتصاديات التعليم على دراسة قبلية فى مجالات الاقتصـاد والسياسة التى قد تكون ضرورية للتعمق فى البحوث التربوية من هذا النوع، بل يوجه المشرف الطالب والعمل البحثى دون تأكد من توفر متطلبات قبلية هامـة للبحث فى هذا المجال، مما يحرم الطالب فرصة التوصل إلى نتائج مفيدة ومتعمقـة لبحثه.

د - تسرع الباحثين وندرة الباحث التربوى المتزوى الذى يحب البحـث العلمـى ويعشقه والذى يبحث عن المعرفة دون توجيه لها، والذى يتحمل فى نظير ذلـك أية أعباء مالية أو إنسانية.

وقد أوضحت دراسة حسن شحاته (٢٠٠٠) أن هذه الخلفية الفكرية للبـاحثين يمكن أن تشمل[١٨٤]:

١- إتقان مناهج البحث العلمى فى المجال المدرسى.

٢- التمكن من الكتابة العلمية السليمة.

٣- السيطرة على القواعد اللغوية.

٤- فهم أنظمة المكتبات المكتوبة والمكتبات الإلكترونية.

٥- استخدام اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة وفهما.

٦- تبنى فلسفة أو موقف تربوى واضح تجاه القضايا البحثية.

والواضح أن هذه الخلفية الفكرية ليست إلا مواصفات معرفية تتطلبها بحوث تكلفة التعليم مثلها مثل البحوث التربوية الأخرى، إلا أنها هنا تحتل مكانة خاصة لاعتماد بحوث تكلفة التعليم على مهارات معرفية خاصة ترتبط بعلوم الاقتصاد والمحاسبة والإدارة بجانب المهارات البحثية الاقتصادية والمهارات البحثية التربوية.

ويترتب على ضعف الخلفية الفكرية للباحث فى مجال تكلفة التعليم صعوبة صياغة المفاهيم والمصطلحات التى يعمل عليها، وصعوبة تحليل الظاهرة التى يدرسها وتفسيرها تربويا واقتصاديا واجتماعيا، كما إن قدرة الباحث على إدراك المعانى الشمولية والمتكاملة المستهدفة من تفسير الظاهرة وحل مشكلة بحثه تتطلب مهارات خاصة وقدرات محددة يصعب توفرها بدون خلفية فكرية وثقافية ترتبط بهذا النوع من البحوث.

٥- غياب التخطيط العلمى لبحوث تكلفة التعليم فى مصر:

إن النجاح فى أى عمل يتطلب التخطيط الدقيق لممارسته، والمستغرب أن النشاط البحثى بكليات التربية وبرغم زيادة الطلب عليه حاليا، وبرغم كونه أحد ثلاثة أهداف تقوم الكليات الجامعية على أدائها، ويعتمد نجاحها على التقدم فيها، فإن البحوث التربوية مؤسسة - للأسف- بلا تخطيط فى معظم كليات التربية، وليس هذا فحسب بل إنه لا توجد معايير أو ضوابط لهذه البحوث، والأمر متروك للباحثين

والمشرفين، وبالتالى نجد الرصيد البحثى فى مصر يواجه كثيرا من التناقضات التى تضعف مصداقية هذه البحوث وإمكانية تطبيقها، إذ أن كثير من البحوث التربوية يخلو من نظرة شمولية وليس إلا رؤية شخصية واجتهاد فردى.

ولا زالت بحوث تكلفة التعليم فى مصر فى حاجة إلى استراتيجية بحثية تتضمن خططا واضحة وأولويات محددة الأهداف تتجه نحو تحقيق سياسة تربوية شاملة تقوم على الترابط بين كليات التربية والأقسام الأكاديمية بالكليات المناظرة، وتعد الدراسة الحالية خطوة نحو بناء هذه الخطة البحثية أو الخريطة البحثية، وبالطبع فإن بناء هذه الخريطة البحثية لا بد أن يقوم على استراتيجية واضحة تتضمن من وجهة نظر الكاتب:

أ - دراسة متطلبات الواقع التربوى ومشكلات العمل المؤسسى فى التعليم.

ب- دراسة إمكانات الأقسام التربوية والأكاديمية المناظرة له.

جـ- دراسة الاتجاهات الحديثة فى البحوث التربوية فى العالم.

د- دراسة توجهات السياسة التعليمية فى الميدان التعليمى المدروس.

هـ- تحديد أهداف الخريطة البحثية.

و - وضع أولويات الخريطة البحثية فى المجال المدرسى.

ويجب أن يراعى فى بناء الخريطة البحثية لبحوث تكلفة التعليم فى مصر ما يلى:

أ - أن يشارك فى وضعها القسم التربوى المختص والقسم المناظر فى الكليات الأكاديمية مثل أقسام المحاسبة والتسويق وإدارة الأعمال بكليات التجارة لضمان التفاعل بين فرع العلم ولعدم انفلات التعليم كمشروع اقتصادى من الحقيبة الاقتصادية للدولة.

ب- الاهتمام بالبحوث المشتركة بين الأقسام التربوية وبعض الخبراء فى ميدان التربية والتعليم لإحداث توجه بحثى لدى الممارسين فى ميدان التربية والتعليم، كما يمكن استغلال هذه البحوث المشتركة فى تسويق البحوث التربوية التى تعدها الأقسام المختلفة فى كليات التربية إثراء للبحوث التربوية وتفعيلا لها فى الميدان.

جـ- أن تكون خطة بحوث تكلفة التعليم جزءا من خريطة أكبر للبحوث التربوية فى الكلية والكليات المختلفة تمهيدا لوضع خطة عامة للبحث العلمى فى مصر.

د - أن تكون بحوث تكلفة التعليم ضمن مدرسة بحثية واضحة المعالم تقوم على نظرية نقدية واضحة ومعيارية سليمة..

ولعل الأخذ بهذه المواصفات والمعايير لخريطة بحوث تكلفة التعليم فى مصر، يضمن إلى حد كبير التخلص من صعوبات عديدة تواجه الباحثين والممارسين والمهتمين فى ميدان تكلفة التعليم فى مصر.

٦- قلة اهتمام المؤسسات البحثية ببحوث تكلفة التعليم فى مصر:

يعتبر النشاط البحثى التربوى من أكثر الأنشطة رواجا فى الكليات الجامعية ومراكز البحوث، نظرا لتزايد الطلب على إجراء البحوث التربوية، ولا تكاد كلية من كليات التربية فى مصر أو مركزا للبحوث التربوية تخلو من مناقشة رسالة أو إصدار مجلة للبحوث التربوية فى كل شهر من شهور السنة الدراسية، ومن ثم فهناك سيل كبير من البحوث التربوية،وبرغم ذلك فإنه وسط هذا السيل يندر أن نجد بحثا حول تكلفة التعليم مع أهمية هذا النوع من البحوث فى التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

وقد ترجع هذه الظاهرة إلى عوامل منها- من وجهة نظر الباحث- ما يلى:

- عدم وجود أولويات للبحوث التربوية فى الجامعات أو مراكز البحوث التربوية تشجع الباحثين وتوجههم إلى القضايا التى تهم العلم وتهم الدولة.
- ترك مهمة اختيار البحوث التربوية إلى السادة المشرفين أو إلى رغبات الطلاب حتى برز ما يسمى بالموضة البحثية، حيث تتعدد البحوث فى مجال ما وتخلو فى مجال آخر حسب اتجاه الطلاب نحو المشرفين أو لغير ذلك من أسباب شخصية.

- حاجة المكتبات التربوية إلى مزيد من المراجع والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة فى مجال تكلفة التعليم وعدم وجود خدمة مكتبية عربية متخصصة للتزويد بالمعلومات على غرار ERIC.
- تهيئة البيئة العلمية المناسبة للبحث فى مجالات تربوية أخرى قد يتوفر المشرفون عليها أو تتمتع بسمعة حسنة لسهولتها وتوفر بياناتها.
- صعوبة حصول الباحثين على البيانات والإحصاءات اللازمة لبحوث تكلفة التعليم واعتماد ذلك على إجراءات إدارية وأمنية تتطلب وقتا وجهدا قد لا يتوفر لدى كثير من الباحثين.
- طبيعة بحوث تكلفة التعليم وسيطرة الأرقام والإحصاءات عليها الأمر الذى لا يفضله بعض الباحثين فى التربية.
- عدم وجود قاعدة بيانات تربوية تقدم البيانات والإحصاءات المحلية والدولية اللازمة لبحوث تكلفة التعليم فى مصر والعالم، كما لا تتوفر بيانات عن البحوث التربوية فى هذا المجال بشكل علمى متقدم بخلاف شبكة المعلومات التربوية الأمريكية ERIC، وقد يرجع غياب هذه القاعدة المعلوماتية إلى عدم استخدام التقنيات الحديثة فى تخزين المعلومات واسترجعاها ونشرها، وتجدر الإشارة هنا إلى محاولة دولة الأردن فى إنشاء قاعدة معلومات تربوية بمعرفة المركز الوطنى للبحث وتطوير الموارد البشرية عام ١٩٩١، وقد تضمنت هذه القاعدة معلومات عن المدارس حول الطلاب والمعلمين والمبانى والقوى البشرية والامتحانات إلى غير ذلك، وقد وضعت هذه القاعدة فى خدمة الباحثين وصناع القرار التربوى والمخططين التربويين.
- قلة فرص التنسيق بين الجامعات وكليات التربية فى الداخل والخارج فى مجال بحوث تكلفة التعليم، مما يحرم مؤسساتنا البحثية من خبرة ونتائج البحوث التربوية التى تتم فى كليات أخرى فى مصر أو خارجها، ولا تزال القدرات

البحثية لكثير من الباحثين فى مجال تكلفة التعليم أو غيره من المجالات التربوية فى حاجة إلى التنمية بالإطلاع على أدبيات البحث الأجنبية والعربية، أو من خلال حوارات ومناقشات مع الخبراء والمتخصصين فى البحوث التربوية.

ويرتبط بهذه النقطة قلة الكشافات التى تصدر عن مؤسسات البحث التربوى،وقد أشارت دراسة النبهان وأبو حسان (١٩٩٦) إلى غياب التنسيق بين الجامعات فى مجال البحوث العلمية وإلى ندرة البحوث ذات الطابع القومى فى معالجة المشكلات المشتركة بين الدول العربية والتى قد يساهم فى حلها مؤسسة بحثية عربية تقوم بدور التنسيق بين جهات البحث والباحثين[١٨٥].

٧- قلة البحوث الجماعية:

تتميز البحوث التربوية فى الدول المتقدمة فى مراكز البحوث والجامعات بالمشاركة، حيث يتجمع فريق من الباحثين ذوى خبرات متعددة ومتدرجة يقودهم أستاذ متميز ومتقدم الخبرة والعلم، والتعاون بينهم يسهل إنهاء أصعب وأكبر البحوث التربوية المتخصصة.

وبحوث تكلفة التعليم تحتاج لمزيد من الخبرة وتضافر الجهود،وقد تدفع البحوث الجماعية حركة هذه البحوث إلى تقدم افضل، إلا أن بيئة البحث التربوى فى مصر اليوم تنظر إلى إجراء البحوث التربوية نظرة ذاتية ومصلحة شخصية للباحثين، وقد تكون الترقية هى الهدف الأول من إجراء البحوث التربوية – كما سبق التوضيح، ولهذا يندر وجود البحوث الجماعية فى مجال تكلفة التعليم فى مصر.

٨- صعوبة إدماج المعلمين ورجال التعليم ورجال الاستثمار فى العملية البحثية:

إن الهدف من البحث فى مجال تكلفة التعليم يتضمن جانبين: جانب تعليمى يخص رجال التعليم وجانب اقتصادى يخص رجال الاقتصاد والاستثمار،ولعل التعاون والمشاركة بين هاتين الفئتين يهم الباحث فى مجال تكلفة التعليم وتثرى هذه البحوث إلى درجة كبيرة، وتتعدد أشكال التعاون بين الباحثين والمعلمين ورجال الاستثمار، ويعرض كاتب هذه السطور الأشكال التالية:

أ - الدعوة إلى إنشاء مراكز بحثية تربوية تتبع جمعيات رجال الاستثمار ومراكز بحثية تنموية تتبع كليات التربية، بحيث ينشأ شكل من أشكال التوأمة من الطرفين لإرسال واستقبال توجهات كل من الطرفين، وتنشيط التفاعل المفقود بينهما، ويمكن لهذين المركزين إصدار مجلة بحث مشتركة لنشر الأبحاث العلمية المشتركة.

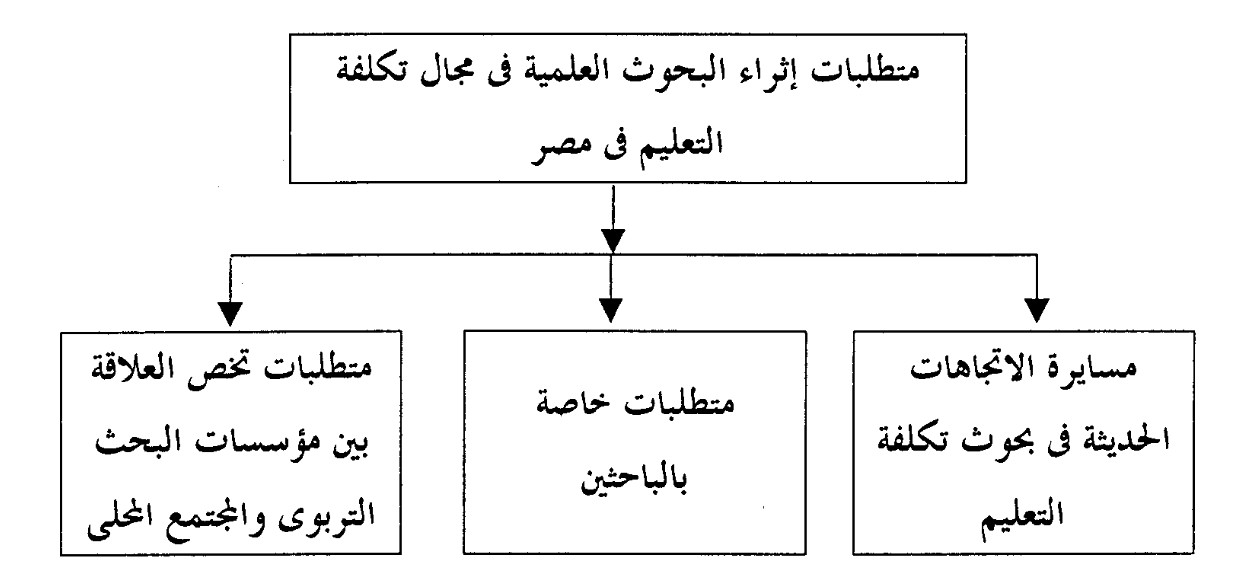
ب- الاهتمام بإنشاء مؤتمرات حول القضايا المشتركة بين المعلمين ورجال الاستثمار والباحثين فى مجال تكلفة التعليم لوضع أسس التفاعل بين الطرفين وتيسيرا لاستغلال رأس المال الخاص فى تطوير العملية التعليمية من ناحية وفى البحوث التربوية من ناحية أخرى.

جـ- فتح قنوات اتصال بين كليات التربية ومراكز البحوث التربوية وبين المنظمات التعاونية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والأجهزة الحكومية لتقديم الخبرة البحثية لكل منهم حسب احتياجاته.

وعموما فهذه تصورات للتغلب على صعوبة إدماج المعلمين والمجتمع المحلى فى قضية البحث التربوى، والتى لها أثرها البالغ فى إثراء بحوث تكلفة التعليم وتفعيل دورها فى تنمية المجتمع المصرى.

سادسا: متطلبات إثراء البحوث العلمية فى مجال تكلفة التعليم فى مصر "توصية بحثية"

إن إثراء البحوث العلمية فى مجال تكلفة التعليم فى مصر، كى تواكب القضايا العالمية المعاصرة وتستوعب مشكلات المجتمع المحلى وتساير السياسة التعليمية المرسومة يتوقف على مدى الاستعداد لإحداث تغييرات فكرية وفنية فى تقنية البحث التربوى،وعلى مدى توفير بعض المتطلبات اللازمة لتحقيق هذا الثراء الفكرى والفنى والذى يتلخص فى تحسين جودة البحوث فى مجال تكلفة التعليم،ويوضح النموذج التالى هذه المتطلبات،ويتلوه شرح موجز.



١- مسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة فى بحوث تكلفة التعليم:

لإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر أهداف تربوية واقتصادية ومجتمعية تزيد من أهمية توفير ما يلزم لتحقيق هذه الأهداف، وقد تعرض البحث الحالى لأهم الاتجاهات الحديثة فى بحوث تكلفة التعليم فى مصر والعالم،وتعد مسايرة هذه الاتجاهات خطوة ضرورية للنهوض ببحوث هذا المجال فى مصر،وباستعراض ما توصلت إليه الاتجاهات الحديثة، يمكن وضع الأولويات التالية لبحوث تكلفة التعليم فى مصر إثراء لهذه البحوث وتفعيلا لنتائجها فى خدمة المجتمع المصرى والعالمى.

أ- بحوث تكلفة التعليم وسياسة الخصخصة:

فى ضوء الاهتمام العالمى لبحوث تكلفة التعليم بقضية الخصخصة، يمكن الخروج ببعض التوجهات التى يلزم استثمارها لإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر،ومنها:

- دراسة الجهات غير الحكومية التى يمكن أن تدعم التعليم فى الدولة.
- دراسة موقع التعليم الخاص من التعليم الحكومى على المستوى الكمى والنوعى.
- دراسة إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات التعليمية وأهم الأسس التربوية لهذه المشاركة.

ب- بحوث تكلفة التعليم وترشيد الإنفاق الحكومى:

فى ضوء اتجاهات بحوث تكلفة التعليم فى مجال ترشيد الإنفاق الحكومى، يمكن الاستعانة بالتوجهات التالية فى إثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر:

- دراسة أثر اقتصاديات الحجم على تكلفة التعليم (خفض أعداد العاملين، زيادة أعداد التلاميذ، فكرة المدارس المجمعة).
- دراسة تحديد التكاليف المعيارية للأنشطة التعليمية المختلفة.
- دراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدام الحاسب الآلى فى التعليم.
- دراسة استخدام تقنيات تربوية اقل تكلفة
- دراسة فكرة دعم التعليم عن طريق عقد مشاركة أو بونات تعليمية لمساعدة غير القادرين.
- دراسة مصادر أخرى لدعم الإنفاق الحكومى على التعليم.

جـ- بحوث تكلفة التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية:

يتجه التعليم فى مصر اليوم نحو الجماهيرية وخاصة التعليم الجامعى والعالى، وأصبح على بحوث تكلفة التعليم أن تتجه نحو تكاليف التعليم المقدم إلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لمعرفة مدى إسهام الدولة فى تقديم الخدمات التعليمية تبعا للطبقة التى تتمتع بهذه الخدمات التعليمية.

وهنا يمكن لبحوث تكلفة التعليم أن تهتم بالمدارس فى المناطق الريفية والحضرية لمعرفة مدى السخاء فى تقديم الخدمات التعليمية والتأكد من تطبيق العدالة التعليمية، كما يمكن أن يكرر نفس الشئ بالنسبة للمدارس الدينية والعامة أو أية تصنيفات اجتماعية للمدارس إن وجدت.

د- بحوث تكلفة التعليم وتخطيط التعليم:

اهتمت الدراسات الأجنبية بدراسة التكلفة التعليمية لأغراض تخطيطية، والمقارنة بين عدة بدائل تعليمية حسب ما تتكلف وما يترتب عليها من أثر فى زيادة العوائد

المهنية لدى الخريج، ويمكن أن تفيد بحوث تكلفة التعليم فى مصر من واحد أو أكثر من التوجهات التالية:

- الدراسة المحاسبية لعدة بدائل تعليمية واختيار الأفضل منها.
- تقييم مشروع تعليمى مثل تجربة دمج الكليات أو تجربة مبارك كــول لتطويـــر التعليم الفنى.
- دراسة عوامل زيادة إنتاجية التعليم وتحسينه.
- اقتراح نموذج معين للتكاليف التعليمية يضمن زيادة عوائد التعليم وفعاليته.
- التعرف على مواطن الهدر فى التعليم.
- تحليل تكاليف التربية لمرحلة عمرية معينة مثل مرحلة الطفولة.
- تتبع عوامل زيادة تكلفة التعليم وسد منابعها.

هـ- بحوث تكلفة التعليم وزيادة إنتاجية التعليم:

اهتمت بحوث تكلفة التعليم بدراسة القضايا التعليمية المرتبطة بتحقيـــق أكـــبر معدل لإنتاجية التعليم، حيث تعرضت للربط بين تكلفة التعليم وكل مـــن محتـوى التعليم وحاجات سوق العمل والهدر المدرسى،ويمكن أن تفيد بحوث تكلفة التعليـم فى مصر من توجهات مثل:

- تطور التكاليف التعليمية وضبطها.
- الربط بين كلفة التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية.
- أثر بعض القوانين فى تطوير التعليم وتحسينه.
- المفاضلة بين عدة بدائل تعليمية.
- دراسة كلفة بعض التجديدات التربوية التى تحقق إنتاجية أكبر.

و- بحوث تكاليف التعليم وسياسة تمويل التعليم:

تعد دراسة سياسة تمويل التعليم واحدة من التوجهات البارزة لبحوث تكلفـــة التعليم فى العالم، حيث تدرس الموارد المالية المخصصة للتعليم ومصادر التمويل ونسـبة

إسهام كل مصدر منها، حيث اهتمت بعض الدراسات بالقروض والمنح بجانب التمويل الحكومى، ويمكن أن تفيد بحوث تكلفة التعليم فى مصر من توجهات مثل:

- تحديد أهم مصادر الإنفاق غير الحكومى على التعليم فى مصر.
- تحليل العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم فى مصر.
- وضع خطة تمويل مقترحة لتوزيع الميزانية بشكل ملائم على المراحل التعليمية.
- وضع الحدود المناسبة للأخذ بسياسة مجانية التعليم.

ز- بحوث محاسبة التكاليف التعليمية:

تزداد يوما بعد يوم أهمية محاسبة التكاليف التعليمية، حيث يدرس الباحث مكونات التكلفة التعليمية، فى محاولة للسيطرة عليها وضبطها، ويمكن أن تفيد بحوث تكلفة التعليم فى مصر من توجهات مثل:

- حساب سعر الخدمة التعليمية
- استخدام أدوات ومداخل أخرى لحساب التكلفة التعليمية مثل مدخل النشاط التعليمى – مدخل الساعة التعليمية– المخزون التربوى.
- تقدير التكاليف التعليمية لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية مثل المعلم– المدرسة– الدولة – الفرد... الخ.

ويضاف إلى هذه التوجهات عوامل مرتبطة بمنهجية البحث فى التكاليف التعليمية، والتى تتطلب معها وضع أولويات للبحث وتكوين المدارس البحثية والاهتمام بالنظرة النقدية للأدبيات التربوية،والاهتمام بالبحوث المستقبلية ووضع الخطط البحثية السنوية التى تضمن توفر هذه المتطلبات.

وهكذا قدمت الدراسة الحالية تصورا بحثيا لبعض الاتجاهات الحديثة التى يمكن استغلالها فى إثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر، وفى الصفحات التالية محاولة لإثراء هذه البحوث من خلال تنمية الباحثين وتنمية العلاقة بين مؤسسات البحث والمجتمع المحلى.

٣- متطلبات خاصة بالباحثين:

تتطلب مهنة البحث التربوى مواصفات خاصة لدى الباحث أصبح توافرها ضرورى لإثراء البحث التربوى بصفة عامة وبحوث تكلفة التعليم بصفة خاصة، وتتحدد هذه المتطلبات فى:

١- الاهتمام بالاختيار وإعداد الباحثين إعدادا علميا وأكاديميا متخصصا فى المجال وذلك بتوجيه الباحثين نحو الإطلاع على المراجع والأدبيات الضرورية للبحث فى ميدان التكاليف التعليمية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية وعلم النفس.

٢- التدريب على مهارات البحث التربوى فى مجال التكاليف التعليمية، من خلال ورش عمل وفرق بحثية تضم كوادر بحثية متنوعة.

٣- التأكد من توفر بعض الخصائص والمواصفات الشخصية لدى الباحث، ومن أهمها الأمانة والثقة بالنفس والموضوعية والصدق، والمرونة فى التفكير وتقبل الرأى الآخر، ودقة الملاحظة والابتكارية، هذا بجانب بعد معلوماتى يتضمن بالضرورة إتقان مناهج البحث التربوى وتصميماته، والتمكن من استخدام اللغة العربية ولغة أجنبية والقدرة على فهم المعلومات الإحصائية واستخدامها والقدرة على استخدام الحاسب الآلى والانترنيت.

والأمر قد يكون فى حاجة لفحص هذه المتطلبات،ومدى تقدير بعض الباحثين لها فى دراسة ميدانية، إلا أن النظرة الفاحصة تبين أن معظم نتائج البحوث الميدانية لم تغير كثيرا من التصورات النظرية التى سبقت الدراسة الميدانية، بل تأتى النتائج بين ثنايا الدراسة النظرية.

٤- التخلص من النظرة الفوقية للباحثين والمسئولين عن البحث التربوى تجاه القائمين على العملية التعليمية،وذلك حتى يخاطبهم البحث التربوى،ويحثهم على المشاركة فى البحوث، ويلاحظ هذا التوجه بين المعلمين والعاملين فى ميدان التربية والتعليم فى كثير من بلدان العالم، حيث نجد أن كثيرا من بحوث تكاليف

التعليم التى تنشرها مجلات علمية معروفة تمت بأيدى بعض المعلمين ونظار المدارس وغيرهم من المهتمين بالعملية التعليمية.

٣- متطلبات خاصة بمؤسسات البحث التربوى والمجتمع الدولى:

يحتاج البحث فى مجال تكلفة التعليم تهيئة بعض الظروف فى المؤسسات البحثية والمجتمع المحلى، ولإثراء بحوث تكلفة التعليم فى مصر من هذا الجانب، يرى الباحث ضرورة توفير ما يلى:

أ - وجود سياسة محددة للبحث التربوى:

تقوم بحوث تكلفة التعليم على أسس تربوية واقتصادية وسياسية، ولهذا فإن قيام هذه البحوث بشكل عشوائى ليس من شأنه سوى التوصل إلى نتائج غير مترابطة ومتناقضة أحيانا، وذلك أن التخطيط الجيد للعمل التربوى ضرورى للتغلب على المشكلات التى قد تواجه العمل،حيث تكون المشكلات هنا محسوبة ومتوقعة.

وتشير الدراسات التربوية إلى أن غالبية مؤسسات البحث التربوى فى مصر من الكليات الجامعية ومراكز البحوث لا ترتكز على سياسة وخطة محدودة للبحوث التربوية لديها، وقد أكدت على ذلك دراسات عديدة منها دراسة عنتر لطفى (١٩٩٥) حول معوقات البحث العلمى بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التدريس[١٨٦]. كما أن التخطيط الجيد للبحث العلمى يتضمن تحديد أولويات العمل التى تناسب الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة. وقد أكد على ذلك محمد عثمان خضر (١٩٨٩) فى دراسة حول البحث العلمى فى الأقطار العربية استهدفت تحديد أهم المشكلات التى تواجه البحوث العلمية فى البلاد العربية، وتوصلت إلى أن غياب سياسة البحث العلمى وضبابية الأهداف وضعف العلاقة العضوية بين مؤسسات البحث العلمى وجهات المجتمع المحلى من أخطر المشكلات التى تواجه البحوث فى البلاد العربية[١٨٧].

وعلى ذلك فإن مؤسسات البحث التربوى فى مصر مطالبة بتحديد سياسة واضحة المعالم يتضح من خلالها موقع بحوث تكلفة التعليم، والاستراتيجية التى ترمى إلى تحقيقها هذه البحوث،وإضفاء الجو الذى يساعد على البحث والدراسة والتصدى للمشكلات التى تواجه المجتمع المحلى.

ب- تهيئة المناخ البحثى الملائم:

يتفرغ عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث بغرض البحث العلمى، وبرغم ذلك نجد أن إنتاجهم العلمى أقل بكثير مما ينبغى أن يكون عليه لا بسبب انشغالهم بل بسبب عدم تهيئة المناخ البحثى الملائم،وإن اتجه بعض الباحثين الجادين لدراسة قضايا معينة فإنهم يكونون مدفوعين بحماس شخصى لا بحركة علمية منهجية يتبناها كل منهم، وبالتالى تحدث هجرة بعض مجالات البحث والإقبال الزائد على مجالات أخرى، وتتطلب بحوث تكلفة التعليم تهيئة البيئة الملائمة، وقد يتطلب ذلك بدوره ما يلى:

١- عقد المؤتمرات والندوات العلمية حول موضوع تكلفة التعليم وتبادل الآراء ووجهات النظر حول هذا النوع من البحوث وكيفية إثرائها.

٢- إصدار مجلات متخصصة لهذا النوع من البحوث لتقديم ونشر البحوث المرتبطة بهذا المجال والتعرف على أبحاث الآخرين.

٣- إتاحة الحرية الأكاديمية للطلاب والمشرفين الراغبين فى البحث فى هذا المجال.

٤- تولية المتخصصين مهمة الإشراف على بحوث تكلفة التعليم وقيادة المراكز البحثية المتخصصة فى هذا المجال.

٥- إنشاء مراكز بحثية تهتم بهذا النوع من البحوث.

٦- الاهتمام بالرؤى المستقبلية فى التخطيط لبحوث تكلفة التعلم.

٧- توفير المعلومات والمصادر اللازمة للباحثين فى مجال تكلفة التعليم.

٨- توفير إمكانات الاتصال بشبكات المعلومات العالمية للإطلاع على أحدث البحوث فى المجال.

٩- توفير فرص الحوار والمناقشة بين الباحثين وصانعى القرار فى البيئة المحلية بما يربط موضوعات البحوث المدروسة والقضايا الهامة ذات الأولوية.

١٠- توجيه الاهتمام بترجمة المراجع والأبحاث الأجنبية فى مجال تكلفة التعليم ووضعها فى مشروعات علمية مفيدة للمجتمع المحلى.

١١- توجيه بحوث تكلفة التعليم إلى القضايا والمشكلات المالية والإدارية التى تواجه المجتمع المحلى.

١٢- تيسير لغة البحث العلمى فى كتابة توصيات البحث لتلائم قدرات المهتمين فى المجتمع المحلى ولإمكان استثمار بحوث تكلفة التعليم فى تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المحلى.

جـ- ربط البحوث التربوية بحركة المجتمع المحلى:

يحتاج بعض المتخصصين قاعدة عقلانية للتغيير التربوى تقوم على نتائج بعض البحوث التربوية المباشرة. ذلك أن الهدف من البحث التربوى ليس فقط تحسين التربية باستحداث ونشر المعرفة التربوية، بل هو "تنوير الجمهور ببدائل تربوية جديدة فى شروط وظروف اجتماعية وسياسية جديدة أيضا"(١٨٨).

إن الإيمان بأن البحث التربوى يجب أن يرتبط بصنع القرار وحركة المجتمع والسياسة التعليمية يقوم على قدرة البحث التربوى على اكتشاف الحقائق الموضوعية التى يمكن تحويلها إلى استراتيجيات تربوية تتحول بدورها إلى نماذج للتدريس والإدارة التعليمية،ونماذج لتقييم نواتج التعليم، أى قدرة البحث التربوى على خدمة الوسط التربوى ومهنة التعليم.

ويتطلب ربط البحث التربوى بحركة المجتمع المحلى فيما يتعلق بميدان التكاليف التعليمية ما يلى:

١- الاهتمام بالممارسات الميدانية للعاملين فى ميدان التربية والتعليم وجعلها محورا لاهتمامات البحوث التربوية فى مجال التكاليف التعليمية.

٢- خلق فرص التفاعل بين الباحثين والممارسات التربويـــة الميدانيـــة حـــتى تـــأتى مشكلات بحوث تكلفة التعليم أكثر ارتباطا بالواقع.

٣- النظر فى الأخذ ببعض التيسيرات الإدارية والتنظيمية التى تمنع المعلمين من إجراء وتطبيق نتائج بحوث تكلفة التعليم.

٤- النهوض بمستوى المعلمين بما يمكنهم من قراءة البحوث التربوية والتعامل معـــها والإفادة منها، وقد يكون ذلك من خلال دورات تدريبيـــة للمعلمـــين حـــول البحوث التربوية، إعدادها والإفادة منها.

٥- تقديم توصيات بحثية بلغة مبسطة واضحة تيسر عملية تطبيق النتائج التى جاء بها البحث،ولا ينصح باستخدام المصطلحات والمفردات غير المألوفة لدى المعلمـــين والإداريين دون التأثير على المحتوى العلمى المراد توضيحه.

٦- عقد ندوات مفتوحة بين الباحثين فى ميدان تكلفة التعليم والجمهور فى المجتمـــع المحلى للإفادة من نتائج بحوثهم فى توجيه عمليات التربية والتعليم خارج المدرسة والانطلاق من ممارساتهم وإشكالياتهم لإثراء هذه البحوث.

٧- إتاحة الفرصة للعاملين فى ميدان التربية والتعليم لحضور جلسات مناقشة الخطط التربوية المقترحة للبحوث العلمية بكليات التربية أو مراكز البحـــوث القريبـــة منهم تقريبا لآراء ووجهات النظر بين الفريقين.

خاتمة:

وبعد أن وصلت الدراسة الحالية إلى نهايتها،وقبل أن تزعم أنها قد حققت ما كانت تصبو إليه من أهداف، يود الباحث أن يعترف بكل وضوح أنه حاول- بقدر ما أوتى من وقت وجهد- أن يستوف كل ما يتعلق بميدان التكاليف التعليمية، ليقدم أمام الباحثين وصناع القرار صورة متكاملة لبحوث هذا المجال البحثى الحديث، خروجا من دوامة بحثية يشعر بها الباحث فى البيئة العربية،وخدمة لمجتمعنا المصرى والعربي. ويتمنى الباحث أن يكون قد وفق فى وضع لبنة معرفية جديدة تسهم فى تطوير البحث العلمى ومؤسساته، تاركا الباب مفتوحا لدراسات أخرى تحليلية ونقدية للبحوث التربوية تأخذ هذا المنحى استكمالا للمشوار وتصحيحا للمسيرة.

ويؤمن البحث أن الكمال لله وحده، سبحانه وتعالى علام الغيوب، فما كان من خير فمن الله وحده، وما كان من تقصير فمن نفسى.

مراجع وهوامش البحث:

(١) محمد عزت عبد الموجود، "من قضايا التنمية"، مستقبل التربية العربية، المجلد (١)، ع١،يناير ١٩٩٥، ص٦٤.

(2)George Pascharopoul Ous & Mauree Woodhall, Education for Development, An Analysis of Investment Choices, New York: Oxford University Press, 1989, pp. (15-20)

(٣) حامد عمار، التنمية البشرية فى الوطن العربى، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢، ص١٦٤

(٤) سوليداد بيريز وعبد الجليل عكارى، البحث التربوى فى أمريكا اللاتينية: المكان وتأثيره، ترجمة مجدى مهدى على، مستقبليات(١١١)، المجلد (٢٩)، العدد (٣)، جنيف: مكتب التربية الدولى، ١٩٩٩، ص٣٩٥.

(٥) محمد أمين المفتى، اتجاهات بحوث المناهج بمصر (١٩٤٥-١٩٨٧) ومجالاتها المستقبلية، مؤتمر البحث التربوى، الواقع والمستقبل، المجلد الأول، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٩، ص٢٧٠.

(٦) إبراهيم محمد إبراهيم وعبد الراضى إبراهيم محمد، دراسة مسحية تقويمية لرسائل تعليم الكبار، دراسات تربوية، مجلد (٨)، الجزء (٥٨)، ١٩٩٣، ص٣٢.

(٧) إحسان مصطفى شعراوى وفتحى على يونس، مقدمة فى البحث التربوى، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٩.

(٨) جابر محمود طلبة، البحث التربوى فى مصر وعلاقته بالممارسة التربوية فى النظام التعليمى، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩١، ص ١٦، ٣٢.

(9) OECD, Educational Research and Development, Paris: OECD, 1995, p. 37.

(١٠) لويس كوهين ولورانس مانيون، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية، ترجمة كوثر حسين كوجك ووليم تاوضروس عبيد، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص٦٥.

(١١) جابر محمود طلبة، مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(١٢) جابر محمود طلبة، مرجع سابق.

(١٣) فران فرى، بعض الأفكار عن اتجاهات البحث التربوى، مستقبليات (١١١)، مرجع سابق، ص٤٥٨.

(١٤) سيف الإسلام مطر، "البحث التربوى ووضع السياسة التعليمية"، دراسات تربوية، الجزء الثانى،مارس ١٩٨٦، ص٢٠٩.

(١٥) محمد منير مرسى، الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٦، ص٨.

(١٦) جابر محمود طلبة، التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل، المنصورة: مكتبة الإيمان للنشر والطبع والتوزيع، ١٩٩٩، ص١٦١.

(١٧) سوليداد بيريز وعبد الجليل عكارى، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(١٨) أحمد محمود محمد عبد المطلب، البحث العلمى. أهميته وأصوله ومشكلاته (دراسة ميدانية)، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد ٣، ١٩٨٩، ص ١٥٥.

(١٩) إلهام عبيد، "خصائص الباحث العلمى والمهارات اللازمة له من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية"، مستقبل التربية العربية، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٩٣-٩٥.

(٢٠) إحسان مصطفى شعراوى وفتحى على يونس، مرجع سابق، ص ١٧. ١٨.

(٢١) ر. س. ميشرا، البحث التربوى فى الهند، مستقبليات (١١١) مرجع سابق، ص ٣٦٨.

(٢٢) دومينيت جرو، البحث التربوى فى فرنسا، مستقبليات (١١١)، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

(٢٣) حسن شحاته، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠، ص٨٠.

(24)Margaret F. Fong, "Defeating Ourselves: Common Errors in Counseling Research", Counselor

Educational Supervision, Vol. 33, No. 4, N. Y. 1994, p. 22.

(٢٥) عزو إسماعيل عفانة، أخطاء شائعة فى تصاميم البحوث التربوية لدى طلبة الدراسات العليا فى الجامعات الفلسطينية، دراسات فى المناهج وطرق التدريس، ع ٥٧، القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ١٩٩٩، ص١٦٤.

(٢٦) محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون، مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية، القاهرة: الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠، ص٤٥.

(٢٧) موسى النبهان، تحليل منهجية أبحاث رسائل ماجستير التربية وعلم النفس فى الجامعات الأردنية فى الفترة ٧١-١٩٨٨، المؤتمر التربوى الأول (٧-١٩٩٧/١٢/١٠)، جامعة السلطان قابوس، المجلد السادس، مسقط: مطبعة الجامعة، ١٩٩٧، ص١١.

(٢٨) حسن شحاته، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢٩) أسامة الباز، مصر فى القرن (٢١) الآمال والتحديات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦، ص ١٥٣.

(٣٠) محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٣١) ضياء الدين زاهر، "الإنتاجية العلمية والنظرات النقدية دراسة فى أدب الاختلاف"، دراسات تربوية، العدد (٦١)، المجلد التاسع، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤١.

(٣٢) جابر محمود طلبة، التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٣٣) محمد فوزى عبد المقصود، "جامعة المستقبل فى مصر - تصور مقترح"، دراسات تربوية، المجلد (٨)، جزء (٤٩)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩، ص٧٧.

(٣٤) عفاف حداد، مشكلات البحث التربوى فى بعض الدول العربية: توصيات ومقترحات علاجية"، المؤتمر التربوى الأول، كلية التربية جامعة السلطان قابوس، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣٥) محمد متولى غنيمة، تمويل التعليم والبحث العلمى العربى المعاصر أساليب جديدة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١، ص١٨٦.

(٣٦) محمد منير مرسى، الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها، ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢، ص ٣٢٧.

(٣٧) محمد محمد الجزار، محاسبة التكاليف، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٣، ص٢٠

(٣٨) عبد الحى مرعى، فى محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣، ص٥.

(٣٩) محمد توفيق بلبع، محاسبة التكاليف، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٩٢، ص٤٥.

(40) Elchanan Cohn & Terry G. Geske, Economics of Education, 3rd Edition, New York: Pergaman Press, 1990, p. 73.

(41) Charles R. Horngren, George Foster and Srikant M. Dater, Cost Accounting: A Managerial Emphasis, 8th Edition, New York: Prentice-Hall International, Inc., 1993, p. 26.

(42) M. Woodhall, Cost- Benefit Analysis, New York: Pergaman Press, 1991.

(٤٣) على صالح جوهر، كلفة التعليم للطالب بالمؤسسات التعليمية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد الثانى، ١٩٩٠، ص٢٠٧.

(44) J. Hallak, The Analysis of Educational Costs and Expenditure, UNESCO: International Institute for Educational Planning, 1991, p. 16.

(٤٥) على حبيش، العولمة والبحث العلمى: كتاب الأهرام الاقتصادى، قليوب: مطابع الأهرام، ١٩٩٧، ص٩.

(٤٦) عبد الحى مرعى، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤٧) وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى، إنجازات التعليم فى ٣ أعوام، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ١٣٣-١٣٦.

(٤٨) حامد عمار، التنمية البشرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٤٩) أحمد إسماعيل حجى، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، قضايا تربوية (١٠) القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢، ص١٠٢.

(٥٠) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢، المجلد الثانى، ١٩٩٨، ص٩٤.

(51)Philip H. Coombs & Jacgues Hallak, Cost Analysis in Education, Washington: The World Bank, 1991, p. 25.

(52)The World Bank, Report About The Development in the World, New York, 1990.

(٥٣) أحمد إسماعيل حجى، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨، ص١٠١.

(٥٤) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٠، ص١٠١.

(٥٥) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧، ص٨٣.

(٥٦) على عبد العليم عبد الحميد، الأسس النظرية لمحاسبة التكاليف، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ص ٩٤-١٢٢.

(٥٧) غادة عبد القادر قضيب البان، قياس العائد الاقتصادى من الإنفاق على التعليم السورى، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٦، ص٨٩.

(٥٨) محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٥٩) غادة عبد القادر قضيب البان، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٦٠) محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

(٦١) حامد عمار، "من همومنا التربوية والثقافية"، دراسات فى التربية والثقافة، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٥، ص٨٥.

(62) Elchanan Cohn, Terr G. Geske, Op. Cit., p. 73.

(63) J. Hallak, Op. Cit., p. 16.

(٦٤) عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة دراسة فى النمـــوذج الكـــورى، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٧، ص٢١٣.

(٦٥) سعاد بسيونى عبد النبى، "الحقوق التربوية للطفل فى العالم المعاصر"، دراسات تربويـة واجتماعية، المجلد الأول، ع٣، كلية التربية بحلوان، القاهرة، ســبتمبر ١٩٩٥، ص٥١.

(٦٦) فيصل الراوى طايع، المصروفات الإضافية لتلميذ التعليم الأساسى، المجلة التربويـــة، كلية التربية بسوهاج، ١٩٩٠.

(67) Charles T. Horngren, Op. Cit., p. 27.

(68) C. Selby Smith, The Costs of Further Education, Oxford: Pergamon press, 1989, p. 42.

(٦٩) غادة عبد القادر قضيب البان، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٧٠) منير محمود سالم وأحمد محمد يوسف، التكاليف المعيارية، القاهرة: جامعة القـــــاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٠٨.

(71) Elchanan Cohn & Terry G. Geske, Op. Cit., p. 34.

(72) George Pasacharopoules, Returns to Education, Washington: The World Bank, 1989, p. 75.

(٧٣)محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١١٥.

(74)Austin D. Swanson, Cost-Effectiveness Measures in Education, New York: The Macmillan Com., 1990, p. 454.

(75)Washington Operations Research Council, Cost-Effectiveness Analysis: New Approaches in Decision Making. New York: Fredriek A. Prayer Publishers, 1992, p. 44.

(٧٦) حنان إسماعيل أحمد، "دراسة تحليلية للعلاقة بين الكلفة والكفاية الداخلية فى المعـــاهد الفنية الصناعية التابعة للمؤسسات الإنتاجية: دراسة حالة"، رســـالة

دكتوراه، قدمت إلى كلية البنات- جامعة عين شمس، ١٩٩٤، ص١١٥.

(٧٧) هادية محمد رشاد أبو كليلة، "التعليم الجامعى فى مصر: الكلفة.. الفعالية.. الكفاية"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (٣٠)، يناير ١٩٩٦، ص١٥٤.

(78)David Middleton Roper, Alabama Public School Expenditures As Correlates of Student Academic Achievement, D.A.I. (A), Vol. 57, No. 6, 1998, p. 368.

(٧٩) محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠، ص١٨٦.

(80)Australia, Department of Education, Op. Cit., pp. 1-4.

(٨١) أحمد إسماعيل حجى، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٨٢) كمال خليفة أبو اليزيد، الرقابة على عناصر التكاليف، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٦.

(٨٣) حامد عمار، "من همومنا الثقافية"،مرجع سابق، ص ٨٤.

(٨٤) سعيد إسماعيل على، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى (١٠٥)، ١٩٩٦ ص١٦.

(٨٥) حامد عمار،"المدارس الأربعة والخصخصة"، من قضايا الأزمة التربوية، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢، ص١٩٩.

(٨٦) عصام الدين هلال، "التوأمة التعليمية والأمن القومى"، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٤)، ١٩٩٢، ص١٠.

(87)Mary P. Mcheown, Values in Conflict, Cambridge: Ballinger Publishing Company, 1988, p. 53.

(88)Ibid., p. 54.

(89)Ibid., p. 54.

(٩٠) طه عبد العليم، نموذج التنمية الكورية: نظرة عامة، المؤتمر السنوى الأول للدراسات الأسيوية، المنعقد فى الفترة (١٢-١٤) ١٢/١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٠.

(91)Richard Allen Weber, "A Survey of Ohio Public School Superintendents", D.A.I.(A), Vol. 57, No. 3, 1996, p. 1007.

(٩٢) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(93)Joh Rehfuss, Privatization in Educational Research and Improvement, 1995.

(94)Thomas H. Jones, "Beyond Vouchers: Promoting Efficiency in Education", Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, New Orleans, 1994.

(٩٥) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(96)Mary P. Mckeown, Op. Cit., p. 2.

(٩٧) محمد متولى غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم (الوضع الراهن واحتمالات المستقبل)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص٧٧.

(98) Barbara Miles & Dennis Zimmerman, Federal Family Education Loans: Reduced Costs and Direct Lending, Washington: Library of Congress, 1993.

(99) David Murphy & Jeff Williams, Using Regional Cooperation and Technology to Achieve Cost Savings, Cause Effect, Vol. 20, No. 1, 1997, pp. 31-39.

(100) Minnesota State Dept. of Health, Medical Education and Research Costs, Minnesota, 1997.

(101) Philip Daniel M., Sharing the Costs of Post Secondary Education in Vermont, The Annual Meeting of the Association for the Study of Higher Education, 1996.

(102) Lunton Gray & Others, Reducing the Cost of Technical and Vocational Education, London: Oversease Development Administration, 1993.

(103) Carlotta C. Junior Education: Tuition Increasing Faster than Household Income and Public Colleges Costs, Washington: General Accounting Office, 1996.

(104) Willis J. Perry & Hobart L. Harmon, Costs and Benefits of an Investment in Rural Education, Journal of Rural and Small Schools, Vol. 5, No. 1, N.Y., 1992, pp. 3-9.

(105) Harold L. Press, Costs and Consequences, Canada: Royal Commission on Education, Colorado,1992.

(106) Edward Caffarella & Others, "An Analysis of the Cost Effectiveness of Various Electronic Alternatives" for Northern Colorado, 1992.

(107) Todd A. Fay, Cost-efectiveness of Instructional Support Teams in Pennsylvania D.A.I. (A), Vol. 56, No. 12, 1996, p. 4620.

(١٠٨) عبد الفتاح جلال، "جودة مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها"، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، بجامعة القاهرة، يوليو ١٩٩٣، ص١٧٣.

(109) Australia, The College Board, Increases in College Tuition and Fees Average Five Percent, News from the College Board, Australia, 1998, pp. 1-4.

(١١٠) غادة عبد القادر قضيب البان، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(111) Mattie Larson, Public and Relegious Elementary School Costs and Programs, D.A.I. (A), Vol. 56, No. 45, 1995, p. 1662.

(112) Judy I. Jones & Others, Distance Education, A Cost Analysis, Jawa: Dept. of Education, 1992, pp. 1-88.

(113) Yin Cheong Cheng, School Effectiveness and School Based Management, London: The Falmer Press, 1996, p. 15.

(١١٤) محمد منير مرسى،مرجع سابق، ص ٥٤.

(١١٥) خلف محمد البحيرى، وسيد أحمد الطهطاوى، بعض مؤشرات الكفاية الداخلية لبرنامج التأهيل التربوى،سوهاج: كلية التربية بسوهاج، ١٩٩١.

(116) Ariel Fiszbein & George Psacharopoulos, A Cost-Benefit Analysis of Educational Investment for Planning in Venezuela", Economics of Education Review, Vol. 12, No. 4, U.S.A., 1993.

(117)Peter Griffin & Alejandra Edwards, "Rates of Return to Education in Brazil", Economics of Education Review, Vol. 12, No. 3, U.S.A.,1993.

(118)Walter W. MCMahon & Others, "Vocational and Technical Education in Development Theoretical Analysis of Strategic Effects of Rates of Return", Economics of Education Review, Vol. 11, No. 3, U.S.A.,1992.

(119)W. Steven Barnett, "Benefit-Cost Analysis of Highlscope Perry Preschool Program", Michigan: Highlscope Educational Research Foundation, 1996.

(120)P. R. West, "Financing the Future of Education & Explaining Public K-12 Funding Cost for the 21st Century", Ohio: Worthington City School, 1995.

(121)Malcolm Abbott, "A Nalgamations and the changing Costs of Victorian Colleges of Advanced Education During the 1970s and 1980s, Higher Education Research and Development, Vol. 15, No. 2, N. Y.,1996.

(122)Jennifer A. King, "Meeting the Educational Needs of at-Risk Students: A Cost Analysis of Three Models, Educational Evaluation and Policy Analysis, Vol. 16, No. 1, N.Y.,1994.

(123)Ruth H. Phelps & Others, Effectiveness and Costs of Distance Education Using Computer Mediated Communication, American Journal of Distance Education, Vol. 5, No. 1, N.Y.,1991.

(124)Harold L. Press, Op. Cit.,

(125)Duane R. Tappe, "Nineteen Reasons Why Special Education Should Cost More Than Regular Education", Conference of the American Council on Rural Special Education, March (15-18), N.Y.,1995.

(126)Michael J. Opuda, Cost as a Factor in Determining an Appropriate Special Education Program, The Annual International Convention of the Council for Exceptional Children (73), April (5-9), N.Y.,1995.

(127)Lynton Gray & Ann Maire W. Cost-Effective Technical and Vocational Education in Developing Countries, England: Staff College, 1993.

(128)Washington State, Higher Education Coordinating Board, Education Cost Study", Olympia, 1990.

(129)Yin Cheong Cheng, Op. Cit., pp. 29-39.

(١٣٠) غادة عبد القادر قضيب البنا، مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٨.

(131)Ruddar Datt, 'Study of Cost of Distance Education Institutes with Different Size Classroom in India , New Delhi: National Ins. Of Educational Planning and Administration, 1991.

(132)Texas State Legislature, Cost of Education Index, Texas: Legislature Education Board, 1991.

(133)W. Steven Barnett, Op. Cit. .

(134)Joy G. Chambers & Ixtlac E. Duenas, Impact of the Kentucky Education Reform Act on Special Education Programs, N.Y.,1996.

(135)Edward Caffarella and Others, An Analysis of the Cost Effectiveness of Various Electronic Alternatives

for Delivering Distance Education Compared to the Travel Costs for Live Instrucetion, Colorado: University of Northern Colorado, 1992.

(136)Judy I Jones, Distance Education: A Cost Analysis, the Convention Sponsored by the Research and Toeory Division, New Orleans, 1993.

(137)K. R. Hough, "Educational Cost-Benefit Analysis, Journal of Economics of Education, Vol. 2, United Kingdom, 1994.

(138)Rolph L. Marshall, Acase Study of School Improvement Program Through Participatory Decision making Utilizing Cost-Versus-Benefit Information, D.A.I. (A), Vol. 58, No. 1, 1997, p. 47.

(139)Philip C. Dyer "Reading Recovery: A Cost-Effectiveness and Educational-Outcomes Analysis, Journal ERS-Spectrum, Vol. 10, No. 1, N.Y., 1992.

(140)Diana Lee Chair "The Implementation of the Middle School Concept as it Correlates to Cost Perpupil Expenditures, Local Funding and the Socioeconmic Status of the Community, D.A.I. (A), Vol. 57, No. 11, 1997, p. 4613.

(141)Falerie Wilson, Adult Basic Education in Scotland: The Costs and Benefits, Journal of Scottish Educational Review, Vol. 24, No. 1, Scotland, 1992.

(142)John Tuma & Others, Student Financing of Undergraduate Education, Washington: National Center for Education Statistics, 1995.

(143)National Center for Education Statistics, Net Cost of Attending Postsecondary Education, Columbia, 1995.

(144)Congress of the U.S., Senat Committee on Labor and Human Resources, Reauthorization of the Higher Education Act and the Costs of Higher Education, Washington, 1991.

(145)Nabeel Alsalam, The Cost of Higher Education, Washington: National Center for Education Statistics, 1996.

(146)Gerald F. Anderson, What Doest't Explain the Variation in the Direct Costs of Graduate Medical Education:, Journal of Academic Medicine, Vol. 71, No. 2, N.Y., 1996.

(147)Peter L. Wilson, State Social Mechanisms for University Student's Financial Support", Journal of Higher Education Management, Vol. 8, No. 1, N.Y., 1996.

(148)Moureen Woodhall, "Sharing the Cost for Higher Education, Journal of Education record, Vo. 72, No. 4, N.Y., 1991.

(149)John D. Bowden & Others, Estimating the Costs of Providing Early Intervention and Preschool Special Education Services, Washington: North Carolina Universiy, 1990.

(150)Robert Rearden, "A Program and Cost Analysis of a Self-Directed Career Decision- Making Prpogram in a University Career Center", Journal of Counselling, Vol. 74, No. 3, N.Y., 1996.

(151)Ariel Fiszsbein, Op. Cit.

(152) Tomas J. Carrol, An Analysis of the Relationship Between Funding Levels and Expenditure Patterns in new Hampshire Highschool, D.A.I. (A), Vol. 57, No. 4, 1996, p. 1496.

(153) Bob L. Haley, "Major Factors Responsible for Changes in Idaho Public School Funding Disparities Between 1969-1994", D.A.I. (A), Vol. 57, No. 4, 1996, p. 1496.

(154)Nipa Basu, "Measurment of the Cost of Children" A Theortical and Empirical Analysis, D.A.I. (A), Vol. 56, No. 5, 1995, p. 1890.

(155)Joanns Spiers Moche, CAPE Formula: Cost Analysis of Public Education, Paper Presented at the Annual

International Convention of the Council for Exceptional Children (73), Virginia, 1995.

(156)Hans, H. Jenny, Cost Accounting in Higher Education", Washington: National Association of Coll, 1996.

(157)William O. Maury K., "The Hidden Cost of Education: A Study of the Out of Pocket Annual Financial Expenditures of Techers, Minnesota, 1994.

(158)Robert Arnold, Education Costs, Illinois, 1992.

(١٥٩) خلف محمد البحيرى، النفقات المهنية للمعلمين بمدارس التعليم العام، المجلة التربوية، العدد (١٥)، كلية التربية بسوهاج، ٢٠٠٠، ص١٥٥.

(160)Ebifania R. and Castro Responso, The University in the Developing Philippines, N. Y.: Asla Publishing House Inc., 1991, p. 47.

(١٦١) ضياء الدين زاهر، تقويم أداء الأستاذ الجامعي: الأداء البحثى كنموذج، مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثالث، ١٩٩٥، ص٩٥.

(162)Debra E. Blum, Public Policy, Journal of Higher Education, N. Y., Vol. 38, No. 25, 1992, pp. 19-20.

(163)Charles T. Clotfelter, Economic Challenges in Higher Education, Chicago: The University of Chicago, 1991, p. 301.

(١٦٤) خلف محمد البحيرى، أحمد حسين الصغير، "تصور مقترح لسياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية، المؤتمر الثالث لكلية التربية بطنطا، ١٩٩٨، ص٢٢.

(١٦٥) ج.م.ع، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، مرجع سابق، ص ١٥.

(١٦٦) ت. ل. باليمونكو، التعليم العالى فى إفريقيا، مستقبليات، المجلد (٢١)، العدد (٣)، ١٩٩١، ص٤١٥.

(١٦٧) جمهورية مصر العربية، وزير التعليم العالى، مرجع سابق، ص ١٤.

(168)Arial Fiszbein & Psacharopoulos, Op. Cit., p. 283.

(169)National Education Association, The Cost of Excellence: Federal Education Funding, Washington, 1991, p. 41.

(١٧٠) غادة عبد القادر قضيب البان، مرجع سابق، ص ص ١٤٥-١٧٢.

(١٧١) على على عبد ربه، مرجع سابق، ص ص ١-٢٥.

(١٧٢) حامد عمار،"من همومنا التربوية والثقافية"، دراسات فى التربية والثقافة، مرجع سابق، ص ٨٤.

(١٧٣) عبد الله محمد عبد النعيم، التكاليف: القياس الفعلي، ط٧، القاهرة: النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ص ٩-١١.

(١٧٤) حسين كامل بهاءالدين، التعليم الجامعى والعالى، نظرة للمستقبل، العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٩٣، ص٢٤.

(١٧٥) أحمد إسماعيل حجى، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية،مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(١٧٦) جمهورية مصر العربية، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، ملامح رئيسية فى سياسة البحث العلمى، تقرير مقدم إلى مجلس الوزراء، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٥

(177)M. L. R. Gaffikin, Accounting Methodology, New York: Garland Publishing Inc., 1992, p. 4.

(١٧٨) صفا محمود السيد، "مشكلات منهجية البحث فى مجال التنظير المحاسبى: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع، العدد الثانى، كلية التجارة بسوهاج، ١٩٩٥، ص ٢٣٢.

(١٧٩) معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنيمة (١٠٢)، "التعليم الثانوى فى مصر واقعه ومشكلاته واتجاهات تطوره"، القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص١٠٢

(180)Nabeel Alsalam, Op. Cit.

(181)Carl J. Schulz, "Analysis Instructional Cost Variations Among Academic Departments", D.A.I.(A), Vol. 56, No. 6, 1996.

(١٨٢) على على عبد ربه، "تكاليف التعليم فى سنة الثانوية العامةوعلاقتها بتكافؤ فـرص القبول بالجامعة"، التربية والتنمية، العدد الثـالث، ١٩٩٣، ص ص ١-٢٥.

(١٨٣) عفاف حداد، مرجع سابق، ص ٣٣.

(١٨٤) حسن شحاته، مرجع سابق، ص ١١٤.

(١٨٥) موسى النبهان وأبو حسان زيدون، البحث العلمى بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية، المستقبل العربي، العدد ٢١٢، مجلد (١٠)، لبنان: مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ص ٩٩-١٠٧.

(١٨٦) عنتر لطفى محمد، "معوقات البحث العلمى بالجامعة كما يراهـا أعضـاء هيئـة التدريس وسبل تطويره"، التربية المعاصرة، ع٣٦، إبريـل ١٩٩٥، ص ١٢٥

(١٨٧) محمد عثمان خضر، البحث العلمى فى الأقطار العربية، المؤتمر الرابـع للـوزراء والمسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العـربى"، الدراسات العليا والبحث العلمى، دمشق: وزارة التعليـم العـالى، ١٩٨٩، ص٤٣.

(١٨٨) محمد عبد الظاهر الطيب، مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية، مرجع سابق، ص ٣٢٣.